



تقرير
أهداف
التنمية المستدامة
٢٠٢٠



أطلقت خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في عام ٢٠١٥ بمدف القضاء على الفقر ووضع العالم على طريق السلام والازدهار وإتاحة الفرص للجميع على كوكب يمتنع بالصحة. ولا يقل ما تطالب به أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر عن إحداث تحول في النظم المالية والاقتصادية والسياسية التي تحكم مجتمعاتنا اليوم، وذلك لضمان حقوق الإنسان للجميع. وتتطلب هذه الأهداف إرادة سياسية كبيرة وإجراءات طموحة يتخذها أصحاب المصلحة جميعهم. غير أن الجهود العالمية المبذولة حتى اليوم، وباعتراف الدول الأعضاء المشاركة في قمة أهداف التنمية المستدامة التي عقدت في أيلول/سبتمبر الماضي، لا تزال غير كافية لإحداث التغيير الذي نحتاجه، الأمر الذي يعرض للخطر الوعود الذي قطعته الخطة أمام أجيال اليوم وأجيال المستقبل.

ويجمع تقرير أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠٢٠ أحدث البيانات ليبين لنا أن التقدم المحرز، قبل جائحة كوفيد-١٩، ظل متفاوتاً، وأننا لم نكن على المسار الصحيح لتحقيق أهداف الخطة بحلول عام ٢٠٣٠. وقد كانت بعض المكاسب واضحة: إذ انخفضت نسبة الأطفال والشباب خارج المدرسة؛ وتراجعت معدلات الإصابة بالأمراض المعدية؛ وتحسن إمكانيات الوصول إلى مياه الشرب المدارية بأمان؛ وأخذ تمثيل المرأة في الأدوار القيادية في التزايد. على أنه، في الوقت نفسه، كان عدد الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي يسير نحو الارتفاع، واستمرت البيئة الطبيعية في التدهور بمعدل ينذر بالخطر، واستمر وجود مستويات مرتفعة مذلة من عدم المساواة في جميع مناطق العالم. فالتغيير كان لا يزال لا يتحقق بالسرعة اللازمة ولا بالحجم المطلوب.

والآن، وبسبب جائحة كوفيد-١٩، هناك أزمة صحية واقتصادية واجتماعية غير مسبوقة تحدّد الحياة وسبل العيش، وتضاعف من صعوبات تحقيق الأهداف. وحتى أوائل حزيران/يونيه، تجاوز عدد الوفيات ٤٠٠٠٠٠ شخص، وهو يستمر في الصعود. ويُكاد ألا يوجد أي بلد في العالم لم تمسه هذه الجائحة. وقد دفعت النظم الصحية في كثير من البلدان إلى حافة الانهيار. وتضررت بشدة سبل عيش نصف القوى العاملة في العالم كله. ويوجد اليوم أكثر من ١,٦ بليون طالب خارج المدرسة، ويدفع بعشرات الملايين من الناس مرة أخرى إلى هاوية الفقر المدقع والجوع، وبذلك يُحيط آثار التقدم المتواضع الذي كان قد أحرز خلال السنوات الأخيرة.

ومع أن الفيروس التاجي المستجد يؤثر على كل شخص وعلى كل مجتمع، إلا أنه لا يؤثر على الجميع بالقدر نفسه. فقد كشفت الجائحة عمّا يوجد من أوجه انعدام المساواة والظلم، بل وزادت من حدتها. ففي الاقتصادات المتقدمة، كانت معدلات الوفيات أعلى بين الفئات المهمشة. أما في البلدان النامية، فإن أكثر السكان ضعفاً - من فيهم الذين يعملون في إطار الاقتصاد غير الرسمي، وكبار السن، والأطفال، والمعوقون، والشعوب الأصلية، والمهاجرون، واللاجئون - يتعرضون لمخاطر أشد. وفي جميع أنحاء العالم، يتأثر الشباب بصورة غير مناسبة، لا سيما في عالم العمل. وتواجه النساء والفتيات حواجز

جديدة وتحديات جديدة، تتراوح بين جائحة موازنة تمثل في العنف ضدهن وبين الأعباء الإضافية الناجمة عن أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر.

على أن الأسباب الجذرية والتآثيرات المتفاوتة لجائحة كوفيد-١٩ لا تقوض الأدلة على ضرورة أهداف التنمية المستدامة، بل إنها تدلل تحديداً على حاجتنا إلى خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وإلى اتفاق باريس بشأن تغير المناخ، وإلى خطة عمل أديس أبابا، وتؤكد على إلحاح الحاجة إلى تفزيذ هذه الصكوك. ولهذا بالذات، دأبت على الدعوة إلى استجابة وجهود للانتعاش منسقة و شاملة على المستوى الدولي، تستند إلى البيانات المتينة والعلم السليم وتسترشد بأهداف التنمية المستدامة.

ولا بد من تدعيم النظم الصحية على وجه السرعة في البلدان الأشد عرضة للخطر، وإلى زيادة قدراتها على الفحص والتتبع والعلاج. كما أن من الأساسي تأمين حصول الجميع على العلاجات واللقاحات، عندما تصبح متاحة. وهناك حاجة إلى استجابة كبيرة متعددة الأطراف لضمان أن توفر لدى البلدان النامية ما تحتاج إليه من الموارد لحماية الأسر والأعمال. ويجب أن تيسّر حزم تدابير الإنعاش الانتقال إلى اقتصاد منخفض الكربون قادر على التكيف مع المناخ، وأن تدعم وصول الجميع إلى الخدمات العامة الجديدة. كما أن من الضروري توفير القيادة والدعم لضمان تزويد المنظمات الإحصائية بالأدوات والموارد لتيسير اتخاذ قرارات حصيفة في الوقت المناسب. وقد حشدت منظومة الأمم المتحدة قواها على جميع المستويات لتوجيه هذه التدابير ودعمها، مستفيدة من الإصلاحات الأخيرة المنظومة للأمم المتحدة الإنمائية.

ومع بداية عقد العمل هذا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، أدعوا إلى تجديد الضمور والتعبئة والقيادة والعمل الجماعي، ليس فقط للتغلب على جائحة كوفيد-١٩ ولكن للانتعاش معًا بصورة أفضل، من أجل الفوز في السباق ضد تغير المناخ، والقضاء على الفقر وانعدام المساواة، والنجاح حقًا في تمكين جميع النساء والفتيات، وخلق مجتمعات أكثر شمولًا وإنصافاً في كل مكان.

أنطونيو غوتيريش
الأمين العام للأمم المتحدة

العثور على مسارات تحويلية في زمن تسوده الاضطرابات

أن له تأثيراً سلبياً على النماء الاجتماعي والسلوكي لدى الأطفال والشباب. ومع وقوع المزيد من الأسر في هاوية الفقر المدقع، يتزايد كثيراً تعرض أطفال المجتمعات الفقيرة والمحرومة لمخاطر عاملة الأطفال وزواج الأطفال والاتجار بهم. الواقع أن من المرجح أن ينعكس، للمرة الأولى منذ ٢٠ عاماً، اتجاه ما تحقق من مكاسب عالمية في مجال الحد من عاملة الأطفال. وباختصار، تتربّ على الأزمة عواقب تُغيّر حياة الملايين من الأطفال والشباب في مختلف أنحاء العالم.

كما أن الآثار الاقتصادية للأزمة قائمة بالشكل نفسه: فالعالم يواجه الآن أسوأ حالة ركود يمرّ بها منذ أجيال. وحتى البلدان الأكثر تقدماً وفروعاً تحدّ صعوبات في استيعاب التداعيات الصحية والاجتماعية والاقتصادية المتربّعة على الجائحة. غير أن البلدان الأشد فقرًا والأكثر حرماناً ستكون بالضرورة الأشد تأثراً. وتشير التقديرات إلى أن التجارة العالمية ستتخفّض بنسبة ١٣ إلى ٣٢ في المائة، كما ستتراجع الاستثمارات الأجنبية المباشرة بنسبة تصل إلى ٤٠ في المائة، وسيتقلّص حجم التحويلات المالية إلى البلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل بنسبة ٢٠ في المائة في عام ٢٠٢٠. ويعاني بالفعل كثيرون من البلدان الأشد فقرًا من انعدام الأمن الغذائي الحاد. فقد أدت هذه الصدمات الخارجية جمعها، إلى جانب فقدان فرص العمل، وهشاشة النظم الصحية، وعدم كفاية الخدمات الأساسية، والانخفاض التغطية التي تقدّمها نظم الحماية الاجتماعية، إلى تفاقم أوجه الضعف لدى تلك البلدان. وبدون دعم من المجتمع الدولي، يمكن للأزمة أن تزعزع استقرار اقتصادات هذه الدول الفقيرة بالفعل.

لا بدّ لنا من التمسك بقوّة بقئنا عاتنا

لا شك في أن جائحة كوفيد-١٩ قد هزّت خطّة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في أعمق أعماقها. على أن علينا أن نتمسّك بقوّة بقئنا عاتنا وألا ندع الأزمة تقوّض آمالنا وطمومهاتنا. الواقع أن المبادئ التي قامت عليها أهداف التنمية المستدامة هي السبيل الأساسي لإعادة البناء بشكل أفضل في فترة الانتعاش بعد الجائحة. ومن شأن استمرار السعي لتحقيق هذه الأهداف العالمية أن يستقي تركيز الحكومات على النمو، وكذلك أيضاً على الشمول والإنصاف والاستدامة. ويمكن أن تكون استجابتنا الجماعية للجائحة بمثابة تحضير لاستعدادنا لمنع وقوع أزمة أكبر - ألا وهي تلك المتمثلة في تغيير المناخ العالمي، الذي باتت آثاره معروفة بالفعل. وينبغي للحكومات ومؤسسات الأعمال أن تراعي الدروس المستفادّة من ناقوس الخطر هذا وأن تصوّغ ما يلزم من تدابير تحويلية لبناء عالم أكثر صحة واستدامة وقدرة على الصمود. ويكتسي أهمية محورية في هذه التحوّلات توفر بيانات وإحصاءات حسنة التوثيق ومصنفة تفصيلياً يمكن بالاستناد إليها أن تشكّل التدابير والسياسات الفعالة والمنصفة.

في أيلول/سبتمبر ٢٠٢٠، ستحتفل الأمم المتحدة بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لها وسط تحديات عالمية غير عادية. وفي حين أن الالتزام لا يزال قوياً بمقاصد الأمم المتحدة ومبادئها وبخطبة عام ٢٠٣٠، فإن جائحة كوفيد-١٩ تمثل تذكرة حية بال الحاجة إلى التعاون والتضامن العالميّين. ولا بدّ لنا من أن نعزز جهودنا وأن نوحدها حتى لا نترك أحداً خلف الركب، ولكي نشق مساراتنا التحويلية الالازمة لخلق عالم أصلح للعيش فيه.

آخر

ليو زغبي

وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية

يصادف هذا العام بداية عقد العمل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠. وهي فترة حاسمة لتقديم رؤية مشتركة وتسرّع الاستجابات لأخطر التحديات في العالم، بدءاً من القضاء على الفقر والجوع حتى عكس اتجاه تغيير المناخ. على أن الانتشار السريع للفيروس التاجي المستجد حول، خلال فترة قصيرة من الزمن، حالة طوارئ صحية عامة إلى واحدة من أسوأ الأزمات الدولية التي مرت على حياتنا، وغير العالم كما نعرفه. ويقدم تقرير أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠٢٠ هذا خطة عامة عن التقدّم الحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة قبل بدء جائحة كوفيد-١٩، ولكنه يلقي أيضاً نظرة على بعض آثارها الأولية الدمرة على أهداف وغايات محددة. وقد أعدّت هذا التقرير إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالتعاون مع أكثر من ٢٠٠ خبير من أكثر من ٤٠ وكالة دولية، مستخدمة فيه أحدث البيانات والتقديرات المتاحة.

لم تسلم أي منطقة من آثار الجائحة

لقد قطعنا حتّى الآن ثلث الطريق في رحلتنا نحو أهداف التنمية المستدامة، على أن العالم ليس على المسار الصحيح لتحقيق تلك الأهداف العالمية بحلول عام ٢٠٣٠. وقبل تفشي الجائحة، كان التقدّم الحرز غير متكافئ وكان يتعين الأخذ بمزيد من التركيز في معظم المجالات. فقد عطلت الجائحة أعمال تنفيذ كثير من أهداف التنمية المستدامة بل إنها، في بعض الحالات، أبطلت فعل عقود من التقدّم. وأثرت الأزمة على جميع الشرائح السكانية، وعلى جميع قطاعات الاقتصاد، وجميع مناطق العالم. وليس من المستغرب أن تأثيرها كان أشدّ على أكثر الناس فقراً وضعفاً في العالم. كما كشفت عن أوجه لانعدام المساواة قاسية وعميقة في مجتمعاتنا، وهي تزيد من تفاقم التفاوتات القائمة داخل البلدان وفيها بينها.

وتشير التوقعات إلى أن الجائحة ستدفع ٧١ مليون شخص مرة أخرى إلى هاوية الفقر المدقع في عام ٢٠٢٠، فيما سيكون أول ارتفاع في مستويات الفقر العالمي منذ عام ١٩٩٨. ويعمل كثير من هؤلاء الناس في الاقتصاد غير الرسمي، وقد انخفضت دخولهم بنسبة ٦٠ في المائة في الشهر الأول من الأزمة. ويكسب نصف القوى العاملة في العالم ككل - أي ١,٦ بليون شخص - عيشهم وقوتهم بالعمل في وظائف غير آمنة، وبدل وغير مأمونة غالباً، في الاقتصاد غير الرسمي، وقد كان الأثر عليهم مشدداً. كما أن آثار الجائحة تؤدي إلى تفاقم ضعف بليون من الناس يعيشون في الأحياء الفقيرة في مختلف أنحاء العالم، وهو يعانون بالفعل من العيش في مساكن غير لائقة تنخفض فيها، أو تندفع، إمكانية الوصول إلى البنية التحتية والخدمات الأساسية.

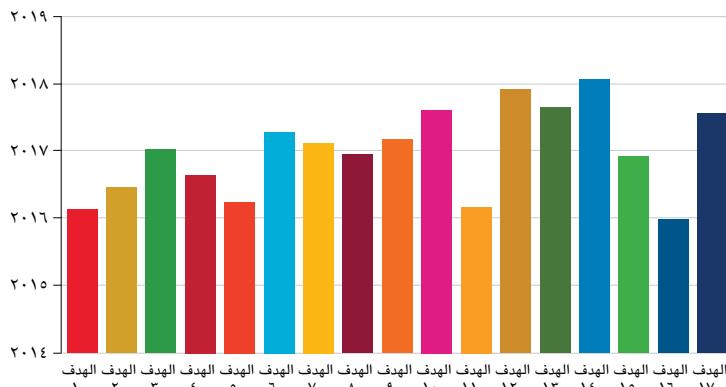
ومن المرجح أن يتعرّض كبار السن والأشخاص ذوو الإعاقة والمهاجرين واللاجئون لآثار كوفيد-١٩ المشددة بسبب خصوصية أوضاعهم الصحية والاجتماعية الاقتصادية. وبالمثل، تؤثر الجائحة بقوّة على النساء والأطفال في العالم ككل. ويمكن أن يؤدي انقطاع الرعاية الصحية وضعف إمكانية الوصول إلى الخدمات الغذائية والتغذوية إلى مئات الآلاف من الوفيات الإضافية بين الأطفال دون سن الخامسة وإلى عشرات الآلاف من الوفيات النفايسية الإضافية في عام ٢٠٢٠. وقد أبلغ نحو ٧٠ بلداناً عن انقطاع في خدمات تلقيح الأطفال يتأواح بين المتوسط والشديد أو عن تعليق تام لهذه الخدمات خلال شهري آذار/مارس ونيسان/أبريل من عام ٢٠٢٠. وشهد كثير من البلدان زيادة كبيرة في التقارير عن العنف المنزلي ضد النساء والأطفال. ويمكن أن تتوقّع أن تطأ ملايين من حالات الحمل غير المقصود نظراً لعدم تمكن عشرات الملايين من النساء من الوصول إلى لوازم وخدمات تنظيم الأسرة.

كما أبقى إغلاق المدارس ما نسبته ٩٠ في المائة من الطلاب خارج المدرسة، وتسبّب في فقدان أكثر من ٣٧٠ مليون طفل للوجبات المدرسية خلال هذا الربع. ويؤدي الغياب المطول عن المدرسة إلى انخفاض معدلات الاستبقاء والتخرج وإلى سوء نتائج التعلم. كما

الحاجة إلى ابتكارات تتعلق بالبيانات في زمن جائحة كوفيد-١٩

بالإضافة إلى ذلك، لا يتتوفر عدد كبير من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة إلا بتأخير زمني كبير. من ذلك مثلاً أنه، فيما لا يقل عن نصف البلدان أو المناطق المدرجة في قاعدة البيانات، فإن أحدث بيانات متاحة للمؤشرات المتعلقة بالفقر (المدف ١) تعود لعام ٢٠١٦ أو حتى قبله، والحالات مماثلة فيما يتعلق بمؤشرات المساواة بين الجنسين (المدف ٥)، والمدن المستدامة (المدف ١١)، والسلام والعدل والمؤسسات القوية (المدف ١٦).

الخطوط الزمنية للبيانات: آخر سنة متاحة (المتوسط المرجح للبلد الوسيط حسب المؤشر)، حسب الهدف



تُعرّض الجائحة للخطر إنتاج البيانات ذات الأهمية المركزية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة

بينما تحاول الحكومات احتواء انتشار الفيروس التاجي، تتعطل العمليات الميدانية لجمع البيانات. وهذا يحذّر من قدرة كثير من المكاتب الإحصائية الوطنية على تقديم إحصاءات رسمية شهرية وفصلىّة، فضلاً عن تقسيم البيانات الالزامي لرصد التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وقد أظهرت دراسة استقصائية أجرتها مؤخرًا الأمم المتحدة والبنك الدولي (جاءت الردود عليها من ١٢٢ بلداً) أن الجائحة أثرت على عمليات غالبية الساحقة من المكاتب الإحصائية الوطنية؛ إذ أن ٦٥ في المائة من مكاتب المقرات الرئيسية أغلقت جزئياً أو كلياً، كما أن ٩٠ في المائة من المكاتب و Freeze the employees working from home ، في حين أن ٩٦ في المائة منها توقف جزئياً أو كلياً عن جمع البيانات من خلال المواجهة الشخصية. وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، أشار ٩٧ في المائة من البلدان المشمولة بالدراسة الاستقصائية إلى تأثير إنتاج الإحصاءات المنتظمة، وأشار ٨٨ في المائة من البلدان في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي إلى أنها تواجه صعوبة في تلبية المتطلبات الدولية الخاصة بالإبلاغ عن البيانات.

ووفقاً لنتائج الدراسة الاستقصائية، شهد ٩ من كل ١٠ مكاتب إحصائية وطنية في البلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل تخفيفاً في التمويل، ولديها صعوبات تواجه استمرار العمليات العادلة خلال فترة الجائحة. الواقع، أن ٧٣ مكتباً - ٦١ في المائة من المكاتب التي ردت على طلب المعلومات - أعربت عن الحاجة إلى دعم خارجي للتصدي للتغيرات المرتبطة بجائحة كوفيد-١٩. وتشمل الحالات ذات الأولوية التي ذكرها أصحاب الردود المساعدة التقنية وبناء القدرات، والمعونة المالية، وبرمجيات جمع البيانات عن بعد.

وفي حال تلبية هذه الاحتياجات، سيترتب على ذلك تأثير دائم يمس قدرة البلدان على إنتاج بيانات مصنفة تفصيلاً وحسن التقييم لعدد كبير من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة. وبعبارة أخرى، فإن جائحة كوفيد-١٩ لا تكفي بخلق انتكasa كبيرة في تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، بل تؤدي أيضاً إلى تفاقم التفاوتات العالمية في ميدان البيانات. ويجب على الأوساط الإحصائية والجهات المانحة تقديم الدعم التقني والمالي بشكل عاجل للمكاتب الإحصائية الوطنية الأشد حاجة.

لم تكن أهمية توفير البيانات والإحصاءات الجديدة والمفتوحة والمصنفة تفصيلاً والحسنة التوثيق، في أي وقت كان، على هذه الدرجة من الوضوح كما هي الآن خلال أزمةجائحة كوفيد-١٩. فهذه البيانات حاسمة في فهم الآثار البشرية والاجتماعية والاقتصادية للجائحة، وفي إدارة هذه الآثار والتخفيف منها. كما تعتبر ضرورة لتصميم الاستجابات القصيرة الأجل والإجراءات المعجلة لإعادة البلدان إلى مسارها الصحيح نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ويجد كثيرون من التحديات المتعلقة بالبيانات والمواجهة خلال السنوات الخمس الأولى لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة من الاستجابات جائحة كوفيد-١٩ بشدة. وتشمل هذه التحديات الافتقار إلى البيانات الصحية والاجتماعية والاقتصادية الأساسية. وما يزيد الطين بلة، أن الأزمة تعطل العمليات الروتينية في مختلف جوانب النظام العالمي للإحصاءات والبيانات، وقد أدت إلى تأخيرات في تعدادات السكان والاستقصاءات والبرامج الأخرى المخطط لها في مجال البيانات.

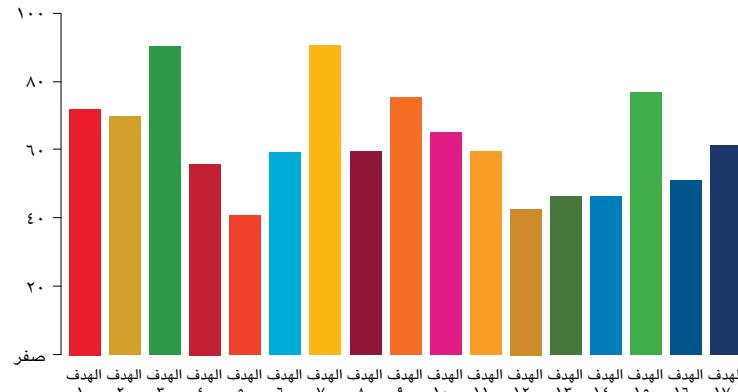
ومواجهة هذا الوضع، قامت أوساط المختصين بالإحصاءات بسرعة بإنشاء آليات لضمان استمرارية العمل من خلال تكيف إنتاج البيانات وابتكار طرائق وعمليات جديدة في هذا المجال. وبين تقييمات العمليات الإحصائية حول العالم أن هناك حاجة ماسة إلى الاستثمار في الابتكارات المتعلقة بالبيانات وإلى دعمها. فهي ستساعد على إثارة استجابة السياسات للأزمة وعلى دعم جهود التسريع بأهداف التنمية المستدامة خلال العقد القادم.

يستمر وجود ثغرات خطيرة في البيانات فيما يتعلق بتقييم التقدم المحرز على المستوى القطري نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة

على مر السنين، أحرز تقدّم جيد في زيادة توافر البيانات الصالحة للمقارنة دولياً لأغراض رصد أهداف التنمية المستدامة. ومع ذلك، لا تزال هناك ثغرات كبيرة تتعلق باللغطية الجغرافية للبيانات وحسن توقيتها ومستوى التفصيل المطلوب في تصنيفها. وعلاوة على ذلك، يستمر وجود تحديات تواجه تجميع ونشر البيانات الوصفية بهدف توثيق جودة بيانات مؤشرات أهداف التنمية المستدامة على المستويين المحلي والوطني.

ويكشف تحليل للمؤشرات المدرجة في قاعدة البيانات العالمية لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة (<https://unstats.un.org/sdgs/database>) أنه بالنسبة لأربعة أهداف من أصل الأهداف السبعة عشر، فإن البيانات الصالحة للمقارنة دولياً لا تتوفر إلا لدى أقل من نصف البلدان أو المناطق الـ ١٩٤. وهذا الافتقار إلى البيانات على المستوى القطري مثير للقلق بشكل خاص فيما يتعلق بالمدف ٥ (المساواة بين الجنسين)، إذ لا تتوفر البيانات في المتوسط إلا لدى نحو ٤ من أصل كل ١٠ بلدان. كما أن لنقص البيانات على المستوى القطري أهمية أيضاً في المجالات المتعلقة بالإنتاج والاستهلاك المستدامين (المدف ١٢) والعمل المناخي (المدف ١٣). وعلاوة على ذلك، فإن البلدان التي لديها بيانات متاحة لا تتوفر إلا قلة من الملاحظات بموروث الوقت، مما يجعل من الصعب على واضعي السياسات رصد التقدم وتحديد الاتجاهات.

تغطية البيانات: نسبة البلدان أو المناطق التي تتتوفر لديها بيانات (المتوسط المرجح عبر المؤشرات)، حسب الهدف (نسبة مئوية)



نتائج الاستقصاء (نسبة مؤوية): هل تؤثر جائحة كوفيد-١٩ الحالية على قدرتكم على القيام بما يلي:



يعتبر الاستثمار في البيانات وفي الابتكار ضرورة أساسية للتمكن من الاستجابة للأزمة ودعم تسريع أهداف التنمية المستدامة

ويتمثل أحد مجالات الابتكار الهامة في الدمج بين المعلومات الجغرافية المكانية والإحصائية. ومن شأن الدمج بين التحليل والعرض المرئي للبيانات الممكنة على أساس جغرافي مكاني بخصوص مؤشرات أهداف التنمية المستدامة قدرة صانعي السياسات والجمهور بشكل عام على فهم الظروف والاحتياجات المحلية والاستجابة لها عبر الحيز الجغرافي والزمن. كما يقدم رؤى حول الروابط والعلاقات بين البيانات، مما يمكن متابعة استكشافه من خلال الجمع بين المصادر التقليدية وغير التقليدية للبيانات والإحصاءات والمعلومات.

هناك حاجة إلى الاستثمار في البيانات والإحصاءات للحفاظ على التغطية الكافية لجميع الفئات السكانية، وكذلك لضمان الاتساق الداخلي وصلاحية البيانات المنتجة للمقارنة، ووجودها الشاملة، للتمكن من المضي قدماً في تفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وعلى سبيل المثال، يمكن لكثير من البلدان أن تستفيد من الدعم لرقة كاملة عملية جمع البيانات لديها بدلاً من استخدام الأساليب الورقية التقليدية. ويمكن أن يشمل ذلك الاستقصاءات عبر الهاتف والإنترنت، واستخدام البيانات الإدارية جنباً إلى جنب مع مصادر البيانات الأحدث والأكثر ابتكاراً لإنتاج الإحصاءات الرسمية.



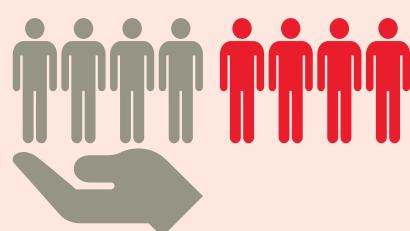
القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان



قبل جائحة كوفيد-١٩

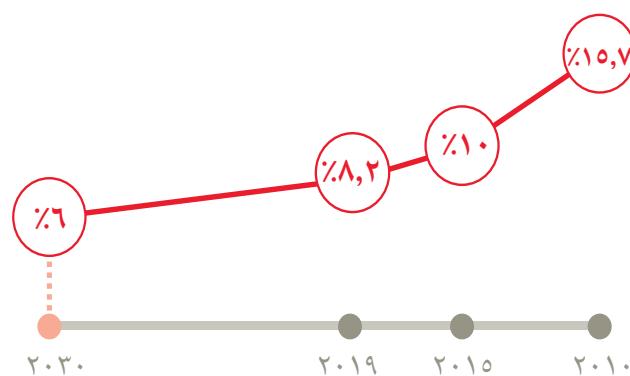


احتمال أن يعيش
العمال الشباب
في فقر مدقع أعلى بمرتين
من الاحتمال المقابل
لدى العمال البالغين (٢٠١٩)



٤ بلايين من الناس
لم يستفيدوا
من أي شكل من أشكال
الحماية الاجتماعية
في عام ٢٠١٦

كان العالم
قد ابتعد عن المسار
المؤدي إلى القضاء على الفقر
بحلول عام ٢٠٣٠



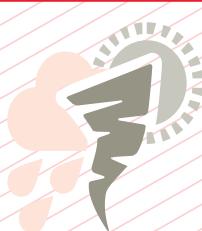
تبعات جائحة كوفيد-١٩

تسبب جائحة كوفيد-١٩
بأول ارتفاع تشهده
معدلات الفقر العالمي
منذ عقود



دفع بأكثر من ٧١ مليون شخص إلى
هاوية الفقر المدقع في عام ٢٠٢٠

بلغ حجم
الخسائر الاقتصادية المباشرة
٢٣,٦ بليون دولار
(في ٦٣ بلداً في عام ٢٠١٨)



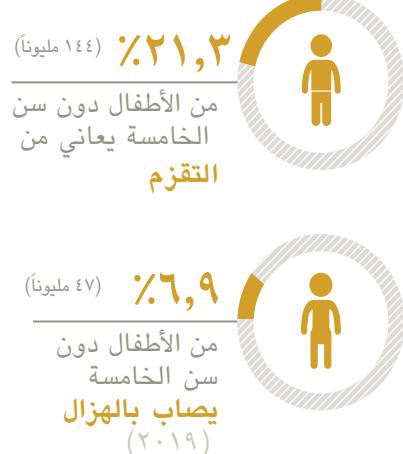
تؤدي الكوارث الطبيعية
إلى تفاقم الفقر

القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة



قبل جائحة كوفيد-١٩

يرجح أن تسوء معدلات إصابة الأطفال بالتقزم والهزال



كان إنعدام الأمن الغذائي آخذًا في الارتفاع بالفعل



تبعات جائحة كوفيد-١٩

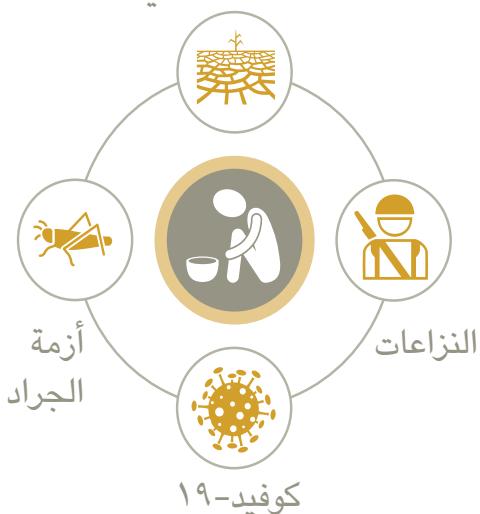
تشكل الجائحة تهديدًا إضافيًّا للنظم الغذائية

ضرر صغار منتجي الأغذية بقوة من جريء الأزمة



ما يمثل ٤٠% إلى ٨٥%
من جميع منتجي الأغذية
في المناطق النامية

الصدمات المناخية



ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار

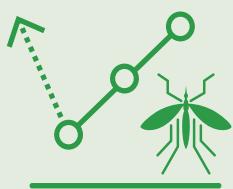


قبل جائحة كوفيد-١٩



تسبب الوباء
في وقف
برامج تحصين
الأطفال
في حوالي
٧٠ بلداً

سيطرًا ارتفاع حاد
بسبب الأمراض
الساربة في عدد
الأمراض والوفيات

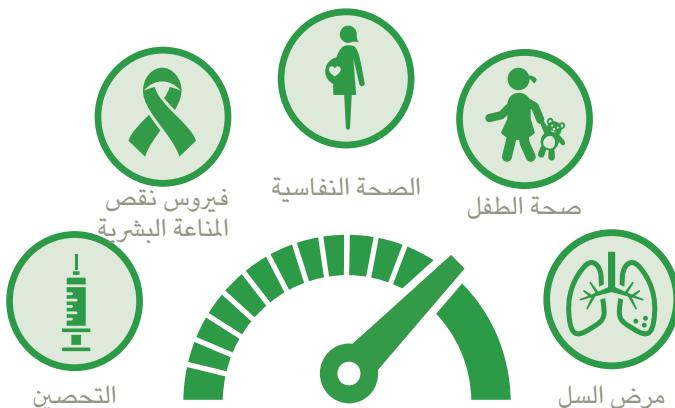


إلغاء الخدمات سيؤدي
إلى زيادة بنسبة ١٠٠٪
في الوفيات الناجمة عن الملاريا
في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى



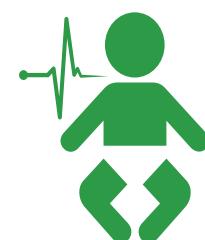
إلا أقل من نصف
سكان العالم (٢٠١٧)

استمر التقدم في العديد من
المجالات الصحية، ولكن
هناك حاجة إلى تسريعه



تبعات جائحة كوفيد-١٩

يمكن للتعطلات
في خدمات الرعاية الصحية
أن تعكس مسار ما تحقق
من التحسينات خلال عقود



يمكن توقع وقوع مئات الآلاف من الوفيات
الإضافية بين الأطفال دون سن الخامسة
في عام ٢٠٢٠



لا تغطي
خدمات الصحة الأساسية

ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع

التعليم الجيد



قبل جائحة كوفيد-١٩

أدت جائحة كوفيد-١٩ إلى تفاقم

أوضاع انعدام المساواة في التعليم في البلدان ذات الدخل المنخفض، يبلغ معدل إتمام الأطفال للمدرسة

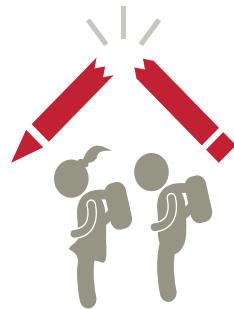


% ٧٩
لدى الأسر الـ ٢٠ الأثرياء
% ٢٠



% ٣٤
لدى الأسر الـ ٢٠ الأشد فقرًا

كان التقدم نحو التعليم الجيد الشامل للجميع والمنصف **بطبيعةِ الحال**

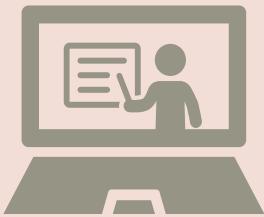


سيكون أكثر من **٢٠٠ مليون طفل** باقين خارج المدرسة في عام ٢٠٣٠

تأثيرات جائحة كوفيد-١٩

لا يزال التعليم عن بعد بعيداً عن متناول

ما لا يقل عن **٥٠٠ مليون طالب**



بسبب إغلاق المدارس، بقي ما نسبته **٩٠%** من جميع الطلاب خارج المدرسة مما عكس مسار ما تحقق من التقدم خلال سنوات في مجال التعليم



لا تتوفر المرافق الأساسية لغسل اليدين، وهي تعتبر حاسمة لمنع كوفيد-١٩، إلا في **٦٥%** من المدارس الابتدائية



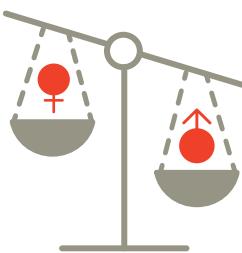
تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات



قبلجائحة كوفيد-١٩

على الرغم من التحسينات،
لم يتم التوصل

إلى المساواة الكاملة بين الجنسين



انخفض عدد الفتيات اللاتي يُجبرن على الزواج المبكر

٠٠٠

ارتفع عدد النساء في الأدوار القيادية

تبعات جائحة كوفيد-١٩

يؤدي الإغلاق إلى ارتفاع مخاطر
العنف ضد النساء والفتيات



النفسي



الجنسی



البدني

عدد قضايا العنف المنزلي

ارتفع بنسبة

٪ ٣٠

في بعض البلدان

تتحمل النساء أعباء أسرية إضافية
أثناء الجائحة

عدد الساعات التي تنفقها النساء في أعمال الخدمة المنزلية والرعاية غير
المأجورة هو ثلاثة أضعاف عدد الساعات التي ينفقها الرجال



ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي لجميع وإدارتها إدارة مستدامة



قبل جائحة كوفيد-١٩



مرفقان من أصل كل ٥ مراافق

يفتقر للرعاية الصحية
في جميع أنحاء العالم إلى الصابون
والماء أو المناديل الكحولية
لفرك اليدين (٢٠١٦)



يمكن أن تسبب
ندرة المياه في تشريد
٧٠٠ مليون شخص
بحلول عام **٢٠٣٠**



على الرغم من التقدم،
لا يزال بلايين الناس يفتقرن
إلى خدمات المياه والصرف الصحي



٤,٢ بليون شخص
يفتقرن إلى خدمات
الصرف الصحي المدارة بأمان
(٢٠١٧)

٢,٢ بليون شخص
يفتقرن إلى خدمات مياه
الشرب المدارة بأمان
(٢٠١٧)

تبعات جائحة كوفيد-١٩

٣ بلايين من الناس في جميع أنحاء العالم

يفتقرن إلى مراافق غسل
اليدين الأساسية في المنزل
↓ ↓ ↓
وهي الطريقة الأكثر فعالية
لمنع جائحة كوفيد-١٩



يعاني بعض البلدان من
ثغرة تبلغ نسبتها ٦١٪ في التمويل
اللازم لتحقيق غاياتها الخاصة
بالمياه والصرف الصحي



ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة المستدامة

طاقة نظيفة ونأسعار معقولة



قبل جائحة كوفيد-١٩

هناك حاجة

لمضاعفة الجهود

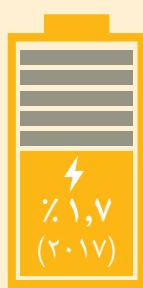
في ميدان الطاقة المتجددة



حصة الطاقة
المتجدد في إجمالي
استهلاك الطاقة



يُقصِّر معدل تحسين
كفاءة الطاقة على الأجل
القصير عن بلوغ
نسبة ٣ في المائة
التي يتطلب تحقيقها



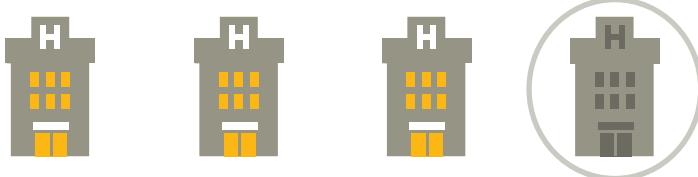
هناك حاجة إلى مضاعفة الجهود
في ميدان الطاقة المستدامة

يفتقـر ٧٨٩ مليون
شخص إلى الكهرباء
(٢٠١٨)



تبعات جائحة كوفيد-١٩

للطاقة المعقولة التكلفة والموثوقة
أهمية بالغة لتوفير المرافق الصحية



لا تصل الكهرباء

إلى ١ من أصل كل ٤ من السكان
في بعض البلدان النامية (٢٠١٨)

ولكن ١٢٪ فقط يذهب
إلى أقل البلدان نمواً



٢١,٤
بليون دولار
(٢٠١٧)

هناك زيادة في التدفقات المالية الموجهة إلى
البلدان النامية في مجال الطاقة المتجددـة



تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعملة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع

قبل جائحة كوفيد-١٩



خلال الجائحة، يتعرض
١,٦ بليون من العاملين
في الاقتصاد غير الرسمي لخطر
فقدان سبل العيش

كان النمو الاقتصادي ال العالمي آخذًا في التباطؤ



٢٪ من الناتج
الم المحلي الإجمالي للفرد
(٢٠١٨-٢٠١٠)

١,٥٪ من الناتج
الم المحلي الإجمالي للفرد
(٢٠١٩)

تبعات جائحة كوفيد-١٩

السياحة تواجه تحديات غير مسبوقة

سيناريوهات عام
٢٠٢٠
لعدد السياح
الدوليين القادمين
الذين يحملون معهم
كوفيد-١٩



العالم يواجه أسوأ ركود اقتصادي منذ الكساد الكبير

من المتوقع أن ينخفض
الناتج المحلي الإجمالي للفرد
بنسبة ٤,٢٪ في عام ٢٠٢٠



يمكن أن تتسرب جائحة كوفيد-١٩ في
فقدان ما يعادل ٤٠٠ مليون فرصة عمل
في الربع الثاني من عام ٢٠٢٠



إقامة بُنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع المستدام الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار



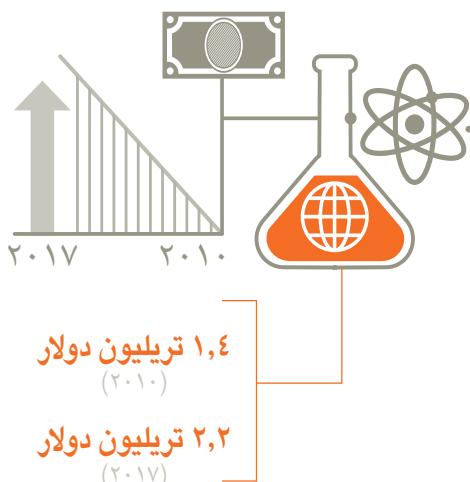
قبل جائحة كوفيد-١٩

هناك حاجة إلى توفير التمويل
للصناعات الصغيرة
لتمكينها من البقاء
طوال الأزمة

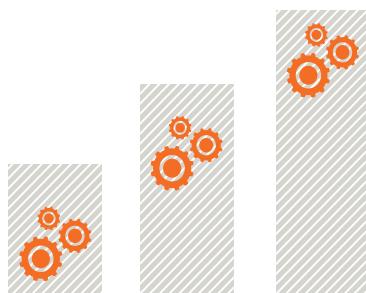
لم يحصل على ائتمانات



يشهد
الاستثمار في البحث والتطوير
نمواً ولكن هناك حاجة إلى تسريعه



كان نمو الصناعات التحويلية قد أخذ في التراجع



• بسبب الرسوم الجمركية والتوترات التجارية.



تأثيرات جائحة كوفيد-١٩

تعرضت صناعة الطيران إلى أشد تراجع في تاريخها



انخفضت أعداد المسافرين جواً بنسبة ٥١٪
في الفترة بين كانون الثاني / يناير وأيار / مايو ٢٠٢٠
(مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠١٩)



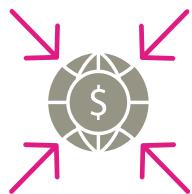
لا يستخدم الإنترن特 في أقل البلدان نمواً إلا أقل من ١ من أصل كل ٥ أشخاص (٢٠١٩)

بينها



الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما

الركود العالمي
يمكن أن يخنق المعونة
الإنمائية الموجهة
إلى البلدان النامية



تدفقات الموارد لأغراض التنمية

٢٧١
بليون
دولار
(٢٠١٨)

٤٢٠
بليون
دولار
(٢٠١٧)

قبل جائحة كوفيد-١٩
كان هناك تراجع في مستويات
انعدام المساواة في الدخل
في بعض البلدان



انخفاض مؤشر جيني
في ٣٨ بلداً من أصل ٨٤ بلداً
(٢٠١٧-٢٠١٠)

يقيس **مؤشر جيني** انعدام المساواة في الدخل، وهو يتراوح بين الصفر و ١٠٠، حيث يشير الصفر إلى أن الدخل يقسم بالتساوي بين جميع الأشخاص، في حين أن ١٠٠ تشير إلى أن شخصاً واحداً يحصل على الدخل كله

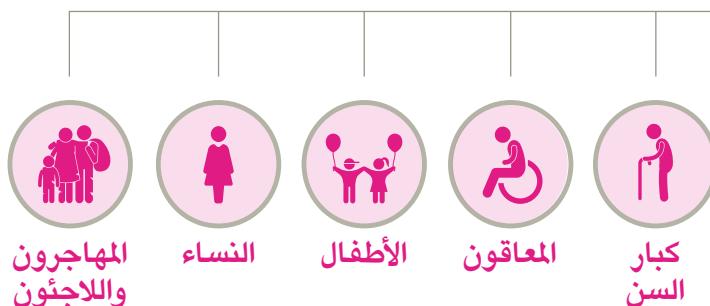


من البلدان
التي لديها بيانات لديها
مجموعة شاملة من
السياسات الخاصة بالهجرة



تبعات جائحة كوفيد-١٩

المجموعات الأكثر ضعفاً
هي الأشد تأثراً بالجائحة





جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة لجميع وأمنة وقادرة على الصمود ومستدامة

قبل جائحة كوفيد-١٩

لا يتمتع بإمكانية الوصول
المريح إلى وسائل النقل العام

إلا نصف سكان

المناطق الحضرية
في العالم (٢٠١٩)

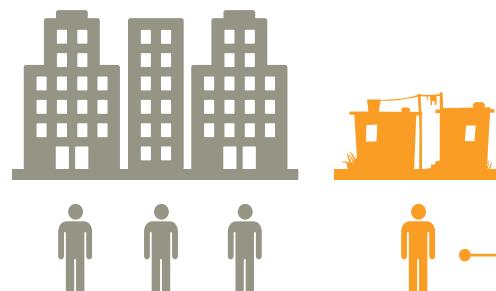


تسبب تلوث الهواء
في وفاة ٤,٢ مليون شخص
قبل أوائلهم
في عام ٢٠١٦



نسبة السكان في المناطق الحضرية الذين يعيشون في أحياء فقيرة

ارتفعت إلى ٢٤ % في عام ٢٠١٨



تبعات جائحة كوفيد-١٩



يعيش ٤٧٪ من السكان ضمن مسافة ٤٠٠ متر

مشياً على الأقدام من مساحات الأماكن العامة المفتوحة



٤٠٠ متر

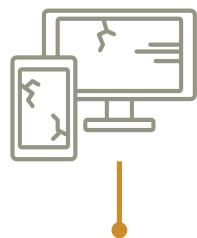


ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة



قبل جائحة كوفيد-١٩

ارتفاع حجم
النفايات
الإلكترونية
بنسبة
٪٣٨



ولكن لا يخضع
لإعادة التدوير
إلا أقل
من ٪٢٠
منها
(٢٠١٩-٢٠١٠)



يواصل العالم استخدام
الموارد الطبيعية
بشكل غير مستدام



ال بصمة المادية العالمية البصمة المادية العالمية

٧٣,٢ بليون — ٨٥,٩ بليون
طن متري طن متري

تأثيرات جائحة كوفيد-١٩

تزايد
الإعلانات المقدمة
للوقود الأحفوري
تساهم في أزمة المناخ

٤٢٧
بليون
دولار
(٢٠١٨)

٣١٨
بليون
دولار
(٢٠١٥)

تتيح الجائحة الفرصة لوضع خطط للانعاش

تمضي بالعالم نحو مستقبل أكثر استدامة

في الفترة بين عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٩

أبلغ ٧٩ بلداً والاتحاد الأوروبي
عن وجود سياسة واحدة على الأقل
لتعزيز الاستهلاك والإنتاج المستدامين



— ٪١٣,٨ —
من الأغذية فقد عبر سلاسل التوريد (٢٠١٦)



التجهيز



التخزين



النقل



الحصاد

اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغيير المناخ وأثاره

١٣ العمل المناخي



قبل جائحة كوفيد-١٩



لا تتوفر استراتيجيات
وطنية متوازنة
مع إطار سيندائي للحد من
مخاطر الكوارث إلا لدى ٨٥ بلداً

التمويل المناخي: يستمر
تجاوز الاستثمار
في الوقود الأحفوري
الاستثمار في الأنشطة
المتعلقة بالمناخ



يؤثر على أكثر من
٣٩ مليون شخص

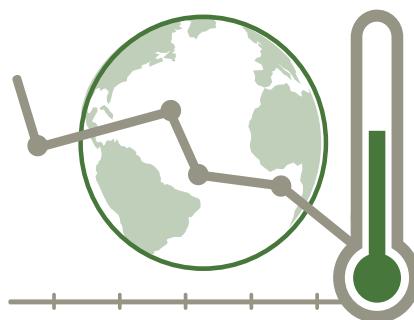
في ٢٠١٨



المجتمع العالمي يتراجع
عن الالتزامات المطلوبة
لعكس مسار أزمة المناخ

كان عام ٢٠١٩ ثالثي أشد السنين
احتراراً منذ أن بدأ
تسجيل درجات الحرارة

من المتوقع ارتفاع درجة الحرارة
العالمية بما يصل
إلى ٣,٢ درجة مئوية
بحلول عام ٢١٠٠



تأثيرات جائحة كوفيد-١٩

يمكن أن تؤدي جائحة
كوفيد-١٩ إلى انخفاض
بنسبة ٦٪ في انبعاثات
غازات الاحتباس الحراري
لعام ٢٠٢٠

ما زلنا نقصِر عن نسبة ٧,٦٪
من التخفيض السنوي المطلوب لبقاء
الاحترار العالمي ضمن ١,٥ درجة مئوية



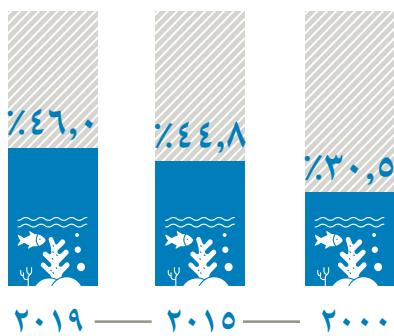
يستمر تغير المناخ في دفع
تفاقم الكوارث الطبيعية
من حيث تواترها وحدتها

حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة

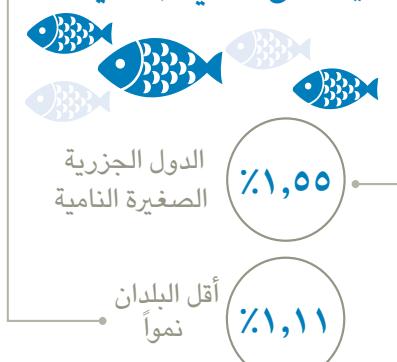


قبل جائحة كوفيد-١٩

ارتفعت مساحة مناطق التنوع البيولوجي البحري الرئيسية في العالم التي تغطيها مناطق محمية

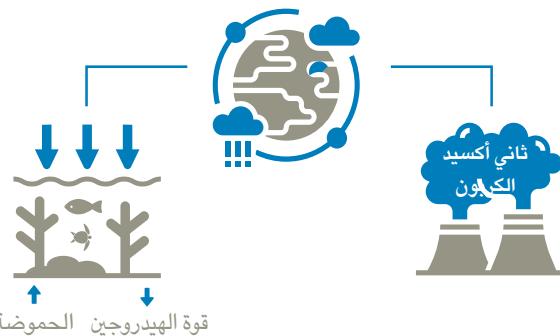


تساهم مصائد الأسماك المستدامة في الناتج المحلي الإجمالي



١٠ أضعاف المتوسط العالمي

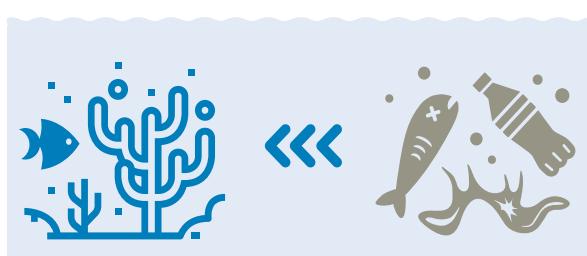
يستمر تحمض المحيطات في تهديد البيئة البحرية وخدمات النظم الإيكولوجية



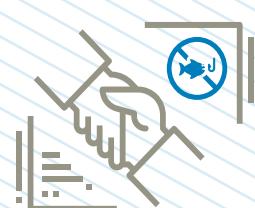
من المتوقع أن ترتفع حموضة المحيطات بنسبة ١٥٠-١٠٠٪ بحلول عام ٢١٠٠، مما سيؤثر على نصف الحياة البحرية جميعها

تأثيرات جائحة كوفيد-١٩

قد يكون التخفيض الحاد في النشاط البشري — الناتج عن جائحة كوفيد-١٩ — فرصةً لاستعادة المحيطات صحتها



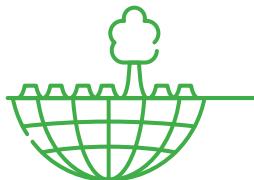
وّقع ٩٧ بلداً على اتفاق تدابير دولة الميناء، وهو الاتفاق الدولي الملزм الأول بشأن الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم





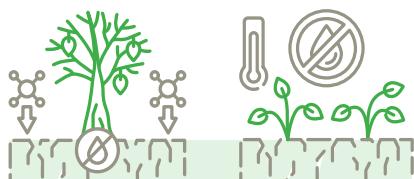
حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي

قبل جائحة كوفيد-١٩



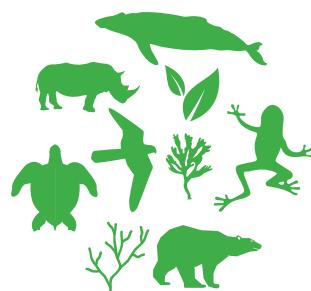
تستمر مناطق الغابات في التراجع بمعدل ينذر بالخطر، وذلك أساساً بسبب التوسيع الزراعي

يُدمر كل عام ما مجموعه ١٠ ملايين هكتارات غابات (٢٠٢٠-٢٠١٥)



تدهورت نوعية بليوني هكتار من الأرض على كوكب الأرض، مما يؤثر على نحو ٣,٢ بلايين من الناس، ويدفع بالأنواع إلى الانقراض، ويضاعف من حدة تغير المناخ

يقصر العالم عن بلوغ غايَات عام ٢٠٢٠ المتمثلة في وقف فقدان التنوع البيولوجي



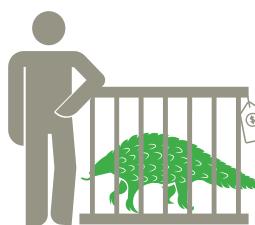
٢٧٪ من الأنواع المدرجة في القائمة الحمراء لدى الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة والتي يزيد عددها على ١٦٠٠ نوع

ما يمثل

أكثر من ٣١٠٠ نوع مهدد بالانقراض

تأثيرات جائحة كوفيد-١٩

يعطل الاتجار بأشكال الحياة البرية النظم الإيكولوجية ويسهم في انتشار الأمراض المعدية



من المحتمل أن يكون **البانغولين** هو الحيوان الوسيط الذي نقل الفيروس التاجي إلى الإنسان

تم عالمياً ضبط ما يقرب من ٣٧٠٠٠ من البانغولين (٢٠١٨-٢٠١٤)

لم يكن يسير على الطريق السليم لتحقيق الغاية الوطنية المتعلقة بدمج التنوع البيولوجي في التخطيط الوطني إلا ثلث البلدان من أصل ١١٣ بلداً



التشجيع على إقامة مجتمعات مسلمة وشاملة للجميع من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات



كان انخفاض معدل جرائم القتل على المستوى العالمي بطبيعة

لكل ٥,٨ ألف من السكان (٢٠١٨)
لكل ٥,٩ ألف من السكان (٢٠١٥)

ما يعني سقوط ٤٠٠ ضحية لجرائم القتل في جميع أنحاء العالم

قبل جائحة كوفيد-١٩

في كل يوم،
يقتل ١٠٠ مدني
في نزاعات مسلحة



على الرغم من الحماية
التي يوفرها القانون الدولي



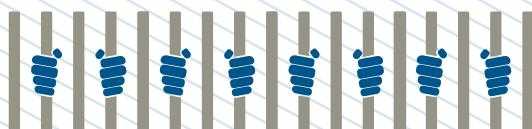
اعتمد ١٢٧ بلداً
قوانين تتعلق بالحق
في الحصول على المعلومات
أو
حرية المعلومات

تبعات جائحة كوفيد-١٩

تهدد الآثار المترتبة على كوفيد-١٩
السلام والأمن العالميين



في عام ٢٠١٩، تجاوز عدد الأشخاص الهاربين
من الحرب والاضطهاد والنزاع ٧٩,٥ مليون
شخص، وهو أعلى مستوى تم تسجيله على الإطلاق



٦٠ % من البلدان لديها سجون مكتظة،
مما يزيد من مخاطر انتشار كوفيد-١٩

تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة

عقد الشراكات
لتحقيق الأهداف



قبل جائحة كوفيد-١٩



من المتوقع أن ينخفض
الاستثمار الأجنبي
المباشر العالمي بنسبة تصعد
إلى ٤٠٪ في عام ٢٠٢٠

كما ارتفعت
المعونة المقدمة
لأقل البلدان نمواً

%٢,٦
بالمقارنة
٢٠١٨
بعام

لكن المعونة
المقدمة
لأفريقيا
ارتفعت

%١,٣
بالمقارنة
٢٠١٨
بعام

بلغ صافي
المساعدة الإنمائية
الرسمية ١٤٧,٤
بليون
دولار
في عام ٢٠١٩،

وهو رقم بقي دون
تغير تقريرياً
بالمقارنة
٢٠١٨
بعام



تأثيرات جائحة كوفيد-١٩



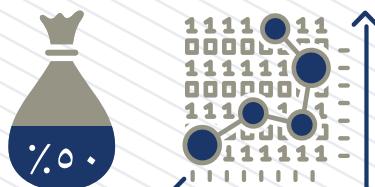
من المتوقع أن تهبط
التحويلات إلى البلدان ذات الدخل المنخفض
والدخل المتوسط والتي تعتبر شريان الحياة
الاقتصادي لكثير من الأسر الفقيرة



٤٤٥ بليون دولار في عام ٢٠٢٠ ————— ٥٥٤ بليون دولار في عام ٢٠١٩

بلغ التمويل الدولي
للبيانات والإحصاءات
٦٩ مليون دولار في عام ٢٠١٧

لم يتحقق إلا
نصف المستوى
الذي يتعين بلوغه



عدم ترك أي أحد خلف الركب

قبلجائحة كوفيد-١٩



من العمر ٨٠ عاماً
حياتهم بسبب الفيروس
الناجي بمعدل يبلغ
خمسة أضعاف
المعدل المتوسط

يمكن للأزمة
أن ترسّخ
أنماط التمييز



تعرض
٣ من كل ١٠ أشخاص
من ذوي الإعاقة
إلى التمييز ضدهم
(٢٠١٤-٢٠١٩)



يتعرض الأطفال بشكل منتظم
لأشكال متعددة من العنف

يعاني ما يقرب من
٨٠ من كل ١٠ أطفال
(١٤-١٤ سنة)
من العداون
النفسي أو البدني
في المنزل



ما يقرب من ثلث
ضحايا الاتجار
المكتشفين هم من الأطفال
(٢٠١٦)



استناداً إلى بيانات من ٦٩ بلداً، معظمها
من البلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل

تبعات جائحة كوفيد-١٩

سيتعرض ملايين الأطفال والشباب
لآثار الأزمة بصورة تغير حياتهم



يقدر عدد الأطفال الذين
فقدوا وجباتهم المدرسية
ب حوالي ٣٧٩ مليون طفل
بسبب إغلاق المدارس
خلال فترة الجائحة

من المرجح أن ينعكس
اتجاه الماكاسب العالمية
المتعلقة بالحد من
عمالة الأطفال
لأول مرة منذ
٢٠ سنة

القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان

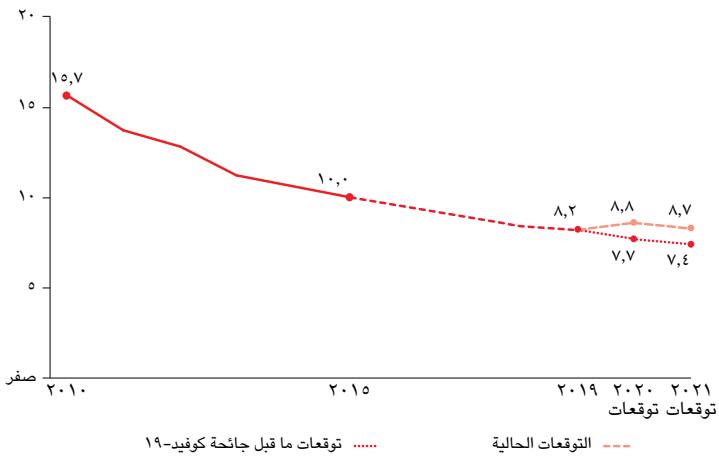


أصبحت أكثر وضوحاً من أي وقت مضى. وكذلك شأن الحاجة للتأهب الفعال للطوارئ، سواء للجائحات أو الأخطار الأخرى التي تتسبّب بالكوارث.

حتى قبل تفشي جائحة الفيروس التاجي لعام ٢٠١٩ (كوفيد-١٩)، كان التقدم نحو تحقيق المدفوع قد تباطأ، ولم يكن العالم يسير على المسار الصحيح لإنهاء الفقر المدقع بحلول عام ٢٠٣٠. أما الآن وقد بات العالم يتوقع أسوأ التداعيات الاقتصادية منذ فترة ”الكساد الكبير”， فإن عشرات الملايين من الناس سيدفعون مرة أخرى إلى براثن الفقر، مما يفسد ما تحقق من تحسين مطرد خلال سنين. ومع بدء اتضاح الآثار الاقتصادية للجائحة بشكل أقوى، فإن أهمية توفير نظم الحماية الاجتماعية القوية لحماية الفقراء والضعفاء

جائحة كوفيد-١٩ تغير التوقعات بشأن الهدف العالمي المتمثل بإنهاء الفقر المدقع

نسبة الأشخاص الذين يعيشون على أقل من ١,٩٠ دولار في اليوم، ٢٠١٥-٢٠١٠، التنبؤ الآني لعام ٢٠١٩ وتوقعات ما قبل جائحة كوفيد-١٩ وما بعدها (نسبة مئوية)

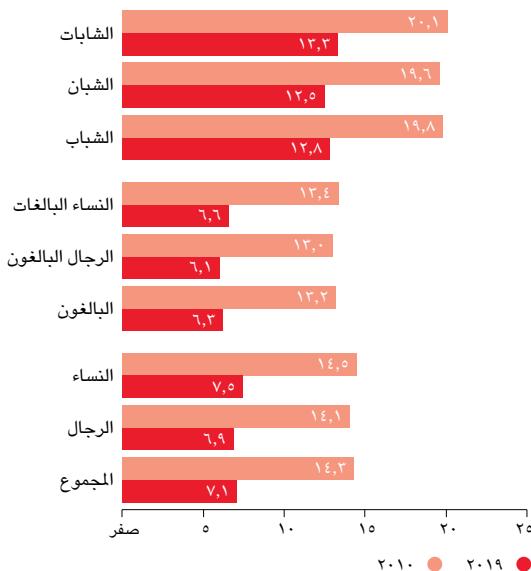


انخفضت نسبة سكان العالم الذين يعيشون في فقر مدقع من ١٥,٧ في المائة في عام ٢٠١٠ إلى ١٠,٠ في المائة في عام ٢٠١٥. على أن وتيرة الحد من الفقر آخذة في التباطؤ في العالم ككل. وتشير تقديرات التنبؤ الآني إلى أن معدل الفقر العالمي في عام ٢٠١٩ يبلغ ٨,٢ في المائة.

وحتى قبل تفشي جائحة كوفيد-١٩، أشارت توقعات خط الأساس إلى أن ٦ في المائة من سكان العالم سيستمرون في العيش في فقر مدقع في عام ٢٠٣٠، ولن يتمكنوا من تحقيق غاية القضاء على الفقر. وعلى افتراض أن الجائحة ستبقى على المستويات المتوقعة حالياً وأن النشاط سيعود إلى ما كان عليه في وقت لاحق من هذه السنة فإن من المتوقع أن يكون معدل الفقر ٨,٨ في المائة في عام ٢٠٢٠. وهذه هي المرارة الأولى التي يرتفع فيها معدل الفقر العالمي منذ عام ١٩٩٨، وهو سيقارب مستوى عام ٢٠١٧. وبسبب جائحة كوفيد-١٩، سيضاف ما يقدر بـ ٧١ مليون شخص إلى أعداد الذين يعيشون في فقر مدقع. ومن المتوقع أن تشهد منطقتنا جنوب آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى أكبر ارتفاع في معدل الفقر المدقع، إذ سيكون هناك، على التوالي، ٣٢ مليوناً و٢٦ مليوناً من الأشخاص الإضافيين يعيشون دون الخط الدولي للفتر نتجة للجائحة.

من المتوقع أن يشهد الفقر بين العمال زيادة حادة نتيجة للجائحة في اليوم

نسبة السكان العاملين الذين يعيشون على أقل من ١,٩٠ دولار في اليوم، ٢٠١٩ و٢٠١٠، التنبؤ الآني (نسبة مئوية)

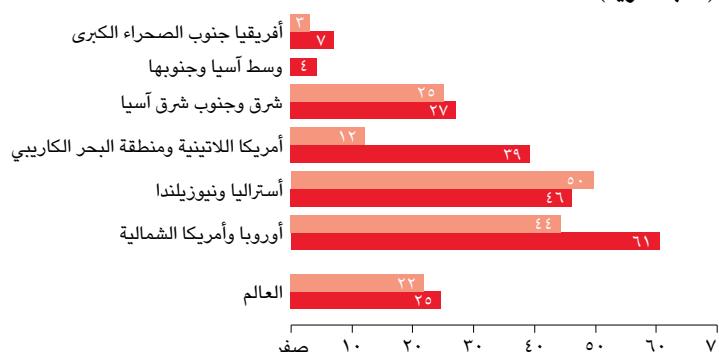


انخفاضت حصة عمال العالم الذين يعيشون في فقر مدقع بقدر النصف على مدى العقد الماضي، أي من ١٤,٣ في المائة في عام ٢٠١٠ إلى ٧,١ في المائة في عام ٢٠١٩. على أن وتيرة التقدم تباطأت منذ عام ٢٠١٣، مما يتطلب تجديد الجهد وتنشيطها للبلوغ غاية عام ٢٠٣٠. علاوة على ذلك، من المتوقع أن تؤدي تأثيرات جائحة كوفيد-١٩ إلى الدفع بملايين آخرين من الناس إلى براثن الفقر. اعتباراً من نيسان/أبريل ٢٠٢٠، أثرت عمليات إغلاق أماكن العمل الموصى بها أو المفروضة حول العالم على ٨١ في المائة من أرباب العمل ٦٦ في المائة من العاملين لحسابهم الخاص، مما حدا بشدة من العمالة والدخل.

وكانت التغرة بين الجنسين في الفقر بين العمال قد زُدّت تقريباً، ولكن هناك أدلة بدأ ظهورها تشير إلى أن النساء يتأثرن بشكل غير مناسب بالجائحة. ويتعرض العمال الشباب للفرد بشكل أكثر منهجمية من البالغين، نتيجة لعدم كفاية الدخل وضعف نوعية الوظائف. وفي عام ٢٠١٩، كان ١٢,٨ في المائة من العمال الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٢٤ عاماً يعيشون في فقر، مقارنة بما نسبته ٦,٣ في المائة من العمال الذين تزيد أعمارهم عن ٢٤ عاماً، ولم يشهد الفرق بين الشباب والبالغين في معدلات الفقر بين العمال إلا نقصاً هامشياً منذ عام ٢٠٠٠. ومن المرجح أن تتفاقم هذه التفاوتات بسبب أزمة كوفيد-١٩، التي أدت بالفعل إلى زيادة حادة في البطالة والعمالة الناقصة، وإلى انخفاض في دخل العمال وتحديات فيما يتعلق بجودة العمال.

تختلف تغطية الحماية الاجتماعية بشكل كبير عبر المناطق، وقد أمسى كثير من السكان مكشوفين أمام الأزمة الراهنة

نسبة السكان الضعفاء الذين يتلقون استحقاقات المساعدة الاجتماعية النقدية، والأشخاص العاطلين عن العمل الذين يتلقون استحقاقات نقدية للبطالة، ٢٠١٦ (نسبة مئوية)



ملحوظة: لا تظهر البيانات الخاصة بشمال أفريقيا وغرب آسيا وأوقيانيا (باستثناء أستراليا ونيوزيلندا) بسبب انخفاض تغطية السكان بالبيانات المتاحة، ولا تظهر بيانات استحقاقات البطالة في وسط وجنوب آسيا بسبب انخفاض تغطية السكان بهذه البيانات في جنوب آسيا.

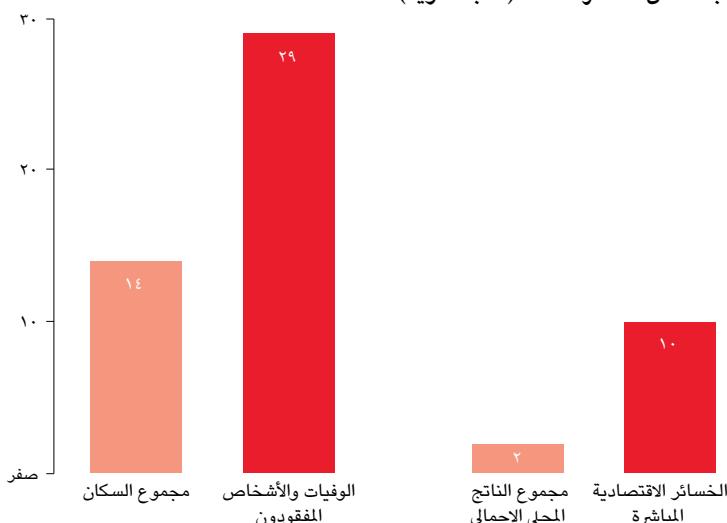
سيكونجائحة كوفيد-١٩ عواقب اقتصادية فورية وطويلة الأجل على الناس في جميع أنحاء العالم. ومن الضروري أن توفر نظم قوية للحماية الاجتماعية تخفف من الآثار وتمنع وقوع كثير من الناس في براثن الفقر. ومع ذلك، لم يستند ما نسبته ٥٥ في المائة من سكان العالم - أي نحو ٤ بلايين من الناس - من أي شكل من أشكال الحماية الاجتماعية في عام ٢٠١٦. ولم يحصل على تغطية استحقاقات البطالة إلا ما نسبته ٢٢ في المائة من العمال العاطلين عن العمل. وحتى شباط/فبراير ٢٠٢٠، لم يكن هناك برامج للحماية من البطالة تستند إلى تشريعات وطنية إلا لدى ٨٧ بلداً. ومن أصل هذه البلدان، لم تكن تغطية العاملين لحسابهم الخاص متاحة إلا في ٣٤ بلداً.

وتحتفل مدى تغطية استحقاقات البطالة بشكل كبير عبر المناطق. ويتلقي مدفوعات البطالة نصف العاطلين عن العمل في أستراليا ونيوزيلندا، وتنخفض هذه النسبة إلى ٤٤ في المائة في أوروبا وأمريكا الشمالية. وفي المقابل، لا يتلقى مدفوعات البطالة إلا ٣ في المائة من العاطلين عن العمل في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، و١٢ في المائة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

وبالمثل، تظهر بقعة الاختلافات بين المناطق في تغطية استحقاقات المساعدة الاجتماعية النقدية للفئات الضعيفة - الأطفال والأشخاص في سن العمل وكبار السن غير المحميين بخطط المساهمة في الحماية الاجتماعية. ويتلقي ٦١ في المائة من الأشخاص في هذه الفئات استحقاقات نقدية في أوروبا وأmericا الشمالية، مقارنة بما نسبته ٤ في المائة في وسط وجنوب آسيا.

تؤثر الكوارث على أقل البلدان نمواً بشكل غير مناسب

حصة أقل البلدان نمواً من الخسائر البشرية والاقتصادية المبلغ عنها بسبب الكوارث، مقارنة بحصة أقل البلدان نمواً من إجمالي السكان والناتج المحلي الإجمالي للبلدان التي أبلغت عن خسائر، ٢٠١٨ (نسبة مئوية)



إلى جانب المخاطر الأخرى مثل الأعاصير والفيضانات والزلزال وحرائق الغابات، تتسبب المخاطر البيولوجية من قبيل جائحة كوفيد-١٩ بالكوارث وتؤدي إلى تفاقم الفقر. واستناداً إلى أحدث التقارير المتبقية عن عملية رصد إطار سينديا في عام ٨٠ بلدًا في عام ٢٠١٨، تُسب إلى الكوارث ٤٥٨ حالة وفاة و١٦٤ شخصاً مفقوداً. وأبلغ ٦٣ بلدًا عن خسائر اقتصادية مباشرة بلغت ٢٣,٦ بليون دولار، منها ٧٣ في المائة (١٧,١ بليون دولار) في القطاع الزراعي و٦ في المائة (٣,٨ بلايين دولار) في قطاع الإسكان.

وقد تأثرت أقل البلدان نمواً بشكل غير مناسب بالكوارث في عام ٢٠١٨. ومع أن البلدان الأقل نمواً ١٧ التي أبلغت عن خسائر متصلة بالكوارث لا تمثل إلا ما نسبته ٤ في المائة من مجموع سكان البلدان الـ ٨٠ التي أبلغت عن هذه الخسائر، فإنها شهدت أكثر من ٢٩ في المائة من إجمالي الوفيات المبلغ عنها ومن مجموع المفقودين بسبب الكوارث. كما أن الآثار الاقتصادية للكوارث كانت أكبر بالنسبة لأقل البلدان نمواً من حيث حجم الاقتصاداتها. فقد شكلت البلدان الأقل نمواً الـ ١٧ التي أبلغت عن خسائر اقتصادية، ٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لجميع البلدان التي أبلغت عن هذه الخسائر، لكنها تعرضت إلى ما نسبته ١٠ في المائة من إجمالي الخسائر الاقتصادية المباشرة.



القضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي والتجدد المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة

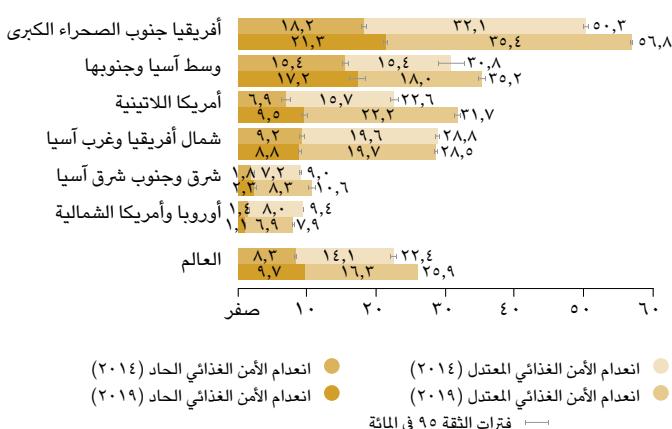


وللتخفيض من التهديدات التي تشكلها الجائحة على السكان الضعفاء، تحتاج البلدان إلى اتخاذ إجراءات فورية لحفظ تدفق التجارة، وتعزيز سلاسل الإمدادات الغذائية، وزيادة الإنتاج الزراعي.

من المرجح أن تتفاقم الزيادات الأخيرة في انعدام الأمن الغذائي نتيجة لجائحة كوفيد-١٩

إلى جانب النزاعات والصراعات المناخية وأزمة الجراد، تشكل جائحة كوفيد-١٩ تحدياً إضافياً للنظم الغذائية، وتقلل بشكل غير مباشر من القدرة الشرائية والقدرة على إنتاج الغذاء وتوزيعه، مما يؤثر على السكان الأشد ضعفاً. وفي عام ٢٠٢٠، وبسبب جائحة كوفيد-١٩، يمكن أن يتعرض لنقص التغذية ١٣٠ مليون شخص إضافي.

انتشار انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الحاد، متوسطات ٢٠١٤ و٢٠١٩ (نسبة مئوية)



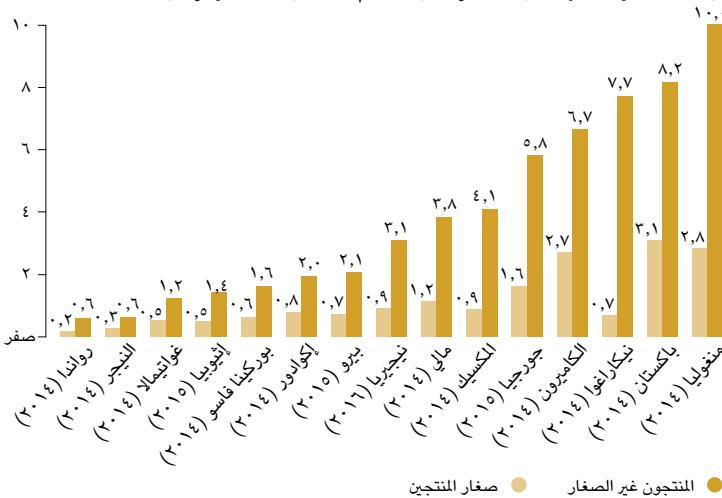
لا يزال القضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي يمثلان تحدياً، وخاصةً في أعقاب أزمة كوفيد-١٩. فعلى الصعيد العالمي، لا يزال الجوع وانعدام الأمن الغذائي في ازدياد، كما يستمر سوء التغذية في التأثير على ملايين الأطفال. ومن المرجح أن يزداد الوضع سوءاً بسبب التباطؤ الاقتصادي والطغوطات الناجمة عن ركود تسببت به الجائحة. وبالإضافة إلى جائحة كوفيد-١٩، لا يزال انتشار الجراد الصحراوي في ستة بلدان في شرق أفريقيا واليمن مثيراً للقلق - حيث يعني ٣٥ مليون شخص بالفعل من انعدام الأمن الغذائي الحاد.

منذ عام ٢٠١٤، ظل معدل انتشار نقص التغذية (انعدام الأمن الغذائي بصورة مزمنة) على الصعيد العالمي دون تغيير عملياً، بمعدل يقل بعض الشيء عن ١١ في المائة. غير أن العدد الإجمالي للأشخاص الذين يعانون من الجوع ارتفع ببطء لمدة سنوات متتالية. وفي عام ٢٠١٩، كان ٦٩٠ مليون شخص يعانون من نقص التغذية، ارتفاعاً مما يقارب ٦٠ مليون شخص في عام ٢٠١٤.

ولا يضمن القضاء على الجوع وحده حصول الجميع على ما يكفي من الغذاء المغذي. ويقدر أن نحو ٢٥,٩ في المائة من سكان العالم - أي بليونان من الناس - تأثروا بانعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الحاد في عام ٢٠١٩، بزيادة على نسبة ٢٢,٤ في المائة في عام ٢٠١٤. وليس بمقدور الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي المعتدل أن يحصلوا على نظام غذائي صحي متوازن على أساس منتظم، وذلك لقلة الدخل أو بسبب قيود أخرى على الموارد. ويكثر أن تنفذ الأغذية لدى الذين يواجهون انعدام الأمن الغذائي الحاد - حوالي ٧٥٠ مليون شخص، وهو، في أسوأ الأحوال، يمضون يوماً أو أياماً دون تناول أي طعام. وتعزى الزيادة الأخيرة في انعدام الأمن الغذائي بالدرجة الأولى إلى تفاقم الأوضاع في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وفي أمريكا اللاتينية. كما تشير تقديرات الفترة ٢٠١٩-٢٠١٦ إلى أن معدل انعدام الأمن الغذائي كان أعلى بين النساء البالغات منه بالمقارنة بالرجال في جميع المناطق.

يتضرر بشدة من آثار الجائحة صغار منتجي الأغذية، وهم محرومون أصلاً

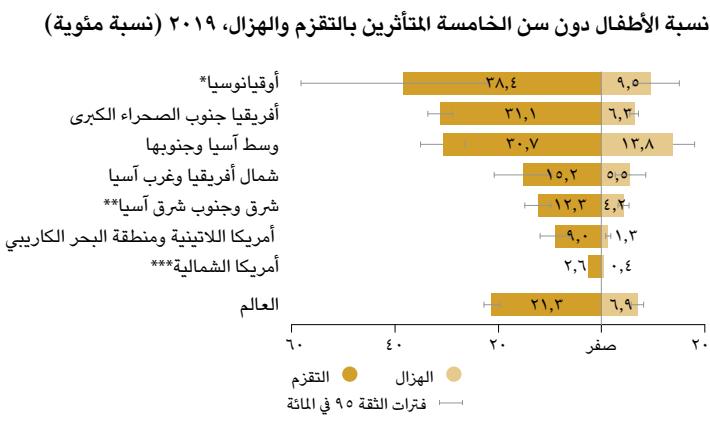
متوسط الدخل السنوي الناتج عن الزراعة، ٢٠١٦-٢٠١٤، في بلدان مختارة (معامل القوة الشرائية بالأسعار الثابتة لعام ٢٠١١ بآلاف الدولارات)



يلعب صغار المزارعين دوراً حاسماً في إنتاج الغذاء في جميع أنحاء العالم، مع أئم يواجهون بشكل روتيني صعوبات في الوصول إلى الأراضي والموارد الإنتاجية الأخرى، فضلاً عن الحصول على المعلومات والخدمات المالية ودخول الأسواق والحصول على الفرص. وتشير البيانات المتاحة إلى أن حصة صغار المنتجين من بين جميع منتجي الأغذية في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية تتراوح بين ٤٠ في المائة و ٨٥ في المائة. ومع ذلك، فإن إنتاجتهم أقل بشكل منهجي، في المتوسط، من إنتاجية المنتجين الأكبر حجماً، ويقل دخلهم في معظم البلدان عن نصف دخل نظرائهم الأكبر، وهو ما توضحه البيانات المأخوذة من بلدان مختارة.

وقد تسببت تدابير الإغلاق المعول بها لمنع انتشار الفيروس التاجي في إغلاق الشركات والأسواق المحلية أبداً، ولا يُسمح في كثير من الأحيان لصغار منتجي المواد الغذائية بنقل منتجاتهم إلى المستهلكين.

هناك حاجة ماسة إلى إجراءات عاجلة لحماية الوضع الغذائي للأطفال الأشد ضعفاً أثناء الجائحة

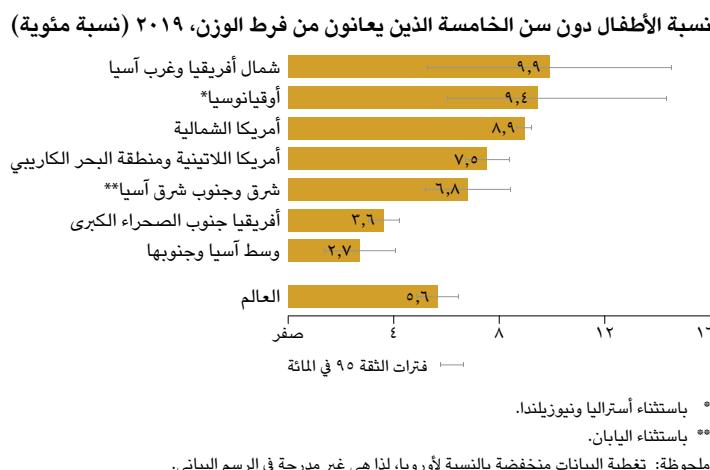


يُزيد نقص التغذية المزمن، أو التقزم، من خطر تعرض الأطفال للوفاة بسبب الإصابات المعدية الشائعة؛ كما أنه يرتبط بضعف النماء المعرفي. وقد انخفضت نسبة الأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من التقزم من ٣٢ في المائة في عام ٢٠٠٠ إلى ٢٣ في المائة في عام ٢٠١٥ ثم إلى ٢١ في المائة في عام ٢٠١٩. على أنه لا يزال هناك ١٤٤ مليون طفل دون سن الخامسة يعانون من التقزم في عام ٢٠١٩ (٣٩ في المائة) وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (٣٦ في المائة). وهناك حاجة إلى مزيد من الجهود المكثفة لتحقيق الغاية العالمية المتمثلة في خفض عدد الأطفال المصابين بالتقزم إلى ٩٩ مليون طفل بحلول عام ٢٠٢٥ وإلى ٨٢ مليون بحلول عام ٢٠٣٠.

وفي عام ٢٠١٩، كان ٦,٩ في المائة (أو ٤٧ مليون) من الأطفال دون سن الخامسة يعانون من الهزال، أو نقص التغذية الحاد، وهو حالة تتجدد عن قلة تناول المغذيات وعن الإصابة بالأمراض. وهذه النسبة أعلى بكثير من الغاية العالمية لعام ٢٠٢٥ والمحددة بما نسبته ٥ في المائة، ومن الغاية العالمية لعام ٢٠٣٠ والمحددة بما نسبته ٣ في المائة. ويعيش أكثر من نصف الأطفال الذين يعانون من الهزال في وسط آسيا وجنوبها، وهي المنطقة الوحيدة التي يزيد فيها معدل الانتشار على ١٠ في المائة.

ويتعرض نحو هؤلاء الأطفال وعاؤهم لخطر أكبر خلال الأزمة الحالية وذلك بسبب القيود المفروضة على الحصول على نظام غذائي تغذوي وعلى الوصول إلى خدمات التغذية الأساسية.

يتزايد معدل إصابة صغار الأطفال بفرط الوزن، مما يعتبر إشارة تحذر من وقوع مشاكل صحية في المستقبل



يُعرف بفرط الوزن في مرحلة الطفولة كمشكلة عالمية في مجال الصحة العامة بسبب تأثيره الضار على إمكانات الإصابة بالأمراض الحادة والمزمنة، وعلى التنمية الصحية، والإنتاجية الاقتصادية للأفراد والمجتمعات. وفي عام ٢٠١٩، بلغت نسبة الأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من فرط الوزن ٥,٦ في المائة (أو ٣٨ مليون من الأطفال) في جميع أنحاء العالم. ويعتبر معدل الانشار العالمي الحالي مستوىً متواسطاً من الشدة، مما يشير إلى وجوب اتخاذ إجراءات وقائية عاجلة موجهة لهذه الفئة الأصغر سناً بين السكان.

وكثيراً ما يتعارض فرط الوزن والهزال بين السكان، وهما يعتبران عبئاً مزدوجاً يتصل بسوء التغذية. وعلى سبيل المثال، في شمال أفريقيا وجنوب شرق آسيا في عام ٢٠١٩، كان معدل انتشار الهزال ٧,٢ في المائة و٨,٢ في المائة على التوالي، بينما كان معدل انتشار فرط الوزن ١١,٣ في المائة و٧,٥ في المائة على التوالي.

يستمر تراجع الاستثمار في الزراعة بالنسبة إلى مستوى مساهمتها في الاقتصاد

يمكن للاستثمار العام في الزراعة تعزيز الإنتاجية واحتذاب الاستثمار الخاص والمساعدة في الحد من الفقر والجوع. وقد انخفض نصيب مساهمة الحكومة في الزراعة مقارنة بمساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي – أي ما يُعرف باسم مؤشر التوجه الزراعي – من ٤٢٪ في عام ٢٠٠١ إلى ٣١٪ في عام ٢٠١٥ ثم إلى ٢٨٪ في عام ٢٠١٨ في جميع أنحاء العالم. وفي الوقت نفسه، انخفضت حصة المعونة القطاعية المخصصة للزراعة من جميع الجهات المانحة من حوالي ٢٥٪ في المائة في منتصف الثمانينيات إلى ٥٪ في المائة فقط في عام ٢٠١٨، مما يمثل ١٢,٨ مليون دولار. ويرجع انخفاض المعونة الزراعية إلى التحول في توزيع الجهات المانحة إلى مسائل القطاع الاجتماعي، مثل تحسين الحكومة، وبناء رأس المال الاجتماعي، ومساعدة الدول المنشطة.

في عام ٢٠١٩، كان تزايد أسعار الغذاء يتمركز في الغالب في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى

تركزت الزيادات الحادة في أسعار المواد الغذائية إلى حد كبير في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى في عام ٢٠١٩، مدفوعة بخدمات الإنتاج، وصعوبات الاقتصاد الكلي، والنزاعات المطلولة. وفي شرق أفريقيا، تسببت الأحوال المناخية المتطرفة بانخفاض الإنتاج الزراعي وبإعاقة النقل، مما أدى إلى تقلص إمدادات الأسواق وارتفاع أسعار المحاصيل الأساسية. ووللطلب الإقليمي القوي على الصادرات ضغطاً تصاعدياً إضافياً على الأسعار. وفي غرب أفريقيا، استمر انعدام الأمن الأهلي في إعادة أنشطة الأسواق، مما أثر سلباً على أسعار المواد الغذائية. وفي الجنوب الأفريقي، وصلت الأسعار إلى مستويات قياسية بسبب الصدمات الناجمة عن الأحوال الجوية و بسبب تحديات اقتصادية كبيرة شملت فيما شملته انخفاضاً قوياً في قيمة العملات المحلية. كما ساهم انخفاض قيمة العملات المحلية في ارتفاع أسعار المواد الغذائية في مناطق أخرى، مثل أمريكا اللاتينية. وفي عام ٢٠٢٠، أدت طفرة ارتفاع الطلب على الأغذية وتعطلات سلاسل التوريد التي حركتهاجائحة كوفيد-١٩ إلى زيادة أسعار الأغذية في عدة بلدان في النصف الثاني من آذار/مارس وفي نيسان/أبريل.

ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار

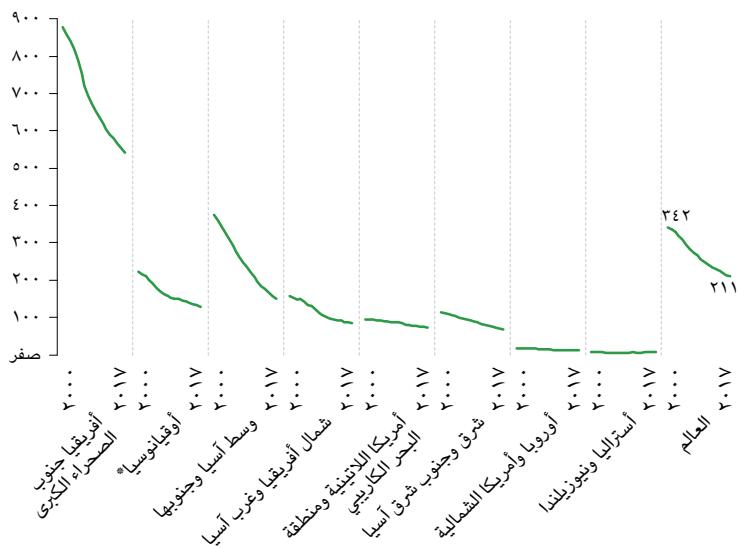


استمر التقدم في كثير من مجالات الصحة حتى نهاية عام ٢٠١٩، ولكن معدله لم يكن كافياً لتحقيق معظم غايات المدفأة ٣. وتدعي جائحة كوفيد-١٩ إلى مزيد من ابتعاد التقدم عن المسار الصحيح لبلوغ تلك الغايات. وتتسرب الزيادة السريعة في حالات الإصابة بالفيروس التاجي في خسارة كبيرة في الأرواح، وتطفئ بقلتها على العديد من النظم الصحية، كما تعطل الخدمات الصحية الأساسية والتدخلات المنقذة للحياة. وقد أصبح الناس عاجزين عن الذهاب إلى مرافق الرعاية الصحية أو يخشون الذهاب إليها لالتقاض خدمات من قبل الفحوصات والتحصينات وحتى لالتماس الرعاية الطبية العاجلة. ويمكن لهذا كله أن يؤدي إلى عواقب قاتلة وأن يهدد ما تحقق خلال العقود الماضية من تحسين في التائج الصحي.

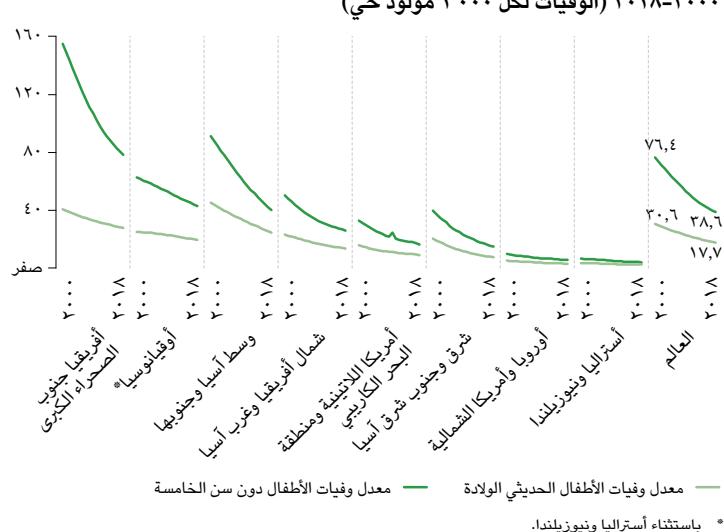
وفي كثير من البلدان، يطرح تفشي الجائحة أيضاً مخاوف تتعلق بالتأهب لحالات الطوارئ الصحية وخدمات التحصين. وينطبق هذا بشكل خاص على البلدان التي تعجز نظمها الصحية عن مواجهة الطفرة في الطلب بسبب نقص العاملين في مجال الرعاية الصحية والمعدات واللوازم الطبية.

إذ لم تُتخذ إجراءات عاجلة، فإنه يمكن لجائحة كوفيد-١٩ أن تعكس مسار ما تحقق خلال السنين من تقدم في الحد من الوفيات النفايسية ووفيات الأطفال

معدل الوفيات النفايسية، ٢٠١٧-٢٠٠٠ (الوفيات لكل ١٠٠ ألف مولود حي)



معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة ومعدل وفيات الأطفال الحديثي الولادة، ٢٠١٨-٢٠٠٠ (الوفيات لكل ١٠٠ ألف مولود حي)



معدل وفيات الأطفال الحديثي الولادة
* باستثناء أستراليا ونيوزيلندا.

و مع استمرار جائحة كوفيد-١٩ في إضعاف النظم الصحية وتعطل الخدمات الصحية الروتينية وتقييد الوصول إلى النظم الغذائية المغذية والخدمات التغذوية الأساسية، من المتوقع حدوث مئات الآلاف من وفيات الأطفال دون سن الخامسة في عام ٢٠٢٠، إلى جانب عشرات الآلاف من الوفيات النفايسية الإضافية. ووفقاً لدراسة حديثة، إذا تعطلت الرعاية الصحية الروتينية وانخفست إمكانية الحصول على الغذاء، فإن الزيادة في وفيات الأطفال والأمهات يمكن أن تكون مدمرة، إذ يمكن لـ ١١٨ من البلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل أن تشهد زيادة تتراوح بين ٩,٨% و٤٤,٨% في المائة في وفيات الأطفال دون سن الخامسة في الشهر الواحد، وارتفاعاً بين ٨,٣% إلى ٣٨,٦% في المائة في الوفيات النفايسية في الشهر الواحد، وذلك على مدى فترة ٦ أشهر.

يمكن أن تشهد معدلات الحمل غير المقصود ارتفاعاً كبيراً في حال عدم التكفل باستمرارية اللوازم والخدمات الخاصة بتنظيم الأسرة

التقدم المحرز في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى على مدى العقد الماضي، فإن نسبة نساء المنطقة الالاتي يستخدمن وسائل المنع الحديثة بين جميع الراغبات في معن الحمل تتجاوز ٥٥٪ في المائة. وعلى الصعيد العالمي، يتجاوز عددهن ٢٥٠ مليون امرأة.

ولوحظ انخفاض مطرد في جميع أنحاء العالم في معدل الولادات بين المراهقات. فقد انخفض المعدل من ٤٨ ولادة سنويًا لكل ١٠٠٠ امرأة تراوح أعمارهن بين ١٥ و١٩ سنة في عام ٢٠١٠ إلى ٤٥ ولادة سنويًا كل ٢٠١٥ امرأة ثم إلى ٤١ ولادة سنويًا كل ٢٠٢٠ عام. وتشمل العوامل المساعدة في هذا التغير توجه السلوك الإيجابي والجنساني الصحي والمسؤول بين المراهقات، والانخفاض في حالات زواج الأطفال، وزيادة إمكانية الحصول على وسائل منع الحمل الحديثة. غير أنه لا تزال هناك فوارق ضاربة بين المناطق المختلفة: ففي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، يبقى معدل الولادات بين المراهقات على ١٠١ ولادة سنويًا لكل ١٠٠٠ امرأة.

ومع استمرار انتشارجائحة كوفيد-١٩، أغلق كثيرون من المراكز الصحية أو أنها لم تعد تقدم إلا خدمات محدودة. وعلاوة على ذلك، فإن كثيراً من النساء والفتيات يختارن عدم إجراء الفحوصات الطبية المهمة خشية التعرض للإصابة بالفيروس. بالإضافة إلى ذلك، يمكن لتعطل سلاسل التوريد العالمية أن يؤدي إلى نقص في توفر وسائل منع الحمل. ونتيجة لذلك، يمكن أن لا تتمكن عشرات الملايين من النساء من الحصول على خدمات منع الحمل، مما يؤدي إلى ملايين من حالات الحمل غير المقصود.

يعتبر ضمان أن تجري جميع الولادات بمساعدة مهنيين صحبيين مهرة جزءاً من استراتيجية
مشبطة للحد من الاعتنال والوفاة النفاسية بين الأمهات والمواليد الجدد. وعلى الصعيد
ال العالمي، خلال الفترة ٢٠١٩-٢٠١٤، قدم مهنيون صحبيون مهرة المساعدة فيما نسبته
٨١ في المائة من الولادات، مما يمثل ارتفاعاً من النسبة المقابلة البالغة ٦٤ في المائة في الفترة
٢٠٠٥-٢٠٠٠، وقد حقق كثيرون من المناطق تعطيلية شاملة تقريباً. وعلى الرغم من هذا
التقدم، فإن ٦٠ في المائة فقط من جميع الولادات تمت بمساعدة مهنيين صحبيين مهرة في
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، أما النسبة المقابلة في جنوب آسيا فقد بلغت ٧٧ في المائة
فقط. علاوة على ذلك، من المتوقع أن تشهد أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى زيادة بنسبة
١٥ في المائة في الولادات السنوية بين عامي ٢٠١٩ و ٢٠٣٠. وبافتراض أن التعطيلية الحالية
ستبقى على ما هي الآن، فإن ما يقدر بـ ١٧ مليون ولادة في أفريقيا جنوب الصحراء
الكبرى لن يحضرها مهنيون صحبيون مهرة في عام ٢٠٣٠.

كما تساهم تلبية الطلب على تنظيم الأسرة بأساليب منع الحمل الحديثة في تحسين الصحة النسائية وصحة الطفل من خلال منع وقوع حالات الحمل غير المقصود وغير المتبعاد. وعلى الصعيد العالمي، ارتفعت نسبة النساء في سن الإنجاب (١٥ إلى ٤٩ سنة) اللاتي شهدن زيادة طفيفة في تلبية احتياجاتهن الخاصة بتنظيم الأسرة بوسائل منع الحمل الحديثة، من ٧٥,٧% في المائة في عام ٢٠١٠ إلى ٧٦,٨% في المائة في عام ٢٠٢٠. وعلى الرغم من

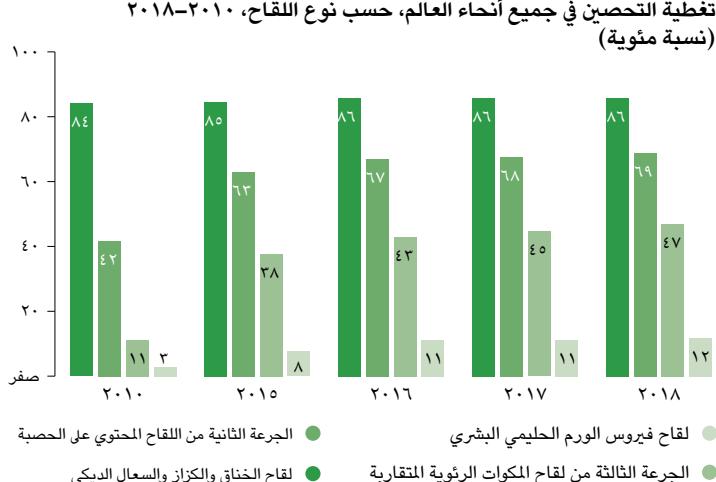
عطلت أزمة جائحة كوفيد-١٩ جهود تحصين الأطفال في العالم ككل، مما يمكن أن تترتب عليه عواقب قاتلة

إضاعة فرص الحصول على لقاحات ضد شلل الأطفال والحمبة والتيفوئيد والحمى الصفراء والكوليرا والفيروس العجلري وفيروس الورم الحليمي البشري (HPV) والنهاب السحايا-ألف والحمبة الألمانية. علاوة على ذلك، تؤدي عمليات إغلاق الحدود الناتجة عن انتشار جائحة كوفيد-١٩ إلى نقص محتمل في اللقاحات فيما لا يقل عن ٢٦ من البلدان المنخفضة الدخل، والمتوسطة الدخول.

يُسلم على نطاق واسع بأن التحصين هو أحد أكثر التدخلات الصحية نجاحاً وفعالية من حيث التكلفة في العالم، إذ أنه ينقد ملايين الأرواح. وقد زادت نسبة تغطية المجرعات الثلاث المطلوبة من لقاح المخناق والكتيراز والسعال الديكي من ٧٢ في المائة عام ٢٠٠٠ إلى ٨٦ في المائة عام ٢٠١٨. وزادت نسبة تغطية الجرعة الثانية من اللقاح المحتوي على الحصبة من ١٩ في المائة عام ٢٠٠٠ إلى ٦٩ في المائة عام ٢٠١٨. وفي العام نفسه، لم يتلق ما يقدر بـ ١٩,٤ مليون طفل هذه اللقاحات الأساسية خلال السنة الأولى من الحياة، مما يعرضهم خطراً للإصابة بأمراض قاتلة. علاوة على ذلك، فإن التغطية العالمية للقاح المكورات الرئوية المتقاربة، وهو لقاح قادر على الحد بشكل كبير من الالتهاب الرئوي الذي يعتبر قاتلاً رئيسياً آخر للأطفال، لم تصار بعد إلى ٥٠ في المائة.

وقد عطلت أزمة كوفيد-١٩ جهود تحصين الأطفال في العالم ككل. ومنذ آذار/مارس ٢٠٢٠، تعطلت خدمات التحصين الروتينية للأطفال على نطاق لم يشهده العالممنذ بدء البرنامج الموسع للتحصين في السبعينيات. وأبلغ أكثر من نصف (٥٣ في المائة) البلدان ١٢٩ التي توفر فيها البيانات عن تعطلات متوسطة إلى شديدة في خدمات التحصين أو عن تعلق كلٍّ لها خلال شهرى آذار/مارس ونisan/أبريل، من عام ٢٠٢٠.

وعلى وجه الخصوص، تأثرت حملات التحصين ضد الحصبة وشلل الأطفال بشدة، إذ عُلقت الحملات ضد الحصبة في ٢٧ بلداً وتوقفت الحملات ضد شلل الأطفال في ٣٨ بلداً. ويواجه ما لا يقل عن ٤٤ مليون طفل في ٢١ من البلدان المنخفضة الدخل خطر



تعتبر الرعاية الحرجة للأشخاص الذين يعانون من أمراض غير معدية أكثر قيمة في عصر جائحة كوفيد-١٩ عن قيمتها سابقاً

من حالات الوفاة المبكرة البالغ عددها ١٥ مليون حالة (قبل سن الـ ٧٠). والأشخاص المصابون بالأمراض غير المعدية الموجودة مسبقاً هم أكثر عرضة للإصابة بالفيروس التاجي. على أن خدمات الوقاية والعلاج من الأمراض غير المعدية تعطلت بشدة منذ بدء الجائحة، وكانت البلدان المنخفضة الدخل هي الأشد تأثراً. ولا يتلقى كثير من الناس الذين يحتاجون إلى العلاج ما يحتاجون إليه من الخدمات الصحية والأدوية. ولذا فإن هناك حاجة ماسة لاتخاذ إجراءات أساسية، تشمل فيما تشمله توفير الرعاية الأساسية للحالات الحادة التي تهدى بفقد الحياة.

انخفاض احتمالات الوفاة بسبب أي من الأمراض غير المعدية الأربع الرئيسية - وهي أمراض القلب والأوعية الدموية، والسرطان، والسكري، وأمراض الجهاز التنفسى المزمنة - بين سن ٣٠ و٧٠ من ٢٢ في المائة في عام ٢٠٠٠ إلى ١٩ في المائة في عام ٢٠١٠ ثم إلى ١٨ في المائة في عام ٢٠١٦. ويرجع بطاء التقدم أساساً إلى نقص عام في الخدمات، سواء داخل أو خارج النظم الصحية، للوقاية من الأمراض غير المعدية وعلاجها. وفي عام ٢٠١٦، عُزِّي ٧١ في المائة من جميع الوفيات في جميع أنحاء العالم إلى الأمراض غير المعدية؛ ومن بين هذه الوفيات، شهدت البلدان المنخفضة الدخان، والمتوسطة الدخان، ٨٥ في المائة

يمكن أن تؤدي التعطلات المرتبطة بجائحة كوفيد-١٩ إلى ارتفاع كبير في الأمراض المعدية الأخرى وفي الوفيات الناجمة عنها

في الكشف والمعالجة، كما أن تيرة التقدم الحالية ليست سريعة بما يكفي لتحقيق غاية هدف التنمية المستدامة المتمثلة في إنهاء الوباء بحلول عام ٢٠٣٠. وتشير النماذج إلى أنه إذا أدت جائحة كوفيد-١٩ إلى انخفاض عالمي بنسبة ٢٥% في المائة في الكشف عن مرض السل المتوقع لمدة ٣ أشهر - وهو احتمال واقعي بالنظر إلى مستويات التعطل الملاحظة في بلدان متعددة - فإن من الممكن أن تتوقع ارتفاعاً في الوفيات الناجمة عن السل بنسبة ١٣% في المائة. ومن شأن ذلك أن يعيد العالم إلى مستويات وفيات مرض السل التي كانت سائدة منذ ٥ سنوات.

المalaria: توقف إيجاز التقدم بعد سنوات عديدة من الانخفاض المشهود في عبء الملاрия العالمي. وكان معدل الإصابة بالملاريا قد هبط بنسبة ٣٠% في المائة بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٤ - من إصابة إلى ٥٧% إصابة لكل ١٠٠٠ من السكان - ثم استقر على مستوى منخفض مماثل حتى عام ٢٠١٨. إن العالم ليس على المسار الصحيح لتحقيق غاية هدف التنمية المستدامة المتمثلة في القضاء الكامل على الملاрия. والأسوأ من ذلك هو أن خدمات الوقاية من الملا리ا يمكن أن تت تعطل بسبب انتشار كوفيد-١٩ في البلدان الموبوءة بهذا المرض. وتُظهر النماذج الأخيرة أن إلغاء حملات الوقاية والتعطل الشديد في توفير العلاج في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى يمكن أن يؤدي إلى زيادة بنسبة ٢٣% في المائة في الإصابات وزيادة بنسبة ١٠٠% في المائة في الوفيات مع نهاية عام ٢٠٢٠ (بالمقارنة بخط الأساس لعام ٢٠١٨). وهذا يعني أن وفيات الملاриا التي يتوقع أن يبلغ عددها ٧٦٩٠٠٠ حالة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وحدها يمكن أن تتجاوز وفيات الملاриا في العالم في عام ٢٠٠٠، عندما كان وباء الملاриا في ذروته.

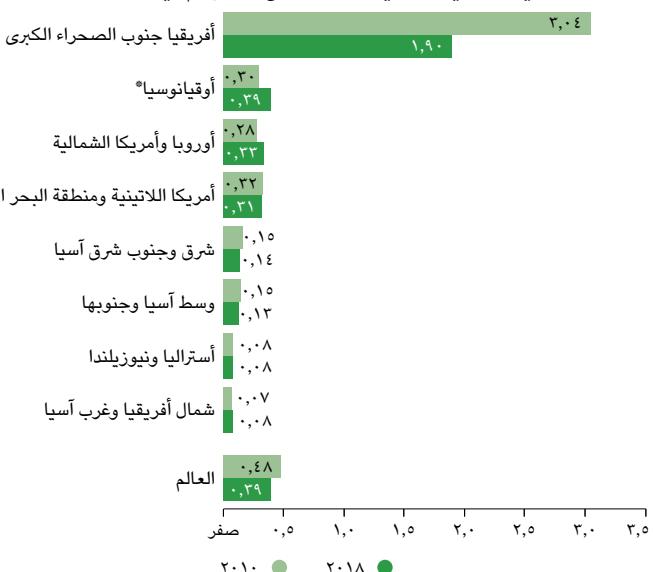
أمراض المناطق المدارية المهمة: كان التقدم المحرز في مكافحة أمراض المناطق المدارية المهمة والقضاء عليها واستئصالها ملحوظاً خلال العقد الماضي. فقد انخفض العدد الإجمالي للأشخاص الذين احتاجوا للعلاج من أمراض المناطق المدارية المهمة من ٢,١٩٠ مليون في عام ٢٠١٠ إلى ١,٨٠ مليون في عام ٢٠١٥ ثم إلى ١,٧٦ مليون في عام ٢٠١٨. وكان التقدم مدفوعاً جزئياً بواقع أنه تم القضاء على واحد على الأقل من أمراض المناطق المدارية المهمة في كل بلد من ٤٠ بلداً. على أنه لا يزال ٥٢ في المائة من سكان أقل البلدان نمواً (٥٣٠ مليون شخص) بحاجة إلى العلاج والرعاية؛ ويمثل هذا الرقم انخفاضاً عن نسبة ٧٨% في المائة في عام ٢٠١٠. ويمكن أن يؤدي التعليق المؤقت للأنشطة الجماعية وغير ذلك من التعطلات الناجمة عن كوفيد-١٩ إلى تراجع المكاسب التي حققتها سنوات من العمل الشاق والاستثمار في أمراض المناطق المدارية المهمة.

على الرغم من المكاسب التي تحقق على العديد من الجبهات، يمكن أن يتسبب تعطل الخدمات الناجمة عن جائحة كوفيد-١٩ في وفيات إضافية تقدر بمئات الآلاف بسبب الإيدز والسل والمalaria والأمراض المدارية المهمة:

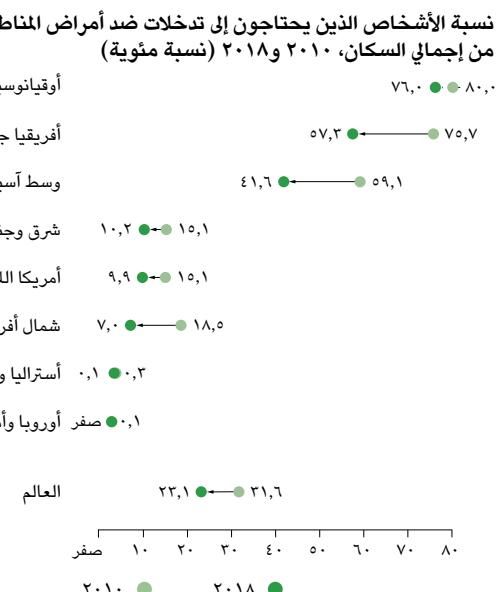
فيروس نقص المناعة البشرية: على الصعيد العالمي، انخفض معدل الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية بين البالغين الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٤٩ سنة بنسبة ١٨% في المائة بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٨. لكن التقدم كان بمعدل لا يذكر منذ عام ٢٠١٥، مما أبعد العالم عن المسار الصحيح لتحقيق غاية هدف التنمية المستدامة. وفي عام ٢٠١٨، كان معدل الإصابة بالفيروس ٢٤٪، لكل ١٠٠٠ من السكان غير المصابين، وقدر عدد الإصابات الجديدة بالفيروس بنحو ١,٧ مليون إصابة. وعلى الصعيد العالمي، أسفرت الجهود الدؤوبة للوصول إلى النساء الحوامل المصابات بالفيروس عن انخفاض بنسبة ٤٤% في المائة في معدل الإصابة بين صغار الأطفال بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٨. وخلال الفترة نفسها، لوحظ أكبر انخفاض (٣٧% في المائة) بين البالغين في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. ومع ذلك، ظهر ما نسبته ٦١% في المائة من جميع إصابات الفيروس الجديدة في تلك المنطقة في عام ٢٠١٨. ولا بدّ من بذل الجهد لتخفيف وتحاوز أثر تعطل الخدمات والإمدادات الصحية خلال فترة جائحة كوفيد-١٩ في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وتُظهر النماذج أنه إذا لم يتم اتخاذ أي إجراء، فقد يؤدي التعطل الكامل لمدة ستة أشهر في الخدمات الخاصة بالفيروس، بما في ذلك العلاج المضاد للفيروسات العكوسية، إلى وفاة أكثر من ٥٠٠٠٠ شخص في الفترة ٢٠٢١-٢٠٢٠ في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بسبب الأمراض المرتبطة بالإيدز، بما في ذلك مرض السل.

السل: يعتبر السل من أكبر مسببات الوفاة العالمية الناجمة عن عامل معدٍ واحد، وهو عاشر الأسباب الرئيسية للوفاة عموماً. وفي عام ٢٠١٨، أصبح ما يقدر بـ ١٠٠ مليون شخص يمرض السل (بينهم ٨٩% في المائة من البالغين، و ٦٣% في المائة من الذكور)، و ٨,٦% في المائة من المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية. وانخفاض معدل الإصابة بالسل من حالة جديدة واتكالة لكل ١٠٠٠٠ من السكان في عام ٢٠٠٠ إلى ١٤١ شخص لكل ١٠٠٠٠ من السكان في عام ٢٠١٥ ثم إلى ١٣٢ شخص في عام ٢٠١٨. وانخفاض معدل الوفيات بالسل بين الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية بنسبة ٤٢% في المائة بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٨ و ٨% في المائة بين عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٨. ويطرح السل المقاوم للأدوية تدريجاً مستمراً: ففي عام ٢٠١٨، كان هناك ٤٨٤٠٠٠ حالة جديدة مقاومة للعقار ريفامبيسين، وهو دواء الخط الأول الأكثر فعالية. وهناك ثغرات كبيرة مستمرة

عدد الإصابات الجديدة بفيروس نقص المناعة البشرية، ٢٠١٠ و ٢٠١٨ و ٢٠١٩ (لكل ١٠٠٠ من السكان غير المصابين البالغين الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٤٩٪)



* باستثناء أستراليا ونيوزيلندا.



لم يرق العالم إلى مستوى الوفاء بوعده بتوفير التغطية الصحية الشاملة بحلول عام ٢٠٣٠

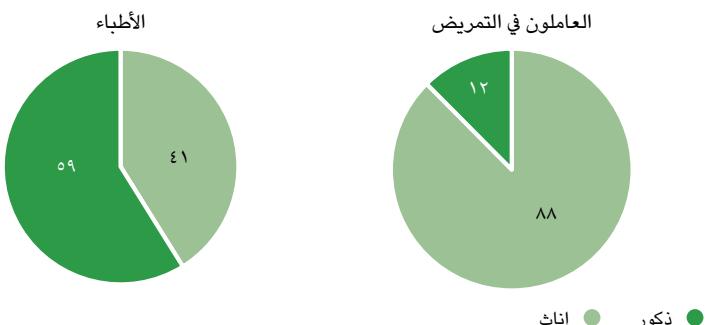
تعني التغطية الصحية الشاملة أن يحصل جميع الناس على ما يحتاجون إليه من خدمات صحية، في أي زمان ومكان، دون التعرض لعسر مالي. وتشمل هذه التغطية كاملاً مجموعة الخدمات الصحية الأساسية، ابتداءً من تعزيز الصحة إلى الوقاية والعلاج وإعادة التأهيل والرعاية السككية. وقد قدر عدد الأشخاص الذين تشملهم الخدمات الصحية الأساسية في عام ٢٠١٧ بين ٢,٥ بليون شخص و ٣,٧ بليون شخص - أي ما يتوافق بين حوالي ثلث ونصف سكان العالم. وفي البلدان المنخفضة الدخل لم تشمل هذه التغطية بالكامل إلا ما نسبته ١٢ إلى ٢٧ في المائة من السكان في تلك السنة. وإذا استمرت الاتجاهات الحالية، فإن هذه الخدمات لن تغطي سوى ٣٩ إلى ٦٣ في المائة من سكان العالم بحلول عام ٢٠٣٠.

وتؤدي أزمة جائحة كوفيد-١٩ إلى تعطل الخدمات الصحية الأساسية في مختلف أنحاء العالم. فقد تم تعليق بعض الخدمات لتحرير الموارد لصالح مرضي كوفيد-١٩ وللتقليل من خطر العدوى. كما انخفض الطلب على بعض الخدمات الطبية إذ سعى المرضى لتخفييف العبء عن المستشفيات والمرافق الصحية الأخرى. وإذا كان للتغطية الصحية الشاملة أن تصبح حقيقة واقعة بحلول عام ٢٠٣٠، لا بدّ من إحداث تسارع كبير في التموي في توفير الخدمات الصحية الأساسية واستخدامها.

تسلط الجائحة الضوء على نقص العاملين الطبيين في جميع أنحاء العالم، وكذلك على عبء التمريض الواقع على النساء

من البلدان أقل من ٤٠ عاملاً في التمريض والقابلة لكل ١٠٠٠ شخص. وهناك حاجة إلى إضافة ١٨ مليون عامل صحي، في المقام الأول في البلدان المنخفضة الدخل وبلدان الدخل المتوسط الأدنى، لتحقيق التغطية الصحية الشاملة بحلول عام ٢٠٣٠.

توزيع الأطباء والعاملين في التمريض حسب الجنس، ٢٠١٨-٢٠١٣
(نسبة مؤدية)

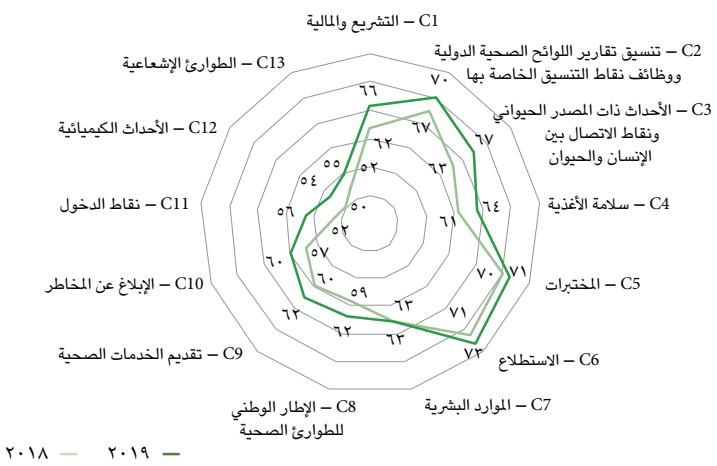


تزايد حصة المرأة من العمالة في القطاع الصحي والاجتماعي بكثير على حسابها من العمالة في الاقتصاد العام في معظم البلدان. واستناداً إلى بيانات الفترة ٢٠١٨-٢٠١٣ عن العالم عموماً، تشكل النساء أكثر من ٧٦ في المائة من الأطباء والعاملين في التمريض مجتمعين، لكن التوزيع بين المهنتين مختلف اختلافاً كبيراً. فلمرأة تمثل ما يزيد قليلاً عن ٤٠ في المائة من الأطباء، ولكن ما يقرب من ٩٠ في المائة من العاملين في التمريض. وتظهر الدراسات الحديثة أنه على الرغم من أن النساء يشكلن غالبية القوى العاملة في القطاعين الصحي والاجتماعي، إلا أن تمثيلهن غالباً ما يكون ناقصاً على مستوى الإدارة العليا.

وتسلط الجائحة الضوء على النقص الحالي في المهنيين الصحيين في العديد من البلدان، ولا سيما في المناطق ذات العبء الأكبر من الأمراض. ويوجد لدى أكثر من ٤٠ في المائة من جميع البلدان أقل من ١٠ أطباء لكل ١٠٠٠ شخص؛ ولدى أكثر من ٥٥ في المائة

سلطت جائحة كوفيد-١٩ الضوء على الحاجة إلى مزيد من التأهب في حالات الطوارئ الصحية العامة

درجات تقييم القدرات وفقاً لتقارير اللوائح الصحية الدولية، ٢٠١٨ و ٢٠١٩



ملحوظة: قدم ١٩١ بلداً تقارير في عام ٢٠١٨؛ وقدم ١٦٦ بلداً تقارير في عام ٢٠١٩.

في عام ٢٠١٩، أبلغ ١٦٦ بلداً عن حالة تأهبه للكشف عن حالات الطوارئ الصحية، من قبل جائحة الفيروس التاجي، والإبلاغ عنها والاستجابة لها، من خلال تنفيذ اللوائح الصحية الدولية. وينظر التحليل إجاز تقدم ثابت منذ عام ٢٠١٨ في جميع القدرات الأساسية تقيرياً فيما عدا الموارد البشرية، والتي لم تغير إذ بقيت بنسبة ٦٣ في المائة. وفي حين أنه لا يزال هناك متسع للمزيد من العمل في معظم الحالات، فقد أعطت تقارير عام ٢٠١٩ أدلة واضحة على وجود التزام سياسي قوي بالوفاء بالواجبات المنبثقة عن اللوائح الصحية الدولية. كما أظهرت هذه التقارير أن هناك حاجة إلىبذل جهود متواصلة لتحسين نظم الإنذار المبكر والحفاظ عليها وللتحفيز من مخاطر الصحة العامة وإدارتها ضمن السياق الوطني. وقد أبرزت تجربة أزمة كوفيد-١٩ الحالية الحاجة إلى تعزيز التأهب لحالات الطوارئ، وكذلك إلى التوسيع السريع في قدرات الاستجابة، وإلى زيادة التعاون المتعدد القطاعات وال الدولي.

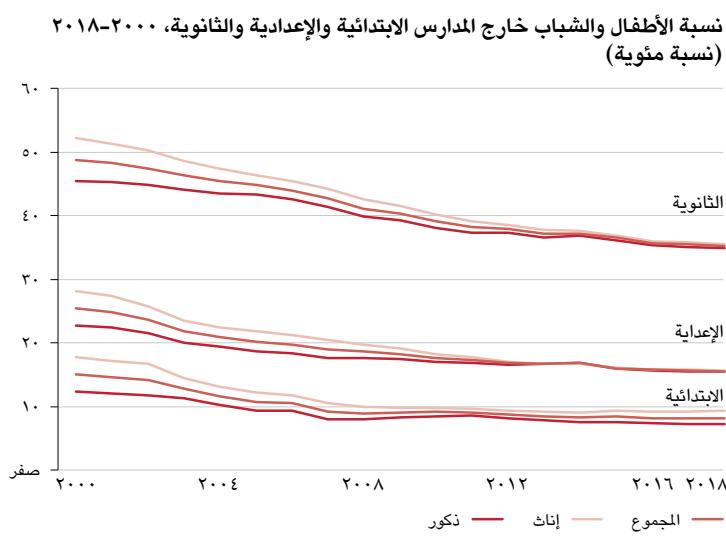


ضمان التعليم الجيد والمنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع



على الرغم من التقدم المحرز، فإن العالم لا يسير على المسار الصحيح لتحقيق غایات التعليم عام ٢٠٣٠. وكانت التوقعات، قبل أزمة الفيروس التاجي، قد أظهرت أنه في عام ٢٠٣٠ سيكون هناك أكثر من ٢٠٠ مليون طفل خارج المدرسة، وأن ٦٠ في المائة فقط من الشباب سيكملون التعليم الثانوي. وقد أنزلت الجائحة ضربة قاسية ومفاجئة بنظم التعليم في جميع أنحاء العالم. وأثر إغلاق المدارس بمدف وقف انتشار الإصابة بكوفيد-١٩ على غالبية الساحقة من الطلاب في العالم. وللتعميل المعطل أثره السلبي على نتائج التعلم والنمو الاجتماعي والسلوكي لدى الأطفال والشباب. وبعثير الأطفال والشباب في

يمكن لإغلاق المدارس في جميع أنحاء العالم أن يؤدي إلى عكس اتجاه ما أحرز خلال السنين من تقدم في مجال الوصول إلى التعليم

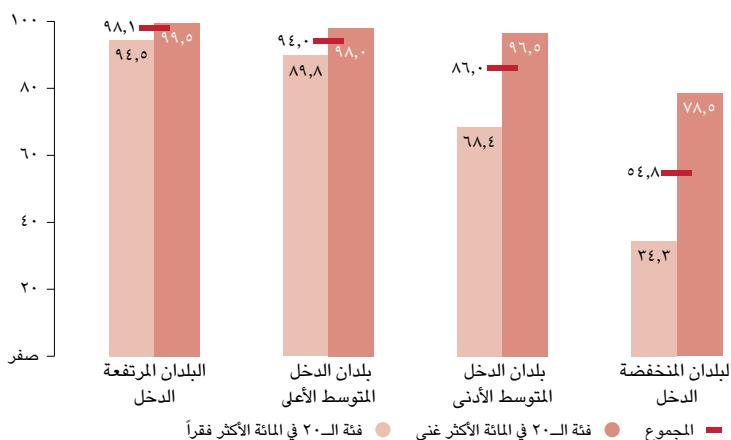


قد انخفضت من ٢٦ في المائة في عام ٢٠٠٠ إلى ١٩ في المائة في عام ٢٠١٠ ثم إلى ١٧ في المائة في عام ٢٠١٨. وعلى الرغم من إحراز بعض التقدم، كان هناك ٢٥٨ مليون طفل وشاب لا يزالون خارج المدرسة في عام ٢٠١٨، وبعيش ثلاثة أرباعهم في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وفي جنوب آسيا. وتواجه البنات عائقاً أكثر من البنين في المرحلة الابتدائية، وعلى الصعيد العالمي في ٢٠١٨، كان عدد البنات في سن المدرسة الابتدائية خارج المدرسة أعلى بـ٥٥ مليون من عدد البنين. ويشتد اضطاح الحرمان الذي تواجهه البنات في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، حيث كان هناك ١٢٨ من البنات مقابل كل ١٠٠ من البنين خارج المدرسة الابتدائية في ذلك العام.

وفي عام ٢٠٢٠، ومع انتشار جائحة كوفيد-١٩ في جميع أنحاء العالم، نفذ أكثر من ١٩٠ بلداناً إغلاقاً للمدارس على الصعيد الوطني. وكان حوالي ٩٠ في المائة من جميع الطلاب (١٥٧ مليون) خارج المدرسة. ومع أن حلول التعليم عن بعد قدّمت في أربعة من أصل كل خمسة بلدان مع إغلاق المدارس، إلا أن ٥٠ مليون طفل وشاب على الأقل مستبعدون حالياً من هذه الخيارات. ومن المرجح أن يؤدي النطاق المأمول لإغلاق المدارس إلى إحباط التقدم في الوصول إلى التعليم.

بدون إجراءات تصحيحية، فإن آثار جائحة كوفيد-١٩ ستزيد من العقبات التي يواجهها الأطفال الفقراء في إكمال تعليمهم

معدل إكمال المرحلة الابتدائية، ٢٠١٨-٢٠١٤ (نسبة مئوية)

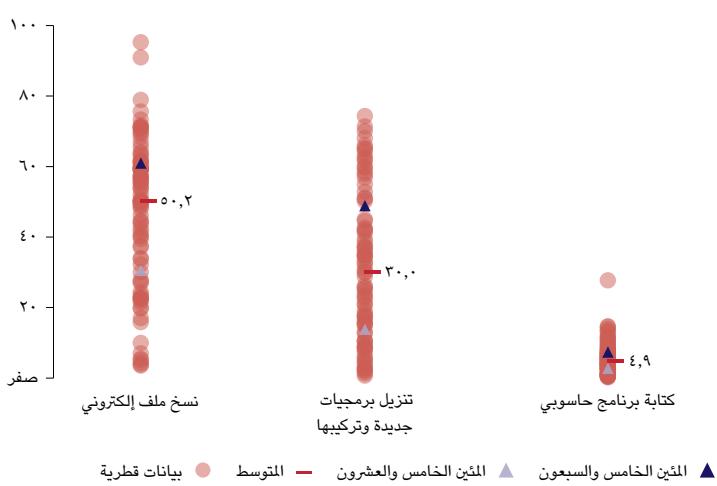


يرمي المدّف ٤ إلى إبقاء الأطفال في المدرسة وضمان إكمالهم للتعليم. وقد قدر المعدل العالمي لإكمال التعليم الابتدائي بحوالي ٨٥ في المائة في عام ٢٠١٩، مما يمثل ارتفاعاً عن عام ٢٠٠٠ عندما كانت النسبة المقابلة ٧٠ في المائة. وبلغت المعدلات للمدارس الإعدادية والثانوية ٧٣ في المائة و٤٩ في المائة، على التوالي، مع وجود تفاوت كبير بين الفئات السكانية. وعلى سبيل المثال، فإن معدل إكمال التعليم الابتدائي في البلدان المنخفضة الدخل يبلغ ٣٤ في المائة بالنسبة للأطفال في فئة -٢٠ في المائة الأكثري فقراً بين الأسر و٧٩ في المائة بالنسبة للأطفال في فئة -٢٠ في المائة الأكثري غنى بين الأسر. ولوحظت تفاوتات مماثلة في معدلات إكمال المدارس الإعدادية والثانوية.

ومن المرجح أن تتأثر نتائج التعليم بسبب أشهر الغياب عن المدرسة نتيجة جائحة كوفيد-١٩. وعلى المدى الأطول، يرتبط التغيب المطول عن المدرسة بالانخفاض معدلات إبقاء الطلاب في المدارس وتخرجهم منها ويتدهون نتائج التعلم، لا سيما بين شرائح السكان المخرومة بالفعل، بما في ذلك أفراد الأسر الفقيرة والطلاب ذوو الإعاقة.

لا يزال التعلم عن بعد بعيداً عن متناول معظم الطلاب في البلدان الأشد فقراً

نسبة السكان الذين تتباين مستوياتهم في مهارات الحاسوب، ٢٠١٨-٢٠١٤ (نسبة مئوية)



خلال جائحة كوفيد-١٩، يوفر العديد من المدارس التعلم عن بعد للطلاب من خلال فضول افتراضية بغية التخفيف من أثر إغلاق المدارس. وفي حين أن ذلك يمثل خياراً بالنسبة لبعض الطلاب، فإنه خيار بعيد المنال بالنسبة للكثيرين. ذلك أن الافتقار إلى إمكانية الوصول إلى أجهزة الكمبيوتر والإنترنت في المنزل، فضلاً عن انخفاض مستوى المهارات المتعلقة بالحاسوب، يعرض العديد من الطلاب المهمشين بالفعل إلى تفاقم وضعهم غير المواتي.

وفي عام ٢٠١٩، كانت إمكانية الوصول إلى الإنترت في المنزل متاحة لنحو ٨٧ في المائة من الأسر الأوروبية، مقارنة بـ ١٨ في المائة من تلك الموجودة في أفريقيا. وتعكس التغيرة الرقمية أيضاً في ملكية أجهزة الحاسوب: إذ أن ٧٨ في المائة من الأسر الأوروبية كانت تمتلك جهاز حاسوب في عام ٢٠١٩ مقارنة بـ ١١ في المائة في أفريقيا.

كما يعتمد نجاح التعلم عن بعد على مهارات الحاسوب لدى المعلمين والوالدين. ففي نحو نصف البلدان即 ٨٦ التي تتوفر عنها بيانات، كان أقل من نصف السكان يتمتعون بمهارات أساسية في مجال الحاسوب، من قبيل التمكن من نسخ ملف إلكتروني. وتحتفي النسبة عن ذلك فيما يتعلق بالمهارات الأكثر تعقيداً، مثل تنزيل برمجيات جديدة وتركيبها وكتابة برنامج حاسوبي متخصص.

يخلق إغلاق المدارس مخاطر إضافية على صحة الأطفال الضعفاء وسلامتهم

الأطفال وزواج الأطفال والمعلم المبكر. وكثيراً ما يلجاً أطفال الأسر الفقيرة للعمل بمدف التعويض عن دخل الأسرة الضائع. وعلاوة على ذلك، يطرح انخفاض إنتاجية الوالدين العاملين تحديات اقتصادية سواء للأسرة أو للمجتمع. ويُرجح أن يكون لتكلفة مكافحة جائحة كوفيد-١٩ وانخفاض الإيرادات الضريبية بسبب الانكماش الاقتصادي أثر سلبي على الإنفاق الحكومي على التعليم وعلى المعونة العالمية المقدمة للقطاع.

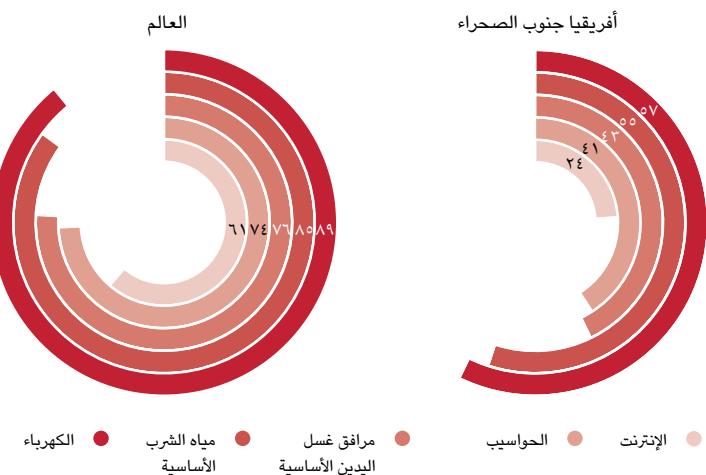
بالنسبة ملايين الأطفال حول العالم، فإن المدرسة ليست مجرد مكان للتعلم. فهي مكان آمن أيضاً يُبعدهم عن العنف ويتلقون فيه الوجبات المجانية والخدمات الصحية والتغذوية مثل اللقاحات، والتخالص من الديدان، ومكمالت الحديد. وخلال فترة انتشار الجائحة، فقد ما يقدر بنحو ٣٧٩ مليون طفل وجهازهم المدرسي بسبب إغلاق المدارس. وبدون هذه الوجبات، يتعرض كثير من الأطفال للجوع، مما يهدد أيضاً جهاز المناعة لديهم وقدرتهم على مقاومة الأمراض.

وكما تُظهر دراسات الأزمات السابقة، يمكن أن يؤدي إغلاق المدارس والانكماش الاقتصادي الناجم عن جائحة كوفيد-١٩ إلى زيادة معدلات العنف ضد الأطفال وعمالة

سيؤدي الافتقار إلى البنى التحتية الأساسية في المدارس، مثل مرافق غسل اليدين، إلى مضاعفة صعوبات التعافي من جائحة كوفيد-١٩

من التدريب المطلوب ٨٥ في المائة من معلمي المدارس الابتدائية و٨٦ في المائة من معلمي المدارس الثانوية في جميع أنحاء العالم. ولدى أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى أدنى نسبة من المدرسين المدربين، وهي ٦٤ في المائة في المرحلة الابتدائية و ٥٠ في المائة في المرحلة الثانوية.

نسبة المدارس التي يمكنها الحصول على الموارد المدرسية الأساسية على مستوى العالم وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، في المرحلة الثانوية، ٢٠١٨-٢٠١٦ (أحدث البيانات) (نسبة مئوية)



يعني الافتقار إلى مرافق غسل اليدين الأساسية في العديد من المدارس في مختلف أنحاء العالم أن المعلمين والطلاب لا يتمتعون ببيئة تعليمية آمنة. وفي المناطق التي أغلقت فيها المدارس بسبب الجائحة، فإن هذا يعني أيضاً أنهم لن يتمكنوا من ممارسة تدابير النظافة الصحية الأساسية عند عودتهم إلى المدرسة. ووفقاً لأحدث البيانات المتاحة، فإن ٦٥ في المائة فقط من المدارس الابتدائية في جميع أنحاء العالم لديها مرافق أساسية لغسل اليدين. وترتفع هذه النسبة بعض الشيء في المدارس الإعدادية والثانوية، إذ أنها تبلغ ٧١ في المائة و ٧٦ في المائة على التوالي. ومن بين جميع المناطق، تواجه أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى أكبر التحديات، إذ أن مرافق غسل اليدين الأساسية لا تتوفر إلا في ٣٨ في المائة من المدارس الابتدائية وفي ٤٣ في المائة من المدارس الثانوية.

كما يفتقر العديد من المدارس إلى الموارد الأساسية الأخرى، مثل الكهرباء ومياه الشرب النظيفة وأجهزة الكمبيوتر وإمكانية الوصول إلى الإنترنت. وعلى الصعيد العالمي، يحصل ٨٩ في المائة من المدارس الثانوية على الكهرباء، و ٨٥ في المائة على مياه الشرب الأساسية، و ٧٤ في المائة على الحواسيب، و ٦٦ في المائة على الإنترنت. أما الذين يعيشون في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، فهم الأشد حرماناً: إذ لا يحصل من المدارس الثانوية على الكهرباء إلا في ٥٧ في المائة، وعلى مياه الشرب إلا في ٥٥ في المائة، وعلى الحواسيب إلا في ٤١ في المائة، وعلى الإنترنت إلا في ٢٤ في المائة.

وتتمثل إحدى الخطوات المهمة نحو تحقيق هدف جودة التعليم للجميع في توفير عدد كافٍ من المعلمين المدربين للفصول الدراسية. ووفقاً لأحدث البيانات المتاحة، تلقى الحد الأدنى



تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات

أحدثت الالتزامات الدولية الخاصة بالنهوض بالمساواة بين الجنسين تحسينات في بعض الحالات؛ فقد انخفضت في السنوات الأخيرة معدلات زواج الأطفال وتشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية، وارتفع تمثيل المرأة في الساحة السياسية ليبلغ أعلى مستوى له من أي وقت مضى. لكن الوعد بعلم تتمتع فيه كل امرأة وفتاة بالمساواة الكاملة بين الجنسين، وبعام أزيلا فيه جميع الحواجز القانونية والاجتماعية والاقتصادية التي تحول دون تمكينهن، لا يزال دون تحقيق. وفي واقع الحال، يرجح أن هذا المدف لا يزال أبعد كثيراً من ذي قبل، خاصة وأن النساء والفتيات يتعرضن بشدة لضربياتجائحة كوفيد-١٩. فالأزمة آحذة في خلق ظروف ساهمت حتى الآن في إحداث طفرة في عدد البلاغات عن العنف ضد النساء والفتيات، ويمكن أن تسبب زيادة في زواج الأطفال وتشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية. علاوة على ذلك، من

تكثف جائحة كوفيد-١٩ من خطر العنف ضد النساء والفتيات

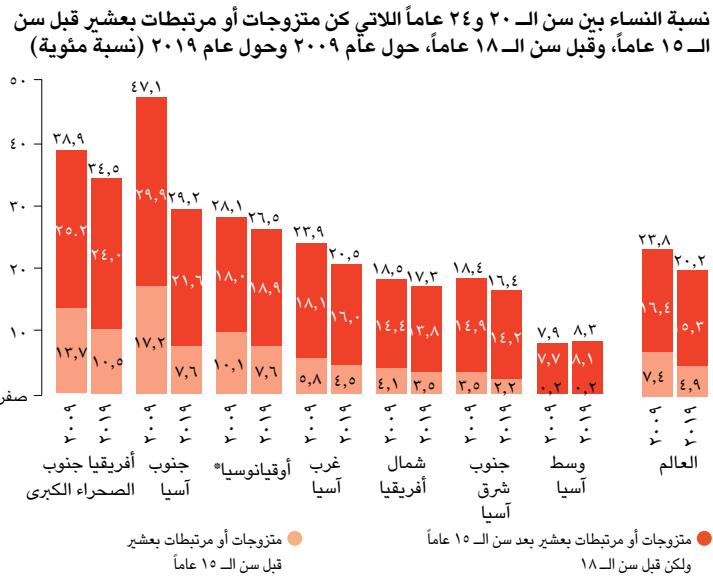
أدى الإلحاد بسببجائحة الفيروس التاجي إلى حبس كثير من النساء والفتيات في منازلن، وأحياناً مع شركاء يسيرون إليهن، مما يعرضهن لمزيد من مخاطر العنف المنزلي. وحتى قبل الجائحة، كان العنف البدني والجسدي ضد النساء شائعاً جداً. ووفقاً لاستقصاءات أجريت بين عامي ٢٠٠٥ و٢٠١٧ في ١٠٦ من البلدان، فإن ١٨ في المائة من النساء والفتيات اللاتي تتراوح أعمارهن بين ٤٩ و١٥ سنة تعرضن لهذا العنف من قبل شريك حميم حالياً أو سابق خلال فترة الـ ١٢ شهراً السابقة على الاستقصاء.

وبالفعل، تُظهر بيانات العديد من البلدان زيادة فيما يرد إلى خطوط المألف المكرسة للمساعدة وإلى المأوي والملاجي المخصص للنساء وإلى الشرطة، من بلاغات عن العنف المنزلي. ومن الأهمية بمكانتها، عند النظر في هذه البيانات، أن تأخذ بعين الاعتبار أن أقل من

يمكن للوباء العالمي أن يحيط ما تحقق من تقدم نحو إنهاء زواج الأطفال وتشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية

يعتبر الزواج قبل سن الـ ١٨ عاماً انتهاكاً لحقوق الإنسان، وهو يؤثر في الأغلب على الفتيات، ويمكن أن يؤدي إلى حياة من الضعف والحرمان مدى الحياة. وهناك امرأة واحدة من كل خمس نساء (٢٠٪ في المائة) تتزوجن في سن العاشرة بين ٢٠ و٢٤ عاماً كأنها قد تزوجت قبل سن الـ ١٨ عاماً في عام ٢٠١٩، مقارنة بنحو امرأة واحدة من كل أربع نساء (٢٣٪) في المائة) قبل ١٠ سنوات. وشهدت منطقة جنوب آسيا أكبر انخفاض خلال هذه الفترة. واليوم، يبلغ خطر زواج الأطفال أعلى مستوياته في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، حيث أن المعدل يزيد على امرأة واحدة بين كل ثالث نساء (٣٤٪ في المائة) تتزوجن في سن العاشرة بين ٢٠ و٢٤ سنة، كانت قد تزوجت قبل سن الـ ١٨. ويمكن لإغلاق المدارس وتفاقم الفقر بسبب الحاجة أن يعرض المزيد من الفتيات للخطر.

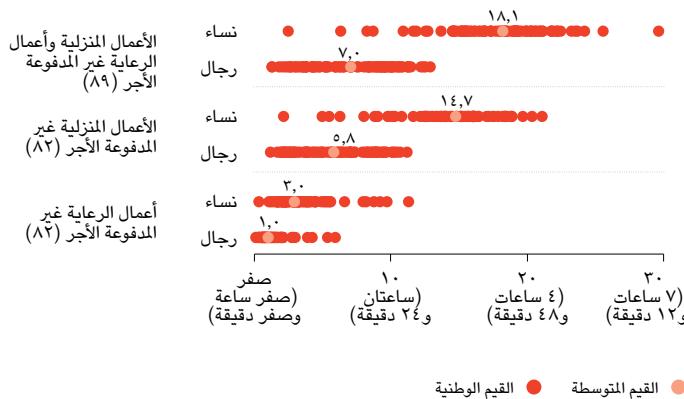
ويمثل تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية انتهاكاً صارخاً آخر لحقوق الإنسان. وقد تعرض ما لا يقل عن ٢٠٠ مليون فتاة وامرأة لتشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية في ٣١ بلداً تتركز فيها هذه الممارسة؛ ويقع نصف هذه البلدان في غرب أفريقيا. ومع أن هذه الممارسة الضارة آخذة في الانخفاض، هناك بلدان لا يزال تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية شاملاً لجميع النساء تقريباً - حيث بترت الأعضاء التناسلية لـ ٩ على الأقل من كل ١٠ من الفتيات والنساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين ١٥ و٤٩ عاماً. وحتى في البلدان التي أصبحت فيها هذه الممارسة أقل شيوعاً، وبسبب النمو السكاني، يتquin تسريع التقدم ١٠ أضعاف لتحقيق الهدف العالمي المتمثل في القضاء التام على هذه الممارسة بحلول عام ٢٠٣٠. وتسبّبجائحة كوفيد-١٩ بتعطيل برامج القضاء على تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية، مما يمكن أن يهدد التقدم.



ملحوظة: تشير قيم عام ٢٠١٩ إلى أحدث البيانات المتاحة عن بلدٍ (تغطي ٧٧ في المائة من نساء العالم الالتي تتراوح أعمارهن بين ٢٠ و٤٥ سنة) خلال الفترة ٢٠١٣-٢٠١٩. وتشير قيم عام ٢٠٠٩ إلى أحدث البيانات المتاحة عن هذه البلدان خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٩. ولا يبين الرسم فترات الثقة، كما يمكن أن يكون لا يظهر من اختلافات بمرور الوقت أي دلالة إحصائية.

تقضي النساء وقتاً أطول من الرجال في العمل بدون أجر، وهو عبء من المرجح أن يزداد ثقله خلال فترة الجائحة

نسبة الوقت الذي ينفق في الأعمال المنزلية وأعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر، للنساء والرجال، ٢٠١٨-٢٠٠١ (أحدث البيانات) (نسبة مئوية من الوقت الذي ينفق في اليوم الواحد)



في اليوم المتوسط، تقضي النساء حوالي ثلاثة أضعاف عدد الساعات في الأعمال المنزلية والرعاية غير المدفوعة الأجر، بالمقارنة بالرجال، وفقاً لأحدث بيانات وردت من ٨٩ بلداً ومنطقة بين عامي ٢٠٠١ و٢٠١٨. بل إن الوقت الذي تقضيه النساء في هذه الأنشطة يمبل إلى أن يكون أعلى من ذلك بالنسبة للنساء اللاتي لديهنأطفال صغار في المنزل. وفي نحو ٧٥ في المائة من البلدان التي لديها بيانات عن الاتجاهات، لوحظ انخفاض صغير في الوقت الذي تقضيه النساء في الأعمال المنزلية والرعاية غير المدفوعة الأجر مقارنة بالوقت الذي يقضيه الرجال.

وحدث أزمة كوفيد-١٩ تغييراً جذرياً في كيفية قضاء الناس وقتهم، ولا سيما النساء. وغالباً ما يكون لذلك تأثير سلبي على رفاههن. وقد ظهر استقصاء أجري في ١٧ بلداناً أن النساء والرجال يتحملون مزيداً من المسؤولية عن الأعمال المنزلية ورعاية الأطفال والأسرة خلال فترة الإغلاق، ولكن الجانب الأعظم من العمل لا يزال يقع على كاهل النساء والفتيات، مما يعكس استمرار النمط الذي كان شائعاً قبل الجائحة.

تنتوى النساء بشكل متزايد موقع السلطة، لكن العالم لا يزال بعيداً عن التكافؤ

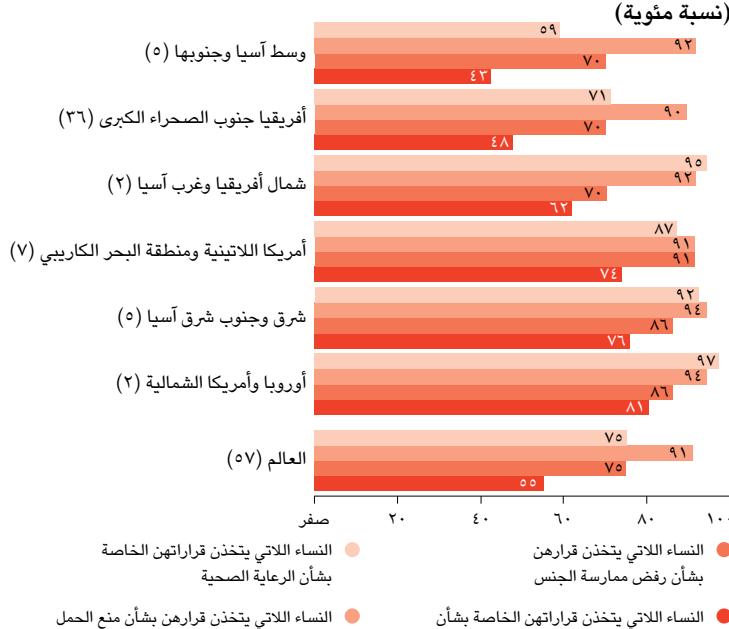
وفي عام ٢٠١٩، كانت النساء يمثلن ٣٩ في المائة من مجموع العمال في العالم، ونصف السكان من هم في سن العمل في العالم، ولكنهن لم يتجاوزن نسبة ٢٨ في المائة من مناصب الإدارة (مقابل ٢٥ في المائة في عام ٢٠٠٠). وتواجه النساء عوائق أكبر مما يواجهه الرجال في الحصول على عمل. وحتى عندما يحصلن على عمل، فإنهن غالباً ما يُبعدن من مناصب صنع القرار. وفي عام ٢٠١٩، شكلت النساء ٤١ في المائة من مناصب الإدارة في جنوب شرق آسيا و٤٠ في المائة في أمريكا الشمالية، ولكن النسبة المقابلة في شمال أفريقيا لم تتجاوز ٨ في المائة.

وفي سياق جائحة كوفيد-١٩، تعلق أهمية حاسمة على كون المرأة ممثلة بشكل عادل في المناصب القيادية المتعلقة بالجائحة. فمن شأن ذلك أن يساعد على تجنب تعيق التفاوتات القائمة، وكذلك أن يكفل إدراج الأبعاد الجنسانية واستثمارات المساواة بين الجنسين في تشريعات الاستجابة والإعاش في الرزم الاقتصادية والميزانيات خلال فترة الجائحة وما بعدها.

في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠، كان تمثيل المرأة في البرلمانات الوطنية (المجالس الأدنى والبرلمانات ذات المجلس الواحد) يبلغ ٢٤,٩ في المائة - ارتفاعاً من ٢٢,٣ في المائة في عام ٢٠١٥. وترأواحت نسبة تمثيل الإناث بين أكثر من ٣٠ في المائة في أستراليا ونيوزيلندا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وأوروبا، وبين ما لا يزيد عن ٦,٢ في المائة في أوقیانوسيا (باسنثاء أستراليا ونيوزيلندا). وظهرت بيانات ١٣٣ بلداناً ومنطقة أن النساء الآن يتمتعن بإمكانية أفضل للوصول إلى مناصب صنع القرار على المستوى المحلي، حيث يشغلن ٣٦,٣ في المائة من المقاعد المنتخبة في هيئات التدابير المحلية. وفي هيئات التشريعية في البرلمانات الوطنية وعلى مستوى الحكومات المحلية لم يبلغ التوازن بين الجنسين (٤٠ في المائة أو أكثر) إلا ما نسبته ١٣ في المائة و١٥ في المائة من البلدان، على التوالي. وإلى حد كبير، يعزى هذا التقدم إلى فرض حصر على توزيع المقاعد التشريعية على أساس جنساني.

يمتد افتقار النساء إلى سلطة اتخاذ القرارات المتعلقة بصحتهن الإيجابية

نسبة النساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين ١٥ و٤٩ عاماً ويتخذن قراراتهن بأنفسهن بشأن الصحة والحقوق الجنسية والإيجابية، أحدث البيانات عن الفترة ٢٠١٨-٢٠٠٧ (نسبة مئوية)



والتقدم المحرز على الجهات الأخرى مشجع: ففي عام ٢٠١٩، وضعت البلدان ٧٣ في المائة من القوانين واللوائح اللازمة لضمان الوصول الكامل إلى الصحة والحقوق الجنسية والإيجابية على أساس المساواة، وفقاً لبيانات من ٧٥ بلداً. وكانت النتائج مشجعة بشكل خاص فيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية. وفي المتوسط، وضعت البلدان ٨٧ في المائة من القوانين واللوائح اللازمة لخدمات المشورة والفحص فيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية؛ و٩١ في المائة من تلك القوانين واللوائح اللازمة لتوفير خدمات العلاج والرعاية بالفيروس؛ و٩٦ في المائة فيما يتعلق بالسرية الخاصة بالفيروس. وفي الوقت نفسه، وضعت البلدان ٧٩ في المائة من القوانين واللوائح ذات الصلة التي تقضي بوجوب توفير الموافقة الكاملة والحرمة والمستيردة لدى الأشخاص قبل تلقي خدمات منع الحمل، بما في ذلك خدمات التعميم.

ملحوظة: يرد بين قوسين عدد البلدان التي لديها بيانات قبل المقارنة مستقاة ومدرجة في مجموعات الأرقام الإقليمية.

ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة



أحواض المياه العابرة للحدود. بالإضافة إلى ذلك، فإن ثغرات التمويل والنظم الحكومية الضعيفة تمنع كثيراً من البلدان من تحقيق التقدم المطلوب. وإذا لم تشهد معدلات التقدم الحالية ارتفاعاً كبيراً، فإن غایات المدف ٦ لن تتحقق بحلول عام ٢٠٣٠.

أبرزت أزمة الفيروس التاجي ما للمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية من أهمية حاسمة لحماية صحة الإنسان. وعلى الرغم من التقدم المحرز، لا يزال بلايين الناس في مختلف أنحاء العالم يفتقرن إلى هذه الخدمات الأساسية. ويتمنى اتخاذ إجراءات فورية لتحسين إمكانية الحصول على خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية ملئ العذبوي ولاحتواء انتشار جائحة كوفيد-١٩.

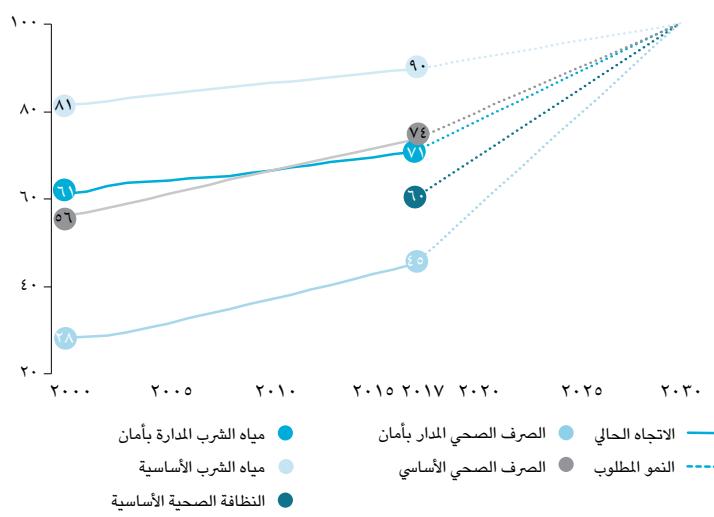
والمياه ليست ضرورية للصحة وحدها، ولكن أيضاً للحد من الفقر وللأمن الغذائي والسلام وحقوق الإنسان والنظم الإيكولوجية والتعليم. ومع ذلك، تواجه البلدان تحديات متزايدة تتعلق بقدرة المياه، وتلوثها، وبتدهور النظم الإيكولوجية المرتبطة بالمياه، وبالتعاون بشأن

يكتسي سدّ الثغرات في مجالات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية أهمية حاسمة لاحتواء انتشار جائحة كوفيد-١٩ وغيرها من الأمراض

نسبة السكان الذين لديهم مرفق لغسل اليدين بالصابون والماء في المنزل، ٢٠١٧



نسبة السكان الذين يحصلون على خدمات أساسية مدارة بأمان في مجالات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، ٢٠١٧-٢٠٠٠، والنحو المطلوب، لتحقق الغایات (نسبة مئوية)



ارتفعت نسبة سكان العالم الذين يستخدمون خدمات مياه الشرب المدارة بأمان من ٦١% في المائة في عام ٢٠٠٠ إلى ٧١% في المائة في عام ٢٠١٧. وعلى الرغم من التقدم المحرز، لا يزال ٢,٢ مليون شخص في مختلف أنحاء العالم يفتقرن إلى مياه الشرب المدارة بأمان، ويشمل هذا الرقم ٧٨٥ مليون شخص لا يحصلون على مياه الشرب الأساسية. كما ارتفع عدد السكان الذين يستخدمون خدمات الصرف الصحي المدارة بأمان من ٢٨% في المائة في عام ٢٠٠٠ إلى ٤٥% في المائة في عام ٢٠١٧. غير أنه لا يزال هناك ٤,٢ بلايين من الناس في جميع أنحاء العالم يفتقرن إلى مرفاق الصرف الصحي المدار بأمان، بما في ذلك ٢ مليون شخص بدون مرفاق أساسية للصرف الصحي. ومن بين هؤلاء، يمارس ٦٧٣ مليون شخص التغوط في العراء.

وبعد غسل اليدين أحد السبل الأقل تكلفة والأكثر سهولة والأشد فعالية لمنع انتشار الفيروس التاجي. ولكن في عام ٢٠١٧، كان ٦٠% في المائة فقط من الناس لديهم مرفق أساسي لغسل اليدين بالصابون والماء في المنزل. وفي أقل البلدان نمواً، انخفضت هذه النسبة إلى ٢٨% في المائة. وهذا يعني أنه في عام ٢٠١٧، كان ما يقرب من ٣ بلايين من الناس في جميع أنحاء العالم يفتقرن إلى إمكانية غسل أيديهم بأمان في المنزل. وهناك تفاوت صارخ بين المناطق: ففي منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، كان ٧٥% في المائة من السكان (٧٦٧ مليون شخص) يفتقرن إلى مرفاق غسل اليدين الأساسية، تليها منطقة وسط وجنوب آسيا حيث تصل النسبة إلى ٤٢% في المائة (٨٠٧ مليون شخص)، وشمال أفريقيا وغرب آسيا حيث تصل هذه النسبة إلى ٢٣% في المائة (١١٦ مليون شخص).

ولا تتوفر خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية دائمًا في الأماكن التي يتلمس فيها الناس الرعاية الطبية: ففي عام ٢٠١٦، كان واحدًا من كل أربعة مرفاق للرعاية الصحية في جميع أنحاء العالم يفتقر إلى إمدادات المياه الأساسية، وواحدًا من كل خمسة ليس لديه خدمات للصرف الصحي، وأثنان من كل خمسة ليس لديهما صابون وماء ومعقم لليدين كحولي الأساس، في نقاط الرعاية. علاوة على ذلك، كان ما نسبته ٤٧% في المائة من المدارس في جميع أنحاء العالم تفتقر إلى مرفاق غسل اليدين بالماء والصابون. ويكتسي سدّ الثغرات في هذه المجالات أهمية حاسمة لتوفير رعاية صحية فعالة لاحتواء انتشار جائحة كوفيد-١٩.

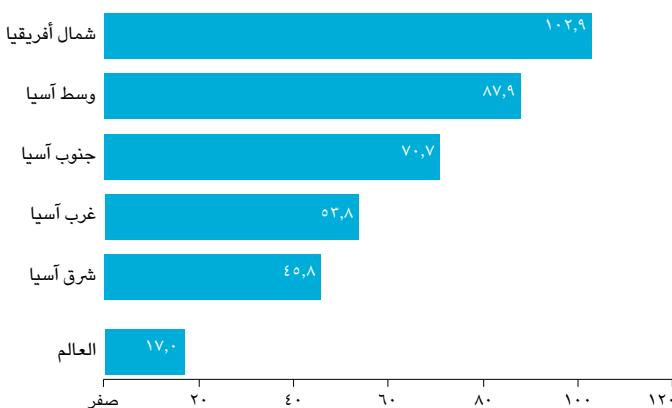
هناك حاجة إلى تسريع التعاون في مجال المياه العابرة للحدود

يأتي أكثر من ٦٠% في المائة من تدفق المياه العذبة في العالم من أحواض تعبر الحدود الوطنية. ويمثل التعاون عبر الحدود شرطاً أساسياً للإدارة السليمة بيعيناً لوارد المياه العذبة وللتكميل الإقليمي السلمي. ووفقاً لبيانات من ٦٧ بلداً من أصل ١٥٣ من البلدان التي تشارك في مياه عابرة للحدود، بلغ متوسط حصة الأحواض الوطنية العابرة للحدود والخاضعة لترتيب

تشغيلي مشترك بين البلدان، ما نسبته ٥٩% في المائة خلال الفترة ٢٠١٨-٢٠١٧. وقد بلغ ١٧ بلداً فقط أن جميع أحواضها العابرة للحدود مشمولة بهذه الترتيبات. وهناك حاجة إلى بذل جهود كبيرة لضمان تفعيل التعاون في جميع الأحواض العابرة للحدود.

تهدد المستويات المخيبة من الإجهاد المائي في كثير من المناطق التقدم نحو تحقيق التنمية المستدامة

مستويات الإجهاد المائي (المسحوب من المياه العذبة كنسبة من موارد المياه العذبة المتاحة)، المناطق الفرعية ذات الإجهاد المائي المرتفع والمرتفع جداً، ٢٠١٧ (نسبة مئوية)



يمكن أن يؤدي الإجهاد المائي المرتفع - أي سحب كميات من المياه العذبة من المصادر الطبيعية تتجاوز كثيراً كميات المياه العذبة المتاحة من تلك المصادر - إلى عواقب مدمرة على البيئة، كما يمكن أن يحد من التنمية المستدامة أو أن يعكس ما تحقق منها. ويمكن للإجهاد المائي، إذا لم يتم التخفيف منه، أن يؤدي إلى ندرة المياه، وبالتالي إلى تشريد ما يقدر بنحو ٧٠٠ مليون شخص بحلول عام ٢٠٣٠. وعلى الصعيد العالمي، لا تزال نسبة الإجهاد المائي البالغة ١٧ في المائة نسبة مأمونة؛ على أن هذه النسبة الإجمالية تحجب خلفها فوارق إقليمية كبيرة. فمناطق شمال أفريقيا ووسط وجنوب آسيا تسجل مستويات من الإجهاد المائي تفوق نسبة ٧٠ في المائة، وتتبعها منطقة غرب آسيا وشرق آسيا، حيث تتراوح مستويات الإجهاد المائي بين ٤٥ في المائة و ٥٥ في المائة.

ويمكن بزيادة كفاءة استخدام المياه الحد من مخاطر الإجهاد المائي، مما يعزز القدرة على الصمود على الصعيدين الاقتصادي والبيئي معًا. وعلى المستوى العالمي، كانت كفاءة استخدام المياه ١٨,٢٠ دولاراً للمتر المكعب في عام ٢٠١٧. وتتراوح التقديرات بين ٢٠,٢٠ من الدولار للمتر المكعب في البلدان التي تعتمد اقتصادها بشكل كبير على الزراعة، إلى ١٩٧١ دولاراً في الاقتصادات العالية التصنيع القائمة على الخدمات. وتعتبر زيادة إنتاجية المياه الزراعية تدخلاً أساسياً يمكن من تحسين كفاءة استخدام المياه.

التمويل المتاح لغايات الهدف ٦ غير كافٍ لتلبية احتياجات البلدان

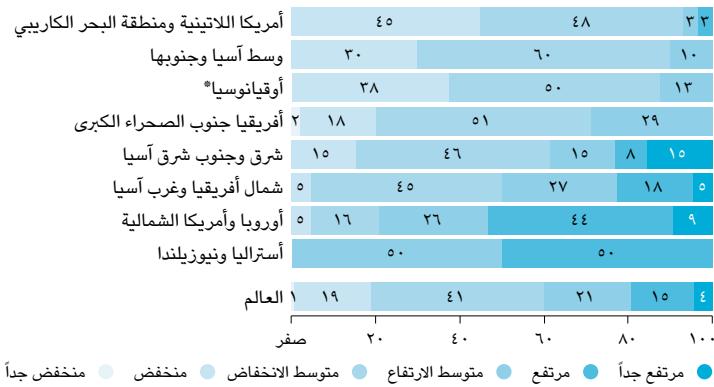
انخفضت التزامات المساعدة الإنمائية الرسمية لقطاع المياه بنسبة ٩ في المائة في عام ٢٠١٨ عن العام السابق، مقارنة بزيادة قدرها ٣٨ في المائة من عام ٢٠١٦ إلى عام ٢٠١٧. واستمر الارتفاع في الالتزامات المتعلقة بالمياه والصرف الصحي، ولكن بنسبة ٣ في المائة من عام ٢٠١٧ إلى عام ٢٠١٨، مقارنة بنسبة ١٩ في المائة في العام السابق. وأظهرت البيانات الواردة من ٢٠ بلداً وإقليماً ناماً ثغره تمويلية بلغت ٦١ في المائة بين الاحتياجات المحددة لتحقيق الغايات الوطنية المتعلقة بالمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، وما يتوفّر من تمويل لتلبيتها. ولا تزال زيادة التزامات المانحين لقطاع المياه تعتبر حاسمة للتمكن من مواصلة التقدم نحو الهدف ٦.

وعلى الجانب الأكثر إشراقاً، زادت مدفوعات المساعدة الإنمائية الرسمية لقطاع المياه بنسبة ٦ في المائة منذ عام ٢٠١٧، لتصل إلى ٩,٤ بلايين من الدولارات في عام ٢٠١٨، على الرغم من انخفاض عام نسبته ١,٩ في المائة في مدفوعات المساعدة الإنمائية الرسمية في جميع القطاعات. كما ارتفعت مدفوعات لقطاع المياه والصرف الصحي بنسبة ٩ في المائة، بما يشمل زيادة قدرها ٣٤٦ مليون دولار موجهة إلى أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى لأغراض شبكات كبيرة لمياه الشرب ولصالح سياسات قطاع المياه والتنظيم الإداري الخاص بها.

يؤدي افتقار أشد البلدان فقرًا إلى المياه العذبة إلى زيادة تعرضها للتغير المناخ وندرة المياه

توفر النظم البيئية للمياه العذبة موقع طبيعة للمستوطنات البشرية، فهي تأتي بمنافع من قبيل النقل والصناعة الطبيعية والري والحماية من الفيضانات وموائل التنوع البيولوجي. غير أن العوامل المتمثلة في النمو السكاني وتنمية الزراعة والتلوّح الصناعي تؤدي إلى تدهور مسطحات المياه العذبة في جميع أنحاء العالم، مما يهدد النظم الإيكولوجية وسلع عيش الناس في كل مكان. وعلى الصعيد العالمي، تعطي مسطحات المياه العذبة أكثر بعض الشيء من ٢,١ في المائة من الأرض اليابسة، لكن هذه المسطحات موزعة بشكل متباين. ففي البلدان المتقدمة النمو، تغطي المياه العذبة ٣,٥ في المائة، مقابل ١,٤ في المائة في البلدان النامية. أما نسبة ما تغطيه مسطحات المياه العذبة من الأرض اليابسة في أقل البلدان نمواً وفي الدول الجزرية الصغيرة النامية فهي أقل بكثير إذ تبلغ ١,٢ في المائة و ١ في المائة، على التوالي، مما يزيد من ضعف هذه البلدان أمام تغير المناخ وندرة المياه.

نسبة البلدان حسب مستوى تنفيذها للإدارة المتكاملة للموارد المائية، ٢٠١٨، (نسبة مئوية)



* باستثناء أستراليا ونيوزيلندا.

يكشف الإطار العالمي لإدارة موارد المياه النقاب عن ضعف في التنفيذ

تعتبر الإدارة المتكاملة للموارد المائية إطاراً عالمياً يغطي السياسات والمؤسسات وأدوات الإدارة وتمويل الإدارة الشاملة والتعاونية لموارد المياه. ومن بين البلدان الـ ١٧٢ التي قدمت التقارير في عام ٢٠١٨، ذكر ما نسبته ٦٠ في المائة منها مستويات في التنفيذ منخفضة جداً أو منخفضة أو متوسطة الانخفاض. ومن غير المرجح أن تتحقق هذه البلدان غاية تتنفيذ الإدارة المتكاملة لموارد المياه بحلول عام ٢٠٣٠. وفي عام ٢٠١٨، كان متوسط الدرجة العالمية لتنفيذ الإدارة المتكاملة لموارد المياه ٤٩ من أصل ١٠٠. ويتسنم التنفيذ بالبطء بشكل خاص (منخفض جداً إلى متوسط الانخفاض) في حوالي ٩٠ في المائة من البلدان في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ووسط وجنوب آسيا وأوقيانوسيا (باستثناء أستراليا ونيوزيلندا)، وفي ٥٠ إلى ٧٠ في المائة من البلدان في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وشرق وجنوب شرق آسيا وشمال أفريقيا وغرب آسيا. ويتبع تسريع التقدم في هذه البلدان، لا سيما من حيث توليد الإيرادات لصالح التمويل المستدام.



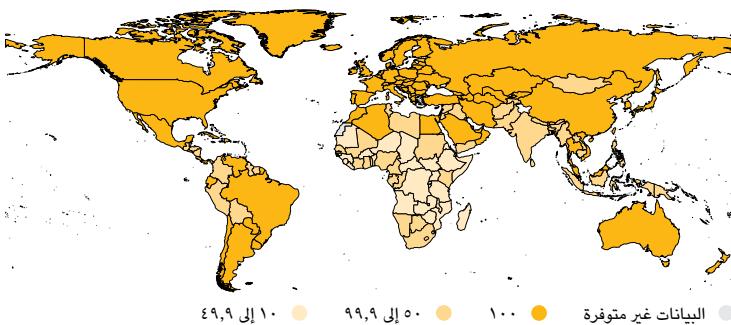
ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة والموثوقة المستدامة



المياه النظيفة والوصول إلى المعلومات الحيوية، وللأطفال خارج المدرسة لأغراض التعلم عن بعد. وفي الوقت نفسه، من المؤكد أن الأزمة ستعيق الجهود نحو تحقيق المهدف ٧. وقد يؤدي انقطاع سلاسل التوريد إلى إحداث فوضى في خدمات الطاقة، ويمكن لانخفاض الدخل أن يؤدي إلى الحد من قدرة الناس على تحمل تكاليفها. بالإضافة إلى ذلك، من المرجح أن يؤدي انخفاض أسعار النفط إلى تبييض نحو الطاقة المتعددة.

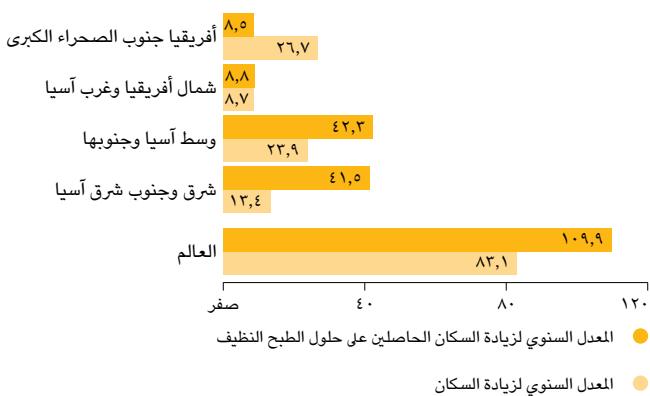
لتحقيق هدف الوصول الشامل للكهرباء بحلول عام ٢٠٣٠، يتبعن أن يرتفع المعدل السنوي للكهرباء من ٠,٨٢ نقطة مئوية حالياً إلى ٠,٨٧ خلال الفترة من عام ٢٠١٩ إلى عام ٢٠٣٠. وإذا استمر معدل التقدم الحالي على ما هو عليه، فإن ٦٢٠ مليون شخص سيظلون في عام ٢٠٣٠ يفتقرن إلى إمكانية الحصول على الكهرباء. على أن هذا التقدير لا يأخذ في اعتباره التعديلات الناجمة عن جائحة كوفيد-١٩.

نسبة السكان الذين يحصلون على الكهرباء، ٢٠١٨ (نسبة مئوية)



بطء التقدم في حلول الطبخ النظيف يعرض صحة ما يقرب من ٣ بلايين من الناس للخطر

الزيادات السنوية التدريجية في عدد السكان وفي عدد السكان الذين يتمتعون بإمكانية الوصول إلى وقود وتقنيات الطبخ النظيف، ٢٠١٨-٢٠١٤ (ملايين الأشخاص)



يواصل العالم التقدم نحو تحقيق الغايات المحددة في مجال الطاقة المستدامة، مع أن الجهد ليست بالمستوى المطلوب لبلوغ المهدف ٧ بحلول عام ٢٠٣٠. وقد تم إحراز بعض التقدم في تحسين كفاءة الطاقة وتوسيع نطاق الحصول على الكهرباء. غير أن الملايين من الناس في مختلف أنحاء العالم لا يزالون يفتقرن إلى هذه الخدمة الأساسية، وقد أصاب الركود ما تحقق من تقدم في مجال وقود وتقنيات الطبخ النظيف، مما أثر على صحة البالغين من النساء والأطفال.

وتسلط جائحة كوفيد-١٩ الضوء على الحاجة الملحة للحصول على طاقة ميسورة وموثوقة للمرافق الصحية والمستشفيات لأعراض علاج المرضى، وللمجتمعات المحلية لأعراض ضخ

يتزايد تركيز العجز في الكهرباء في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى

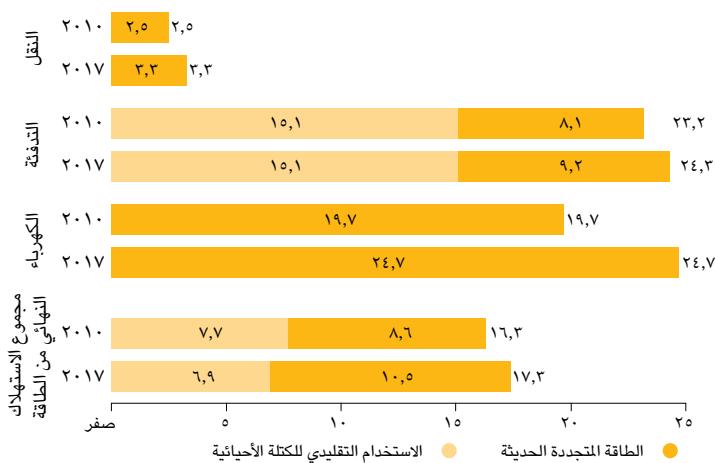
ارتفعت نسبة سكان العالم الذين يحصلون على الكهرباء من ٨٣% في المائة في عام ٢٠١٠ إلى ٩٠% في المائة في عام ٢٠١٨، مما يعني أن أكثر من بليون شخص إضافي حصلوا على هذه الخدمة الأساسية. على أن ٧٨٩ مليون شخص - ٨٥% في المائة منهم في المناطق الريفية - كانوا يفتقرن إلى الكهرباء في عام ٢٠١٨. وحافظت أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وشرق وجنوب شرق آسيا على تقدم قوي بحيث تجاوزت نسبة السكان الذين يحصلون على الكهرباء في هذه المناطق بـ٩٨% في المائة بحلول عام ٢٠١٨. ويتزايـد تركـز العجز في أفريقيا جنوب الصحراء الكـبرـى، وهو يؤثـر على حـوالـي ٥٤٨ مـليـون شـخصـ، أو ٥٣% في المائة من سكان هذه المنطقة.

وتسلط جائحة كوفيد-١٩ الضوء على الحاجة إلى كهرباء موثوقة وبأسعار معقولة. وقد أظهر استقصاء أجري عام ٢٠١٨ في ستة بلدان أفريقية وآسيوية أن ربع المرافق الصحية التي غطتها الاستقصاء لم تكن مزودة بالكهرباء، في حين أن ربعاً آخر منها كان يتعرض لانقطاعات مفاجئة، مما أثر على قدرة هذه البلدان على تقديم الخدمات الصحية الأساسية. وأثرت الأضرار التي لحقت بالمعدات بسبب سوء التوصيلات والتقلبات الفولطية على ٢٨% في المائة من المراكز الصحية. ويؤدي هذا العجز إلى إضعاف استجابة النظم الصحية لأزمة الفيروس التاجي.

كانت إمكانية الوصول إلى وقود وتقنيات الطبخ النظيف قد ارتفعت من ٥٦% في المائة من سكان العالم في عام ٢٠١٠ إلى ٦٠% في المائة في عام ٢٠١٥ ثم إلى ٦٣% في المائة في عام ٢٠١٨. ولا يزال ما يقارب ٢,٨ بليون شخص لا يتمتعون بهذه الامكانية، وهو رقم يبقى على حاله تقريباً خلال العقدين الماضيين. وقد أجريت تحسينات واعدة في مختلف المناطق الآسيوية، غير أن النمو السكاني، في أفريقيا جنوب الصحراء الكـبرـى، تجاوز بين عامي ٢٠١٤ و٢٠١٨ النمو في إمكانية الوصول بمعدل ١٨ مليون شخص كمتوسط سنوي. ويعـدـ بطـءـ التـقـدـمـ نحوـ حلـولـ الطـبـخـ النـظـيفـ مصدرـ قـلـقـ عـالـيـ بالـغـ،ـ وهوـ يؤـثـرـ علىـ صـحةـ الإـنـسـانـ وـعـلـىـ صـحةـ الـبيـئةـ.ـ وـمـوجـبـ ماـ يـوجـدـ وـماـ يـمـكـنـ لهـ حالـياـ منـ سيـاسـاتـ،ـ سـيـظـلـونـ عـرـضـةـ لـتـلـوثـ الهـواءـ المتـنـزـلـ الضـارـ.

هناك حاجة إلى تكثيف الجهود في مجال الطاقة المتجددة لتحقيق الأهداف المناخية الطويلة الأجل

نسبة الطاقة المتجددة في مجموع الاستهلاك النهائي للطاقة وحسب الاستخدام النهائي، ٢٠١٧ و٢٠١٠ (نسبة مئوية)



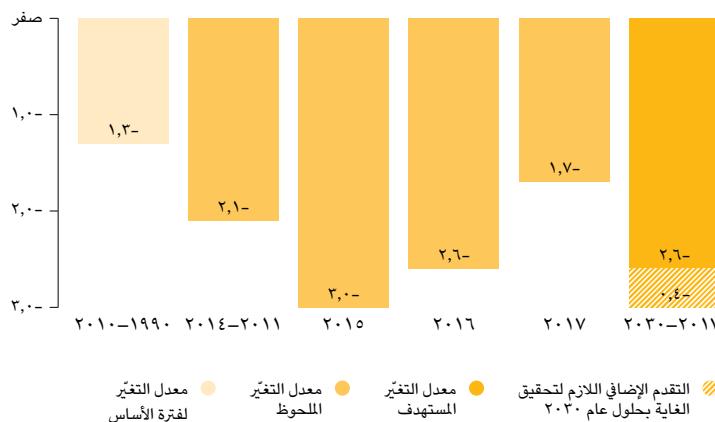
بلغت حصة الطاقة المتجددة من مجموع الاستهلاك النهائي للطاقة ١٧,٣% في المائة في عام ٢٠١٧، مما يمثل ارتفاعاً من ١٧,٠% في المائة في عام ٢٠١٥ و١٦,٣% في المائة في عام ٢٠١٠. وفي المقام الأول كانت زيادة استهلاك الطاقة المتجددة الحديثة هي التي حركت هذا النمو، إذ ارتفع استهلاكها من ٨,٦% في المائة في عام ٢٠١٠ إلى ١٠,٥% في المائة في عام ٢٠١٧.

وجاءت أكبر زيادة في استخدام الطاقة المتجددة من قطاع الكهرباء، وذلك بفعل التوسع السريع في الطاقة الشمسية وطاقة الرياح. لكن حصة الطاقة المتجددة في قطاعات الاستخدام النهائي للتقطيع والنفط، والتي شكلت ٨٠% في المائة من استخدام الطاقة النهائي، تختلف كثيراً عن إمكاناتها. وهناك حاجة لتسريع استخدام الطاقة المتجددة الحديثة في جميع القطاعات للتمكن من تحقيق الغاية المتمثلة في إحداث زيادة كبيرة في حصة الطاقة المتجددة.

وفي عام ٢٠١٧، كان لدى أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى أعلى حصة من الطاقة المتجددة في إجمالي استهلاك الطاقة، مع أن ٨٥% في المائة من تلك الحصة يعزى لاستخدامات التقليدية للكتلة الحيوية. وكان لدى أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أكبر حصة من الطاقة المتجددة الحديثة بين جميع المناطق بسبب الاعتماد الكبير على الطاقة الكهرومائية والاستخدام الواسع النطاق للطاقة الحيوية الحديثة في جميع القطاعات.

تحسينات في كفاءة الطاقة هي العامل الأساسي في الحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، غير أنها لا تفي بالغاية المحددة في هدف التنمية المستدامة

معدل تحسين كثافة الطاقة الأولية، ١٩٩٠-٢٠١٧ والمعدل المستهدف للفترة ٢٠٣٠-٢٠١٧ (نسبة مئوية)

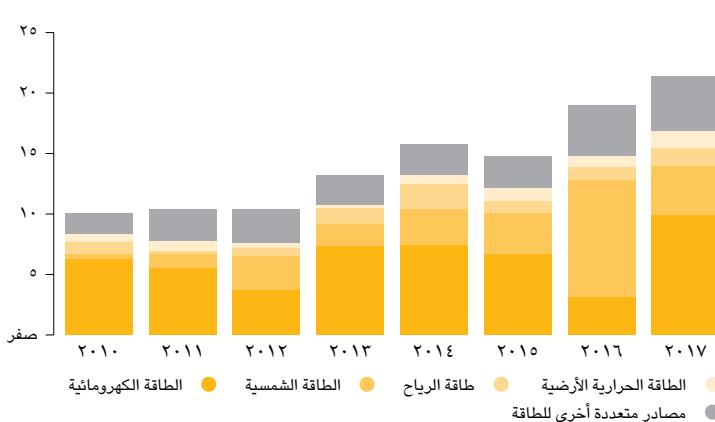


تحسين كفاءة الطاقة أمر حاسم للوصول إلى الهدف المناخي العالمي المتمثل في الحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري. وفي عام ٢٠١٧، بلغت كثافة الطاقة الأولية في العالم (وهي تُعرف بأنها مجموع إمدادات الطاقة لكل وحدة من الناتج المحلي الإجمالي) ٥,٠% ميغاجول للدولار الواحد - مما يمثل تحسيناً عن عام ٢٠١٦ بنسبة سنوية تبلغ ١,٧% في المائة، ولكن هذا التحسن السنوي هو الأدنى منذ عام ٢٠١٠. على أن التقدم بنسبة ٢,٢% في المائة سنوياً بين عامي ٢٠١٧ و٢٠١٠ كان أكثر استدامة من الاتجاهات التاريخية.

وتدعو غاية هدف التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ إلى مضاعفة المعدل التاريخي المتمثل في تحسين كافة الطاقة بنسبة ١,٣% في المائة بين عامي ١٩٩٠ و٢٠١٠. والتقديرات الأولية لعامي ٢٠١٨ و٢٠١٩ هي ١,٣% في المائة و ٢,٠% في المائة على التوالي. وهذا يشير إلى أن معدل التحسن سيصل إلى حوالي ٢,١% في المائة بين عامي ٢٠١٩ و٢٠١٠، مما يعني أنه سيكون دون المعدل السنوي المستهدف البالغ ٢,٦% في المائة. وسيطلب تحقيق غاية هدف التنمية المستدامة معدل تحسن لا يقل عن ٣% في المائة سنوياً من الآن وحتى عام ٢٠٣٠ - مما يتعذر مقوله بلوغها.

من دواعي التشجيع أن هناك زيادة في التمويل الدولي للطاقة المتجددة، ولكن ما يصل من هذا التمويل إلى أشد البلدان فقراً لا يشكل إلا جزءاً صغيراً منه

التدفقات المالية الدولية إلى البلدان النامية لدعم الطاقة النظيفة والمتجددة، حسب نوع التكنولوجيا، ٢٠١٧-٢٠١٠ (ببليون الدولارات بأسعار عام ٢٠١٧ وبأسعار صرف العام نفسه)



بلغت التدفقات العامة الدولية إلى البلدان النامية لدعم الطاقة النظيفة والمتجددة ٤١,٤ بليون دولار في عام ٢٠١٧، أي بزيادة نسبتها ١٣% في المائة بالمقارنة بعام ٢٠١٦ وهذا المستوى هو ضعف مستوى هذه التدفقات في عام ٢٠١٠. ويمثل الاستثمار في مشاريع الطاقة الكهرومائية ٤٦% في المائة من تدفقات عام ٢٠١٧، بليه الاستثمار في الطاقة الشمسية (١٩% في المائة)، وطاقة الرياح (٧% في المائة)، والطاقة الحرارية الأرضية (٦% في المائة). وفي حين أن هذا التقدم مشجع، إلا أن ما وصل إلى أقل البلدان ثروةً لا يمثل إلا ١٢% في المائة من هذه التدفقات المالية، مع أن هذه البلدان هي الأبعد عن تحقيق غايات المدى. وهناك حاجة إلى تركيز الاهتمام لضمان وصول التمويل إلى البلدان الأكثر حاجة.

تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع المستدام، والعملة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع

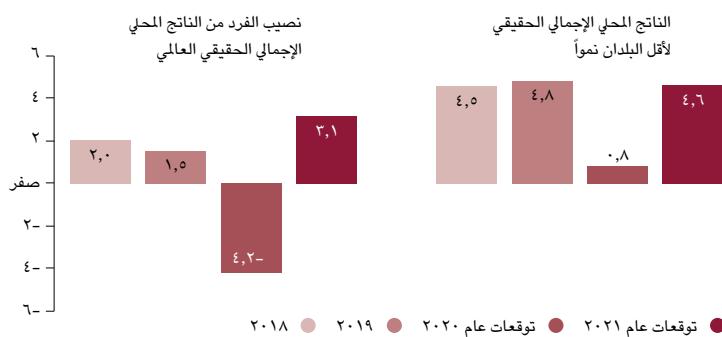


أن تزيد من خطر عمل الأطفال. وهناك حاجة إلى الأخذ بتدابير عاجلة في مجال السياسات لدعم الأعمال التجارية، وتعزيز الطلب على العمالة، والحفاظ على الوظائف القائمة - خاصة بالنسبة لأكثر الفئات ضعفاً - للتمكن من تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق لجميع النساء والرجال.

في أعقاب الانكماش الاقتصادي العالمي في عام ٢٠٠٩، شهد العالم ككل ارتفاعاً في إنتاجية العمل وتحسيناً في معدلات البطالة، على الرغم من وجود تفاوتات كبيرة بين المناطق. وبعد عشر سنوات، في عام ٢٠١٩، تباطأ الاقتصاد العالمي مرة أخرى، ليصل إلى أدنى معدل للنمو منذ فترة ٢٠٠٩-٢٠٠٨، حتى قبل الجائحة التي تسببت في تغييرات مفاجئة عميقة. وتؤثر أزمة الفيروس التاجي في عام ٢٠٢٠ تأثيراً سلبياً على أسواق العمل في العالم، لا سيما على العاملين في إطار العمالة غير الرسمية، والعاملين لحسابهم الخاص، والعاملين بأجور يومية، والعاملين في القطاعات الأكثر عرضة لخطر التعطيل. وفي الواقع، يمكننا أن نتوقع أكبر زيادة في معدلات البطالة في العالم ككل منذ الحرب العالمية الثانية. وفي الوقت نفسه، تطرح الأزمة تحديات خطيرة لسلامة العمال وصحتهم المهنية، ويمكن

حتى قبل الجائحة، كان النمو الاقتصادي في أقل البلدان نمواً، رغم سرعته، قد أخفق في بلوغ الغاية المحددة له بنسبة ٧ في المائة

معدل النمو السنوي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي العالمي ومعدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لأقل البلدان نمواً، ٢٠١٨-٢٠٢١ (نسبة مئوية)

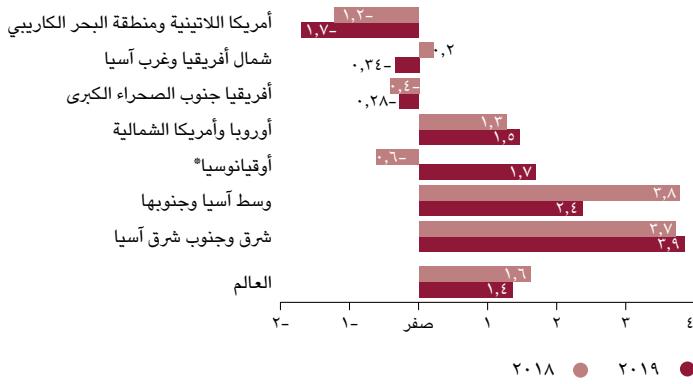


على الصعيد العالمي، بلغ معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ٢,٠ في المائة في عام ٢٠١٨ - وهو نفس المعدل المتوسط للنمو السنوي الذي شهدته فترة ما بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٨. وكان المحرك الرئيسي للنمو المستمر في نصيب الفرد خلال هذه الفترة هو التقدم القوي في شرق وجنوب شرق آسيا وفي وسط وجنوب آسيا. وفي عام ٢٠١٩، انخفض معدل النمو إلى ١,٥ في المائة. وفي عام ٢٠٢٠، تدفع جائحة الفيروس التاجي العالم إلى أسوأ أزمة اقتصادية منذ فترة الكساد الكبير. ومن المتوقع أن ينخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة ٤,٢ في المائة في عام ٢٠٢٠ قبل أن يعود الارتفاع في عام ٢٠٢١ بمعدل ٣,١ في المائة.

وقد وصل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في أقل البلدان نمواً إلى ٤,٥ في المائة في عام ٢٠١٨ و ٤,٨ في المائة في عام ٢٠١٩. وبسبب الجائحة، من المتوقع أن يتراجع هذا المعدل إلى ٠,٨ في المائة في عام ٢٠٢٠، وأن يعود الارتفاع بمعدل ٤,٦ في المائة في عام ٢٠٢١. وهذا يعني أن أقل البلدان نمواً ستقصّر عن تحقيق هدف التنمية المستدامة المتمثل في نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة ٧ في المائة على الأقل في السنة.

يمكن للارتفاع المطرد في إنتاجية العمالة العالمية أن يتبدد في مواجهة أزمة الفيروس التاجي

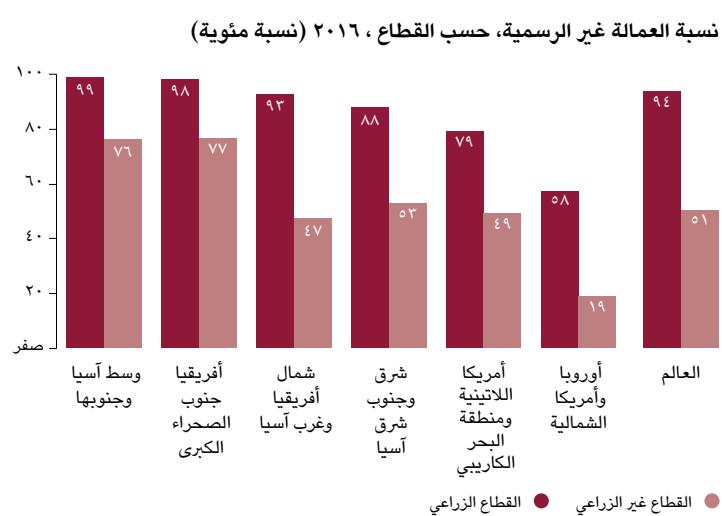
معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لكل شخص حائز على عمل، ٢٠١٨ و ٢٠١٩ (نسبة مئوية)



* باستثناء أستراليا ونيوزيلندا.

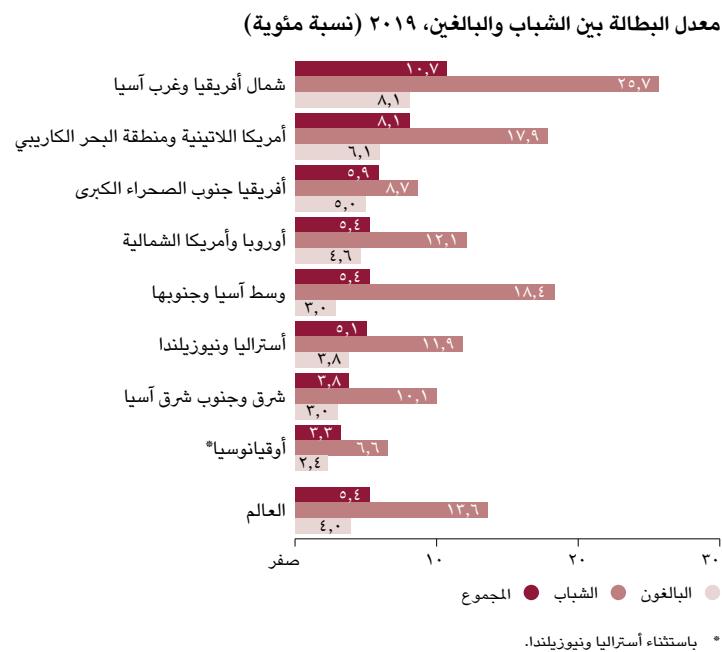
منذ عام ٢٠٠٠، ارتفع بشكل مطرد متوسط الناتج العالمي لكل عامل - وهو مقياس إنتاجية العمل - ولم يتوقف هذا النمو إلا لفترة وجيزة خلال فترة الانكماش الاقتصادي العالمي لعام ٢٠٠٩. وبلغ معدل النمو في إنتاجية العمل ١,٦ في المائة في عام ٢٠١٨ في المائة في عام ٢٠١٩. على أن هذه المستويات تتباين بشكل كبير بين المناطق: ففي عام ٢٠١٩، بينما انخفضت إنتاجية العمل في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وشمال أفريقيا وغرب آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، فقد ارتفعت في جميع المناطق الأخرى، وكان ارتفاعها سريعاً بشكل خاص في شرق وجنوب شرق آسيا وفي وسط وجنوب آسيا. ويمكن أن يتأثر نمو إنتاجية العمل في عام ٢٠٢٠ سلباً بسبب الانخفاض العالمي في ساعات العمل والانحدار الاقتصادي الناجم عن أزمة الفيروس التاجي.

سيكون للجائحة أثر سلبي بشكل خاص على العاملين في إطار الاقتصاد غير الرسمي



في عام ٢٠١٦، بلغت نسبة الذين يعملون في عمل غير رسمي ٦١ في المائة من مجموع العاملين في العالم ككل، وهي نسبة تنازلاً بالخطر. وفي العادة، يؤثر كون العامل غير رسمي سلباً على الإيرادات، ووقت العمل، والسلامة والصحة المهنية، وظروف العمل بشكل عام. وفي عام ٢٠١٦، كانت العمالة غير الرسمية أكثر انتشاراً في القطاع الزراعي (٩٤ في المائة) منها في القطاع غير الزراعي (٥١ في المائة). كما كان الاعتماد على العمال غير الرسميين أكثر انتشاراً في بعض المناطق، بما في ذلك في أفريقيا جنوب الصحراء عن أزمة الفيروس وجنوب آسيا (٨٦ في المائة). وبسبب البطالة والعمالة الناقصة الناجمة عن أزمة الفيروس التاجي، يمكن أن يتأثر بشكل كبير نحو ١,٦ مليون عامل في الاقتصاد غير الرسمي - أي نصف القوة العاملة في العالم كله. وعلى الصعيد العالمي، تشير التقديرات إلى انخفاض دخل العمال غير الرسميين بنسبة ٦٠ في المائة في الشهر الأول من الأزمة، وبنسبة تصل إلى ٨١ في المائة في بعض المناطق. وهناك حاجة ماسة إلى اتخاذ تدابير كبيرة على مستوى السياسات لحماية مؤسسات الأعمال (خاصة الشركات الصغيرة) والعاملين في الاقتصاد غير الرسمي، للتمكن من تحقيق هدف العمل اللائق للجميع بحلول عام ٢٠٣٠.

يمكن للمعدلات العالمية للبطالة أن ترتفع إلى مستويات تاريخية في عام ٢٠٢٠، وذلك رهنًا بما يعتمد من سياسات



في عام ٢٠١٩، بلغ المعدل العالمي للبطالة ٥ في المائة. وانتشرت البطالة في ذلك العام بشكل خاص في شمال أفريقيا وغرب آسيا، حيث كان ١١ في المائة من القوى العاملة عاطلين عن العمل، وكان معدل البطالة بين الإناث أعلى بـ ٩ نقاط مئوية من معدله بين الذكور. كما كان معدل البطالة بين العمال الشباب أعلى بشكل ملحوظ من معددهما بين البالغين في جميع المناطق في عام ٢٠١٩. علاوة على ذلك، في ٤٠ من أصل ٥٩ بلداً لديها بيانات حديثة وقابلة للمقارنة، كان معدل البطالة أعلى بين الأشخاص ذوي الإعاقة. ومن المتوقع أن يكون للجائحة أثر مدمر على البطالة العالمية. ووفقاً لتقديرات منظمة العمل الدولية، يمكن أن تنخفض ساعات العمل في العالم بنسبة ١٤ في المائة في الربع الثاني من عام ٢٠٢٠. وهذا يعادل ما يقارب عمل ٤٠٠ مليون من العمال بدوام كامل أسبوعي مدته ٤٨ ساعة. وستعتمد زيادة البطالة العالمية في نهاية المطاف خلال عام ٢٠٢٠ على مدى فعالية التدابير المتخذة على مستوى السياسات في الحفاظ على الوظائف الحالية وفي تعزيز الطلب على العمالة عند بدء مرحلة الانتعاش.

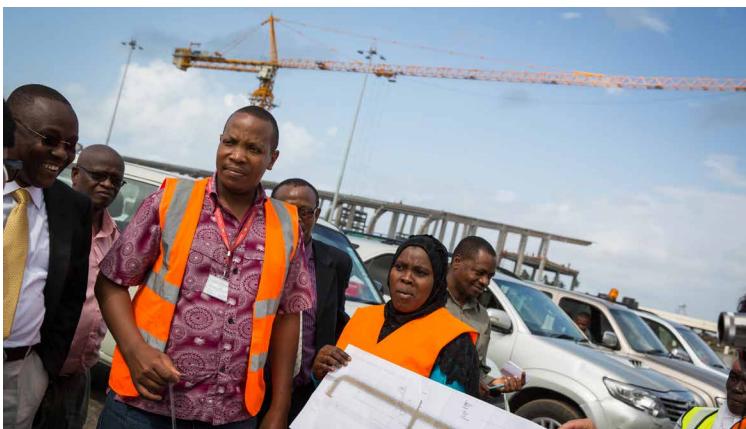
تضاعف تحديات السلامة والصحة المهنية مع إعادة فتح أماكن العمل

في عصر جائحة كوفيد-١٢، تكتسي السلامة والصحة المهنية، وهي جانب أساسي من جوانب العمل اللائق، أهمية أكبر من أهميتها في أي وقت مضى. ومن حق العمال أن يشعروا بالأمان في أماكن عملهم، ولكن كثيراً منهم يتعرضون لمخاطر لا يبرر لها. وقد أبلغ عن أكثر من ١٠ حالات وفاة مرتبطة بالعمل لكل ١٠٠٠ عامل في ٩ بلدان من أصل ٧١ بلداً لديها بيانات متاحة منذ عام ٢٠١٠. وأظهرت البيانات نفسها أن ما يتعرض له المهاجرون من مخاطر وتحديات في مكان العمل يزيد عمما يتلقاه العمال غير المهاجرين. كما أن نسبة الإصابات المهنية القاتلة وغير القاتلة أعلى لديهم مما يتعرض له العمال غير المهاجرين في ثلاثة أرباع البلدان التي لديها بيانات حديثة قابلة للمقارنة.

ويُعد تتنفيذ تدابير الصحة والسلامة الكافية وتعزيز بيئة العمل الداعمة شرطين أساسيين لحماية سلامة العمال. ولهذا أهمية خاصة بالنسبة للعاملين الصغار وأولئك الذين يقدمون الخدمات الأساسية خلال فترة الجائحة. بالإضافة إلى ذلك، لا بد أن تضمن السياسات اتخاذ جميع الاحتياطيات اللازمة لحماية العمال والمستهلكين معاً عند إعادة فتح أماكن العمل.

تواجه السياحة تحديات غير مسبوقة، حيث يواجه العديد من الدول الجزيرية الصغيرة النامية واقعاً اقتصادياً جديداً وقاسياً

خلال الفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠، زادت مساهمة السياحة في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي في ٤٣ بلداً من أصل ٧٠ من البلدان التي قدمت بيانات. وهذا يسلط الضوء على الأهمية المتزايدة للسياحة في الاقتصاد العالمي، وإمكاناتها لمساهمة في النمو الاقتصادي المطرد وال شامل للجميع المستدام. على أن السياحة هي أحد القطاعات الاقتصادية الأكثر تأثراً بجائحة كوفيد-١٩، وذلك بسبب إغلاق الحدود وحظر السفر وتداير الإغلاق. ورهنها بوقف رفع القيود المفروضة على السفر وإعادة فتح الحدود الوطنية، يمكن أن ينخفض عدد القادمين الدوليين في عام ٢٠٢٠ إلى ٦٠ بنسبة ٨٠ في المائة مقارنةً بعام ٢٠١٩. وتقلّل البلدان التي لديها أكبر عدد من إصابات كوفيد-١٩ المبلغ عنها نحو ٥٥ في المائة من القادمين العالميين و٦٨ في المائة من نفقات السياحة الخارجية العالمية. وستمتد آثار الأزمة في هذه الاقتصادات إلى بلدان أخرى، ولا سيما إلى الدول والأقاليم الجزيرية الصغيرة النامية التي تعتمد بقوة على السياحة الدولية القادمة من الأسواق المتضررة التي تأتي منها السياحة.



إقامة بُنى تحتية قادرة على
الصمود، وتحفيز التصنيع
المستدام الشامل للجميع،
وتشجيع الابتكار

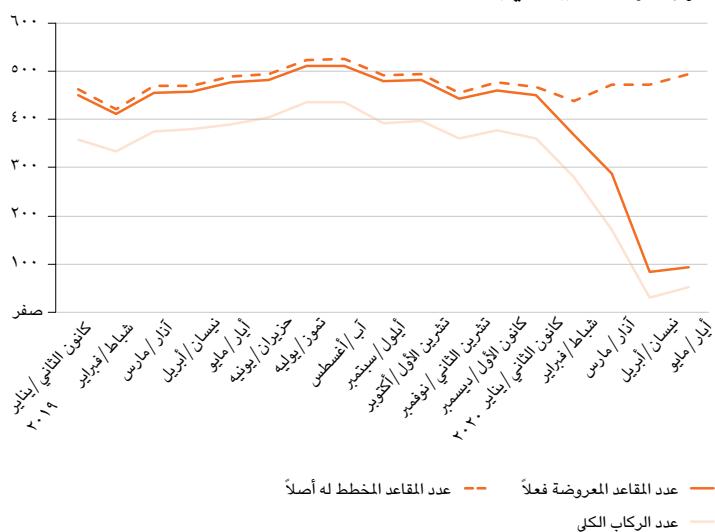


تعزيز الصناعات المستدامة الشاملة للجميع ومواصلة الاستثمار في البنية التحتية المادية والابتكار والبحث أهمية حيوية للتنمية الاقتصادية على الأجل الطويل. وقد زاد الاستثمار في البحث والتطوير على الصعيد العالمي، وكذلك التمويل الموجه للبنية التحتية الاقتصادية في البلدان النامية. علاوة على ذلك، انخفضت كثافة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون العالمية، وأحرز تقدم مشهود في الربط بشبكات الاتصال المحمول. غير أن نمو الصناعة التحويلية تباطأ ولا يزال التصنيع في أقل البلدان ينمو ببطء شديد. وقد أنزلت الجائحة ضربة قاسية بالصناعات التحويلية والنقل، مما تسبب في انقطاعات في سلاسل القيمة العالمية وتوريد المنتجات، بالإضافة إلى فقدان الوظائف وانخفاض ساعات العمل في هذه القطاعات. وفي البلدان النامية،

تعتبر العمالة في الصناعات التحويلية مصدراً شديداً للأهمية للدخل ولها قيمة أساسية للحد من الفقر. كما أدت آثار جائحة كوفيد-١٩ إلى زعزعة الاستقرار لدرجة أنها تهدد بوقف التقدم، أو حتى عكس اتجاهه، نحو هدف التنمية المستدامة والأهداف الأخرى.

من المحتمل أن تكون صناعة الطيران، وهي أحد محرّكات التنمية الاقتصادية، قد تعرضت لأكبر انخفاض في تاريخها

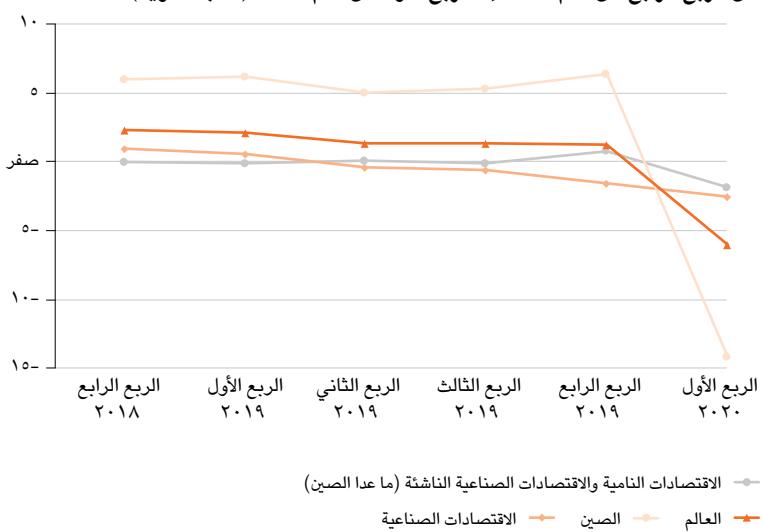
عدد مقاعد الطائرات وركاب الرحلات الجوية، من كانون الثاني / يناير ٢٠١٩ إلى آذار / مارس ٢٠٢٠ (بالملايين)



النقل الجوي هو محرك التنمية الاقتصادية. وفي عام ٢٠١٦، قدر الأثر الاقتصادي العالمي المباشر وغير المباشر للنقل الجوي بـ ٢,٧ تريليون دولار، أي ما يعادل ٣,٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في العالم ككل. وقد ضربتجائحة كوفيد-١٩ صناعة الطيران بشدة. وبحلول نيسان/أبريل ٢٠٢٠، كانت القيود الصارمة التي فرضتها الحكومات ومخاوف المسافرين على السفر إلى تعطيل حوالي ٩٠ في المائة من الأساطيل الجوية، وانخفاض الطلب على السفر إلى ما يقارب الصفر. وفي الأشهر الخمسة الأولى من عام ٢٠٢٠، انخفضت أعداد الركاب بنسبة ٥١,١ في المائة مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠١٩. ووفقاً لتقديرات منظمة الطيران المدني الدولي الصادرة في ٥ حزيران/يونيه ٢٠٢٠، يمكن للجائحة أن تنتسب في انخفاض إجمالي في عدد الركاب يتراوح بين ٣,٦ بليون و ٢,٩ بليون شخص في عام ٢٠٢٠، مما يؤدي إلى خسائر بين ٣٠٢ بليون دولار و ٤٠٠ بليون دولار في إجمالي الإيرادات التشغيلية لشركات الطيران مقارنة بالعمليات المعتادة. وسيطلب التعافي الآمن والمستدام لصناعة الطيران جهداً عالمياً منسقاً، وهو جهد من شأنه أن يسرع أيضاً في تعافي القطاعات الأخرى بما في ذلك السياحة والتجارة.

تدور نتيجة لحاجة نمو الصناعات التحويلية الذي كان يعاني فعلاً من البطء

معدل نمو ناتج الصناعات التحويلية في ربيع العام مقارنة بالربع المماضي في العام السابق،
من الربيع الرابع من عام ٢٠١٨ إلى الربيع الأول من عام ٢٠٢٠ (نسبة مئوية)

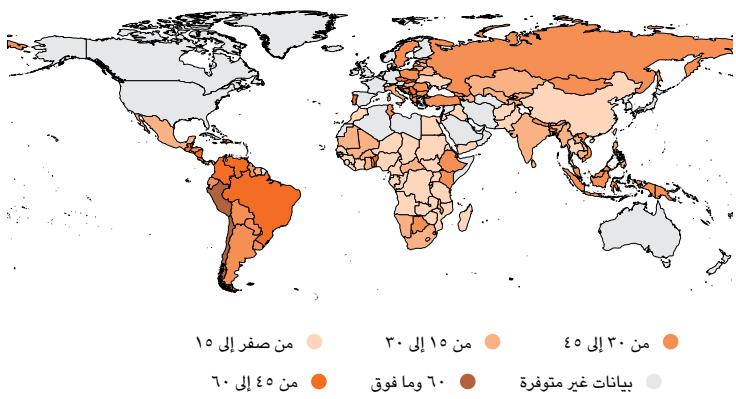


كان نمو الصناعات التحويلية في العالم قد تباطأ في عام ٢٠١٨ ثم واصل الانخفاض في عام ٢٠١٩ بسبب الرسوم الجمركية والمتوربات التجارية بين أكثر الاقتصادات المهيمنة في العالم. وأثر التباطؤ على جميع المناطق وجماعات البلدان. وفي أقل البلدان نمواً، ارتفعت حصة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي من ١٠٠٪ في المائة في عام ٢٠١٠ إلى ١٢٪ في المائة في عام ٢٠١٩. غير أن معدل النمو كان بطيناً للغاية ولا يمكن من بلوغغاية المتمثلة بمضاعفة حصة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام ٢٠٣٠. علاوة على ذلك، لم يصل نصيب الفرد من القيمة المضافة للصناعات التحويلية في أقل البلدان نمواً إلا إلى ١٣٢ دولاراً في عام ٢٠١٩، وهو بذلك يختلف كثيراً جداً عن أوروبا وأمريكا الشمالية، حيث بلغ ٤٨٥٦ دولاراً.

وشهد نمو الناتج العالمي للصناعات التحويلية المخاضاً حاداً بلغت نسبته ٦٠% في المائة في الربع الأول من عام ٢٠٢٠ بسبب إجراءات الإغلاق الاقتصادي. فقد ضربت الصين، وهي أكبر بلد مصنوع في العالم، بجائحة كوفيد-١٩ في الربع الأول من العام، مسلحة مخاضاً غير مسبوق بنسبة ١٤٪ في المائة في ناتج الصناعات التحويلية. ونظرًا لأن هذه الصناعات تعتبر محركاً للنمو الاقتصادي العام، فقد أدى الركود العالمي في إنتاجها إلى آثار خطيرة على الاقتصاد العالمي كله.

للتتمكن من إنعاش الاقتصاد العالمي، هناك حاجة ملحة لتحسين إمكانية وصول الصناعات الصغيرة إلى الخدمات المالية

نسبة منشآت الصناعات التحويلية الصغيرة التي لديها قرض أو خط ائتمان، وفقاً لاستقصاءات أجريت في الفترة ٢٠١٨-٢٠٠٦ (نسبة مئوية)

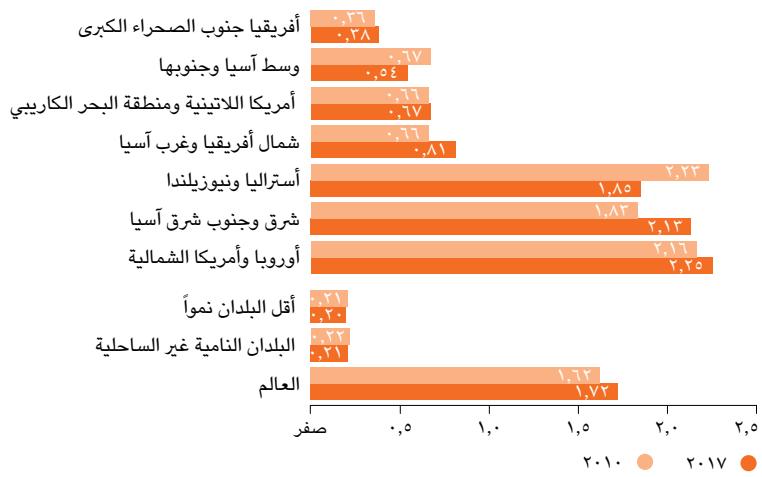


تعتبر المنشآت الصناعية الصغيرة مصادر رئيسية للعملة في الاقتصادات النامية والناشئة. فهي أساسية لتوليد الدخل والتخفيف من حدة الفقر، وتستلعب دوراً حاسماً في انعاش الاقتصاد العالمي بعد جائحة كوفيد-١٩. على أن هذه المؤسسات تعاني من الضعف بسبب صغر حجمها ومواردها المحدودة. وليس لديها قدرة على التعامل مع الصدمات غير المتوقعة، مثل الأزمة العالمية، دون مساعدة من الحكومات.

واللحصول على الائتمان أهمية خاصة بالنسبة للشركات الصغيرة لزيادة قدرتها التنافسية وتمكينها من الاندماج في سلاسل القيمة المحلية والعالمية. وفي البلدان النامية، يستفيد ما نسبته ٣٤,٧ في المائة من الصناعات الصغيرة (التحويلية والخدمات) من القروض أو خطوط الائتمان. غير أن ٢٢,٩ في المائة فقط من الصناعات الصغيرة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى تلقى قروضاً أو خطوط ائتمان، مقارنة بما يقارب نصفها في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وفقاً للبيانات الأخيرة. وبعد توفير الحافز المالي الحكومي لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتأمين وصولها إلى الخدمات المالية أمر بالغ الأهمية. ولذلك، من الضروري دعم المؤسسات الصغيرة والمتوجهة نحو الابتكار والازدهار أثناء الأزمة وما بعدها.

على الرغم من التقدم المحرز في السنوات الأخيرة، هناك حاجة إلى تسريع الاستثمارات في البحث والتطوير، لأسباب منها التمكن من التعامل مع جائحة كوفيد-١٩

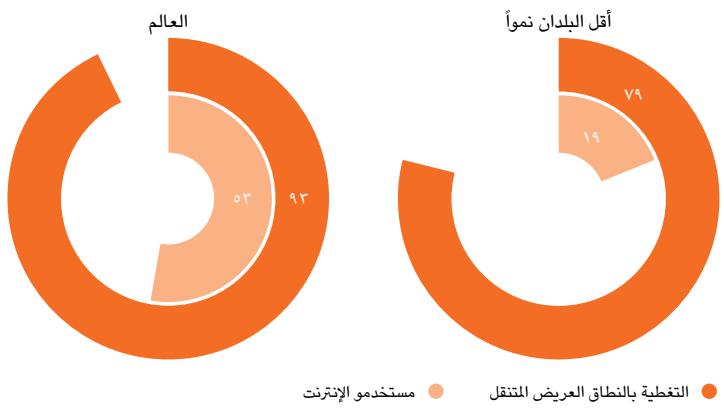
نفقات البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، ٢٠١٠ و ٢٠١٧ (نسبة مئوية)



على الصعيد العالمي، استمر البحث والتطوير في النمو بوتيرة سريعة، حيث وصل إلى ٢,٢ تريليون دولار (معدل القوة الشرائية) في عام ٢٠١٧، ارتفاعاً من ١,٤ تريليون دولار في عام ٢٠١٠. وفي حين أن منطقة أوروبا وأمريكا الشمالية تتصدر المناطق الأخرى في مجال البحث والتطوير، إذ مثلت نسبة استثمارها ٤٧,٦ في المائة من الاستثمارات العالمية في عام ٢٠١٧، فقد أحذت بلدان شرق وجنوب آسيا باللحاق بها بسرعة، فارتفعت حصتها في استثمارات البحث والتطوير من ٢٢,٦ في المائة في عام ٢٠٠٠ إلى ٤٠,٤ في المائة في عام ٢٠١٧. وعلى أساس نسيبي، ارتفعت نسبة الناتج المحلي الإجمالي العالمي المستثمرة في البحث والتطوير من ١,٦٢ في المائة سنوياً في عام ٢٠١٠ إلى ١,٧٢ في المائة في عام ٢٠١٧. على أن هناك تبايناً بالغ بين المناطق يتراوح بين ٢,٢٥ في المائة في أوروبا وأمريكا الشمالية و٠,٣٨ في المائة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. أما في أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية، فإن النسبة المقابلة تبلغ نحو ٠,٢٠ في المائة. وقد أبرزت جائحة كوفيد-١٩ أهمية زيادة الاستثمار في البحث والتطوير، ريثما ي معدل أسرع. وهناك حاجة إلى مزيد من الاستثمار في صناعة الأدوية وفي التقنيات الناشئة من قبيل الذكاء الاصطناعي، والتي يمكن أن تساعد في تطوير الأدوية واللقاحات وإدارة الخدمات والموارد ذات الصلة.

تحقق عملياً عملية الاتصالات عبر الوسائل المحمولة، ولكن حوالي نصف سكان العالم غير موصولين بالشبكات الالكترونية، ومعظمهم في أقل البلدان نمواً

نسبة السكان المشمولين بإشارة النطاق العريض المتنقل والذين يستخدمون الإنترن特، تقديرات عام ٢٠١٩ (نسبة مئوية)



مع إجبار جائحة كوفيد-١٩ الكثرين على العمل والتعلم والتماس الرعاية الصحية والتواصل الاجتماعي من المنزل، لم تكن التقنيات الرقمية والاتصال عبر الإنترنط في أي وقت مضى جزءاً من حياتنا اليومية بهذا الحجم. وللوصول إلى الإنترنط، توفر اتصالات الهاتف المحمول مرونة، خاصة في الأماكن التي تكون فيها خدمة النطاق العريض الثابت غير متاحة أو لا يمكن تحمل تكاليفها. وقد توسيع تغطية شبكات الاتصال المحمول بسرعة. ففي عام ٢٠١٩، كان جميع سكان العالم تقريباً (٩٧ في المائة) يعيشون ضمن التغطية بإشارات الهاتف الخلوي المحمول، وكان ٩٣ في المائة من السكان يعيشون ضمن التغطية بإشارات النطاق العريض المتنقل. كما أن أقل البلدان نمواً شهدت نمواً ملحوظاً في تغطية إشارات النطاق العريض المتنقل، من ٥١ في المائة في عام ٢٠١٥ إلى ٧٩ في المائة في عام ٢٠١٩. غير أن ٥٤ في المائة من سكان العالم فقط هم الذين يستخدمون الإنترنط بالفعل. ويعيش معظم السكان غير المتصلين بالإنترنط في أقل البلدان نمواً، حيث لا يستخدم الإنترنط إلا ١٩ في المائة من السكان، مقارنة بما نسبته ٨٧ في المائة من سكان البلدان المتقدمة النمو. وتعد الأسباب الرئيسية لهذه الشغرة الكبيرة إلى تكلفة استخدام الإنترنط ونقص المهارات اللازمة.

الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها

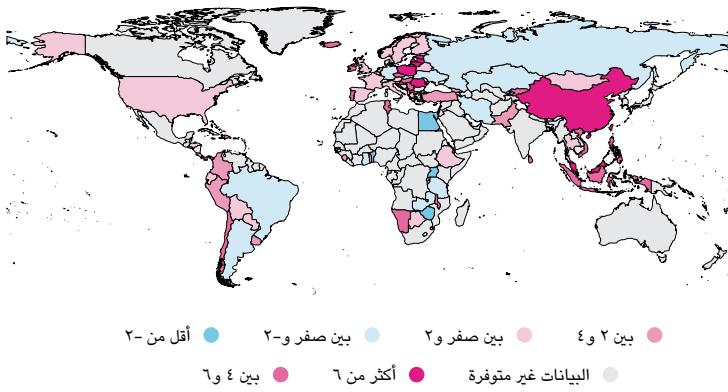


على الرغم من بعض الدلائل الإيجابية - من قبيل اخفاض مستويات انعدام المساواة في الدخل في بعض البلدان والوضع التجاري التفضيلي للبلدان المنخفضة الدخل - يستمر انعدام المساواة في أشكاله المختلفة. وتؤدي أزمة كوفيد-١٩ إلى تفاقم انعدام المساواة، فأثرها الأشد يصيب أكثر الناس ضعفاً، وكثيراً ما تعاني هذه المجموعات نفسها من تباهي متزايد. ومن المرجح أن يكون للعوائق الأوسع الناجمة عن الجائحة أثر ضار بشكل خاص على البلدان الأكثر فقرًا. وإذا أدى الركود العالمي إلى اخفاض في تدفقات الموارد الإنمائية، فإن هذا الأثر سيكون أشد.

بينما يرتفع الدخل الحقيقي للفقراء داخل البلدان، لا يزال الأغنياء ينعمون بالازدهار بشكل غير مناسب

خاصة الآن، حتى تتمكن البلدان من تحديد واتخاذ الإجراءات الازمة في حال تضرر الغناث الأكثـر فقراً بشكل غير مناسب من الآثار الاقتصادية لجائحة كوفيد-١٩.

معدل النمو السنوي لنصيب الفرد من الدخل في الـ ٤٠ في المائة الأكثـر فقراً بين السكان، ٢٠١٢-٢٠١٧ (نسبة مئوية)



يعني عدم ترك أي شخص خلف الركب أن ذوي الدخل المنخفض قادرـون على الاستفادة والمشاركة في النمو الاقتصادي الأوسع للبلد. ويمكن قياس التقدم نحو الازدهار المشترك من خلال نمو دخل الأسرة (أو استهلاكها) في الـ ٤٠ في المائة الأكثـر فقراً بين السكان. وفي ٧٣ من أصل ٩٠ من البلدان التي لديها بيانات قابلـة للمقارنة عن الفترة بين عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٧، شهدت هذه المجموعة نمواً في الدخل الحقيقي. علاوة على ذلك، في أكثر من نصف تلك البلدان (٤٩ بلداً)، شهدت نسبة الـ ٤٠ في المائة الأكثـر فقراً نمواً في الدخل أعلى من المتوسط الوطني العام، مما يشير إلى اخـفاض في مستويات انعدام المساواة. ومع ذلك، في جميع البلدان التي لديها بيانات، حصلت نسبة الـ ٤٠ في المائة الأدنـى على أقل من ٢٥ في المائة من الدخل الإجمالي، بينما حصلت نسبة الـ ١٠ في المائة الأكثـر ثروة على ٢٠ في المائة على الأقل من مجموع الدخل.

وكان التقدم في الازدهار المشترك أقوى في شرق وجنوب شرق آسيا، حيث شهدت نسبة الـ ٤٠ في المائة الأكثـر فقراً نمواً سنويـاً نسبته ٤,٩ في المائة في المتوسط. وكان النمو في دول أفريقيا جنوب الصحراء الكـبرـى أكثر محدودـيـةً، مع أن المقارنة صعبة بسبب قلة البيانات (فالبيانات لا تتوفر إلا لدى ١٥ بلداً). وتكتسي الحاجة إلى تحسين جمع البيانات أهمـية

يحصل العمال على حصة أصغر من الناتج الذين ساعدوا في إنتاجه

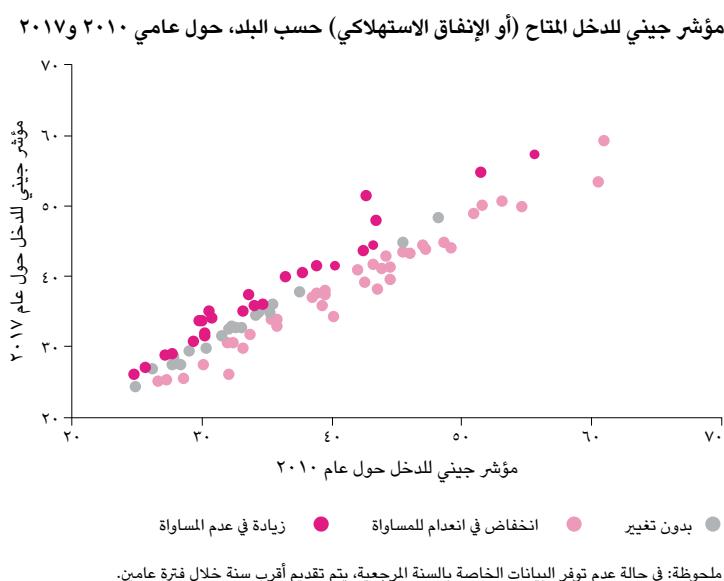
في عام ٢٠١٧، مثل دخل العمال في العالم ما تقدر نسبته بنحو ٥١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي. وتأخذ حصة العمل من الناتج المحلي الإجمالي في الاعتبار الإيرادات المتعلقة بالعملة، سواء لدى الحصولين على عمل أو لدى العاملين لحسابهم الخاص. ويشير ذلك إلى ما إذا كانت زيادة الدخل الوطني ستؤدي إلى زيادة في مستويات المعيشـة المادية للعمال. وأظهرـت حصة دخل العـمالـةـ فيـ العـالـمـ اـتجـاهـاًـ تـارـيـاًـ مـنـذـ عـامـ ٢٠٠٤ـ،ـ عـندـماـ كانت ٥٤ في المائة، مما يعني ضمنـاًـ أنـ العـمالـ يـتـلـقـونـ نـسـبـةـ أـصـغـرـ منـ النـاتـجـ الذـيـ سـاعـدـواـ عـلـىـ إـنـتـاجـهـ.

وتختلف حصة دخل العمال بشكل كبير من منطقة إلى أخرى. وفي عام ٢٠١٧، مثل دخل العمال في شمال أفريقيا وغرب آسيا أكثر بقليل من ثلث ناتج المنطقة (٣٦ في المائة). وعلى الطرف الآخر من المعادلة، كانت حصة دخل العمل قـرـيبةـ من ٥٨ في المائة في أوروبا وأمريكا الشمالية.

تواجـهـ النساءـ ذـواتـ إـعـاقـةـ أـشـكـالـ مـتـعـدـدةـ وـمـقـاطـعـةـ منـ التـميـزـ

أفاد ما يقرب من كلـينـ منـ كلـ عشرـةـ أـشـخاصـ بأـنـمـاـلـهـ تـعـرـضـواـ شـخـصـيـاًـ لـتـمـيـزـ علىـ أـسـاسـ واحدـ علىـ الأـقـلـ منـ الأـسـبـابـ التيـ حدـدـهاـ القـانـونـ الدـولـيـ لـحقـوقـ الإنسـانـ،ـ وـفقـاـ لـبيـانـاتـ منـ ٣١ـ بلـداـ حـلـالـ الفـترةـ بيـنـ عـامـ ٢٠١٤ـ وـ ٢٠١٩ـ.ـ عـلاـوةـ عـلـىـ ذـلـكـ،ـ يـرجـحـ أنـ تكونـ النـسـاءـ ضـحـاياـ لـلـتـمـيـزـ أـكـثـرـ منـ الرـجـالـ.ـ وـمـنـ بيـنـ الأـشـخاصـ ذـويـ إـعـاقـةـ،ـ تـعرـضـ ٣ـ منـ كـلـ ١٠ـ أـشـخاصـ شـخـصـيـاًـ لـلـتـمـيـزـ،ـ وـلـاـ تـرـاـزـ الـمـسـتـوـيـاتـ أـعـلـىـ بيـنـ النـسـاءـ ذـواتـ إـعـاقـةـ.ـ وـالـأـسـبـابـ الرـئـيـسـيـةـ لـلـتـمـيـزـ التيـ ذـكـرـتـهاـ هـؤـلـاءـ النـسـاءـ لمـ تـكـنـ إـعـاقـةـ نـفـسـهـاـ،ـ بلـ الـدـينـ وـالـعـرـقـ وـالـجـنـسـ،ـ ماـ يـشـيرـ إلىـ حاجـةـ مـلـحةـ لـاتـخـادـ تـدـابـيرـ لـعـالـجـةـ أـشـكـالـ التـمـيـزـ المتـعـدـدةـ وـالمـتـدـاخـلةـ.ـ وـمـعـكـنـ أـنـ تـؤـدـيـ جـائـحةـ كـوفـيدـ1ـ9ـ إـلـىـ تـرـسيـخـ أـنمـاطـ التـمـيـزـ وـالـوـصـمـ الحالـيـةـ،ـ إذـ بدـأـتـ فيـ الـظـهـورـ تـقـارـيرـ منـ العـدـيدـ منـ الـبـلـدـانـ تـفـيدـ بـوقـعـ التـمـيـزـ ضدـ مـجـمـوعـاتـ مـخـلـفـةـ.

يشهد انعدام المساواة في الدخل انخفاضاً في بعض البلدان، لكن المستويات لا تزال مرتفعة بشكل عام



يعد مؤشر جيني أحد أكثر مقاييس انعدام المساواة في الدخل شيوعاً. وتتراوح قيمة هذا المؤشر بين صفر و ١٠٠، حيث تشير القيمة صفر إلى أن الدخل يتم تقاضاه بالتساوي بين جميع الأشخاص، في حين أن القيمة ١٠٠ تشير إلى وضع متطرف يحصل فيه شخص واحد على كامل الدخل. ومن بين ٨٤ من البلدان التي لديها بيانات متاحة، انخفض مؤشر جيني للدخل المتاح (أو الإنفاق الاستهلاكي) بمقدار نقطة مئوية واحدة على الأقل في ٣٨ بلدًا بين عامي ٢٠١٠ و٢٠١٧، مما يعني أن هذه البلدان شهدت انخفاضاً في انعدام المساواة. غير أن انعدام المساواة في الدخل ارتفع خلال نفس الفترة في ٢٥ من البلدان التي لديها بيانات متاحة.

وعلى الرغم من انخفاض انعدام المساواة في الغالبية العظمى من البلدان التي كانت قيمة مؤشر جيني فيها تتجاوز ٤٠ في عام ٢٠١٠، لا تزال مستويات انعدام المساواة في الدخل مرتفعة في كثير من البلدان. ومن بين ١٦٦ بلدًا لديها بيانات، لا تزال أحدهن قيم مؤشر جيني لدى ٦٥ بلدًا أعلى من ٤٠، وترتفع قيمة المؤشر لدى ١٧ بلدًا لتزيد عن ٥٠. وقد لوحظت أدنى مستويات انعدام المساواة في الدخل في سلوفينيا والجمهورية التشيكية، حيث تقلّ قيمة مؤشر جيني عن ٢٥.

يمكن للركود العالمي أن يعيق تدفقات المساعدة المقدمة إلى البلدان النامية

في عام ٢٠١٨، بلغ إجمالي تدفقات الموارد الإنمائية إلى البلدان النامية من لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمجموعة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والجهات المالكة والوكالات المتعددة الأطراف ومقدمي التبرعات الرئيسيين الآخرين ٢٧١ مليار دولار بالأسعار الجارية، مقارنة بـ ٤٢٠ مليون دولار في العام السابق ٣١٤ مليون دولار في عام ٢٠١٥. وشكلت المساعدة الإنمائية الرسمية ٦١ في المائة (١٦٦ مليون دولار) من المجموع. أما المنطقة التي تلقت أكبر حصة من إجمالي تدفقات الموارد فهي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (٥٩ مليون دولار)، مع أن هذا المبلغ انخفض بشكل كبير عن عام ٢٠١٥ (٧٧ مليون دولار). وشهدت التدفقات إلى شرق وجنوب شرق آسيا ارتفاعاً طفيفاً بالقيمة الإجمالية، من ٥٠ مليون دولار في عام ٢٠١٥ إلى ٥٦ مليون دولار في عام ٢٠١٨.

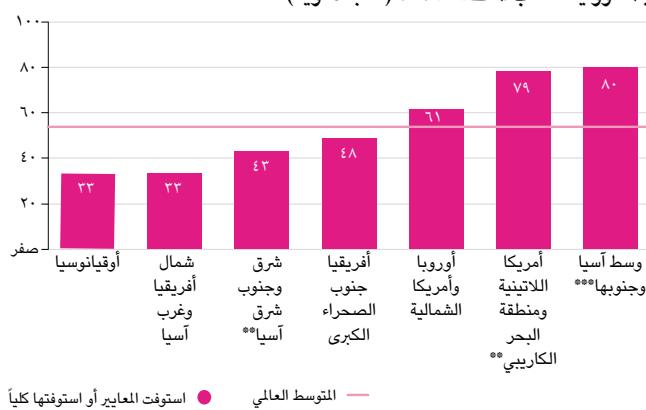
واشتراكاً للمستقبل، توقعت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي انخفاضاً في الناتج المحلي الإجمالي العالمي يصل إلى ٧,٦ في المائة في عام ٢٠٢٠ في حال التعرض لموجة ثانية من إصابات كوفيد-١٩، الأمر الذي يمكن أن يشكل ضغطاً على ميزانيات المساعدة الإنمائية الرسمية لدى أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية. وكانت تدفقات الموارد الإنمائية قد انخفضت في

لا يزال الطريق طويلاً أمام معظم المناطق لوضع سياساتٍ للهجرة ملائمة

على الصعيد العالمي، توفر لدى ٥٤ في المائة من البلدان مجموعة شاملة من تدابير السياسات لتسهيل هجرة الأشخاص وتقليمهم بشكل منظم وآمن ومنتظم ومت sistem بالمسؤولية، استناداً إلى ١١١ من البلدان التي كان لديها بيانات متاحة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٩. وهذا يعني أنه تم الإبلاغ عن وجود تدابير سياسات لدى ما لا يقل عن ٨٠ في المائة من الفئات الفرعية التي تشكل المجالات الستة للسياسات في هذا المؤشر. وتتمتع منطقة وسط آسيا وجنوبها (٨٠ في المائة) ومنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي في المائة بأعلى حصة من البلدان التي لديها مجموعة شاملة من السياسات، مقارنة بـ ٣٣ في المائة فقط من البلدان في كل من أوقانياوسيا وب شمال أفريقيا وغرب آسيا.

وفي المجالات الستة جميعها، تنتشر على أوسع نطاق السياسات الرامية إلى تعزيز التعاون والشراكات وتسهيل المиграة الآمنة والمنظمة والنظمية، حيث أبلغ أكثر من ثلاثة أرباع الحكومات أنها استوفت المعايير أو استوفتها كلية. على أن أدنى نسب للحكومات التي أبلغت عن مجموعة واسعة من تدابير السياسات، تتعلق بحقوق المهاجرين ورفاههم الاجتماعي والاقتصادي، إذ بلغت ٥٥ في المائة و٥٩ في المائة من الحكومات، على التوالي.

النسبة المئوية للحكومات التي أبلغت أنها استوفت معايير وجود مجموعة شاملة من تدابير السياسات لتيسير هجرة الأشخاص وتقليمهم بشكل منظم وآمن ومنتظم ومت sistem بالمسؤولية، حسب المنطقة، ٢٠١٩ (نسبة مئوية)



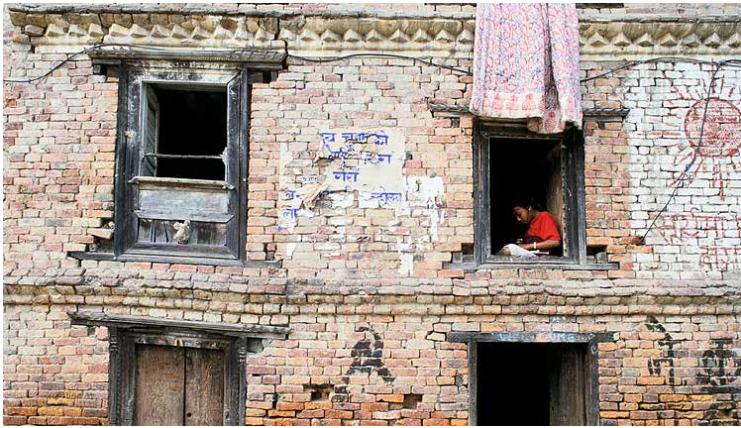
ملاحظة: استناداً إلى ١١١ بلدًا لديها بيانات متاحة (اعتباراً من أيلول/سبتمبر ٢٠١٩).

** البيانات متاحة عن أقل من ٥٠ في المائة من البلدان.

*** البيانات متاحة عن أقل من ٥٠ في المائة من البلدان وأقل من ٥٠ في المائة من السكان.



جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وأمنة وقادرة على الصمود ومستدامة



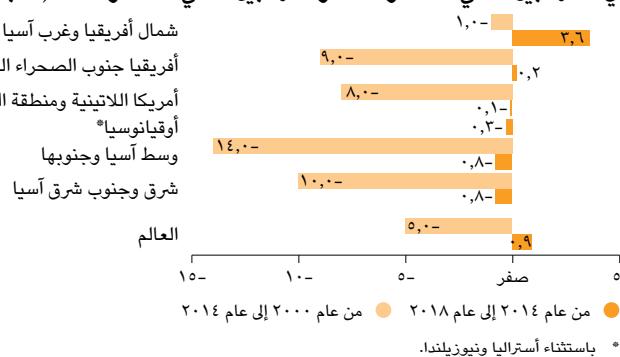
التعامل مع المعايير الجديدة. وستخرج المدن من هذه الجائحة، ولكن مدى استعدادها للأزمة القادمة سيعتمد على قدرتها على الدفع بعجلة التنمية الحضرية الشاملة المستدامة والقائمة على البيانات.

تتعرض المناطق الحضرية لأكثر من ٩٠ في المائة من إصابات كوفيد-١٩. وتضرب الجائحة أشد الناس ضعفاً، ويشمل ذلك بليوناً من السكان في مختلف أنحاء العالم يعيشون في مستوطنات عشوائية وأحياء فقيرة مكتظة بالسكان. وحتى قبل جائحة الفيروس التاجي، كان التحضر السريع يعني أن ٤ بلايين من الناس في مدن العالم يواجهون تلوثاً متزايداً للهواء، وعدم كفاية البنية التحتية والخدمات، وزحفاً حضرياً غير مخطط له. وتكتسي وسائل النقل العام الآمنة والخدمات الأساسية الموثوقة والأماكن العامة المفتوحة أهمية خاصة الآن لضمان صحة سكان المناطق الحضرية وسلامتهم. وتوضح الأمثلة الناجحة عن احتواء الجائحة ما تتمتع به المجتمعات الحضرية من قدرة على الصمود وعلى التكيف تمكنها من

انعكس اتجاه التقدم العالمي في الحد من حصة سكان الأحياء الفقيرة، وتؤدي الجائحة إلى تشديد ضعفهم

في عام ٢٠١٨، أو أكثر من بليون شخص، بسبب تزايدهم في شمال أفريقيا وغرب آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

التغيرات في نسبة سكان الحضر الذين يعيشون في أحياء فقيرة في البلدان النامية، في الفترة بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٤ والفترة بين عامي ٢٠١٨ و٢٠١٩ (نسبة مئوية)



تؤدي آثار جائحة كوفيد-١٩ إلى تفاقم الضعف بين سكان الأحياء الفقيرة والذين يعيشون في مستوطنات غير رسمية. ويعاني كثير من سكان المناطق الحضرية هؤلاء بالفعل من كون السكن غير ملائم، ومن محدودية أو انعدام فرصهم للوصول إلى البنية التحتية والخدمات الأساسية، بما في ذلك المياه والصرف الصحي وإدارة النفايات. وقد كان لاكتظاظ وسائل النقل العام وقلة مرافق الرعاية الصحية آخر كارثي على هذه المجتمعات، حيث حولها هذان العاملان إلى مراكز للانتشار ضمن بؤر مركبة. ويعمل كثير من سكان المناطق الحضرية في العالم النامي في القطاع غير الرسمي وهو يتعرضون خطراً فقدان سبل عيشهم مع إغلاق المدن بسبب الجائحة.

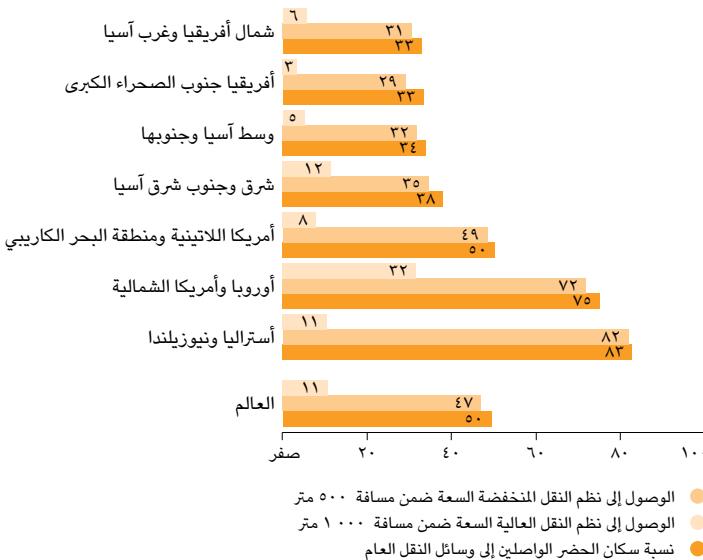
وقد أدت الجهود المتضادرة التي تبذلها الحكومات الوطنية والسلطات البلدية وأصحاب المصلحة الآخرون إلى انخفاض كبير في نسبة سكان الحضر الذين يعيشون في أحياء فقيرة، من ٢٨ في المائة في عام ٢٠٠٠ إلى ٢٣ في المائة في عام ٢٠١٤. وينذر بالخطر كون هذا الاتجاه قد انعكس مع تجاوزه وتاثير التحضر السريع إمكانات تطوير الإسكان والبنية التحتية والخدمات. وارتفعت نسبة سكان الحضر الذين يعيشون في الأحياء الفقيرة إلى ٢٤ في المائة

هناك حاجة إلى مزيد من وسائل النقل العام في مدن العالم

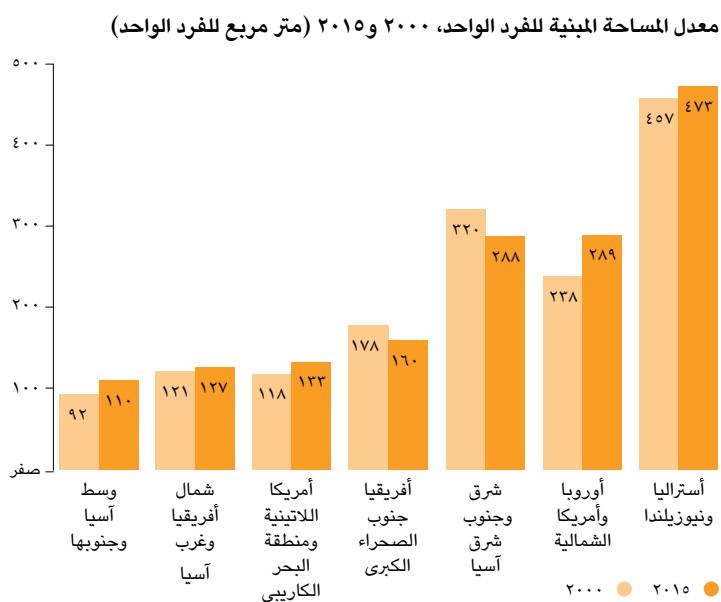
تقلل وسائل النقل العام الموثوقة والمتحركة والتكلفة من التلوث وحركة المرور، كما تعزز من الإنتاجية والشمول. ولا يتمتع بالوصول المريح إلى وسائل النقل العام إلا نصف سكان الحضر في العالم، وذلك وفقاً لبيانات عام ٢٠١٩ عن ٦١٠ مدن في ٩٥ بلداً. وتقاس إمكانية الوصول كنسبة السكان الذين يعيشون ضمن مسافة ٥٠٠ متر سيراً عن الأقدام من نظم القل المخفضة السعة (الحافلات والترايم) وضمن مسافة ١٠٠٠ متر عن النظم العالمية السعة (القطارات ومترو الأنفاق والعبارات). بالإضافة إلى ذلك، هناك انتشار كبير في كثير من المدن لنظم النقل غير الرسمية، والتي غالباً ما تفتقر إلى الانتظام والسلامة. ويمكن أن يترجم التركيز على الاستثمارات القصيرة الأجل في البنية التحتية لوسائل النقل العام القائمة على الطرق إلى زيادة إمكانية الوصول إلى نظم النقل العام المخفضة السعة.

ومع استمرار الجائحة، يمكن للمدن أن تحتاج إلى إتخاذ تدابير إضافية للأمان بهدف التخفيف من تزايد مخاطر انتقال الفيروس التاجي من خلال وسائل النقل العام المزدحمة. وبين البيانات العالمية الحاجة إلى تعزيز الوصول إلى نظم للنقل العام تتكامل جيداً مع مسارات المشي وركوب الدراجات، وذلك من خلال خطط التنقل الطويلة الأجل والاستثمارات المدروسة.

نسبة سكان الحضر الذين يتمتعون بالوصول المريح إلى وسائل النقل العام، ٢٠١٩
(نسبة مئوية)



بعيداً عن الدمار، دفعت الجائحة إلى إعادة التفكير في مدننا بصورة إيجابية

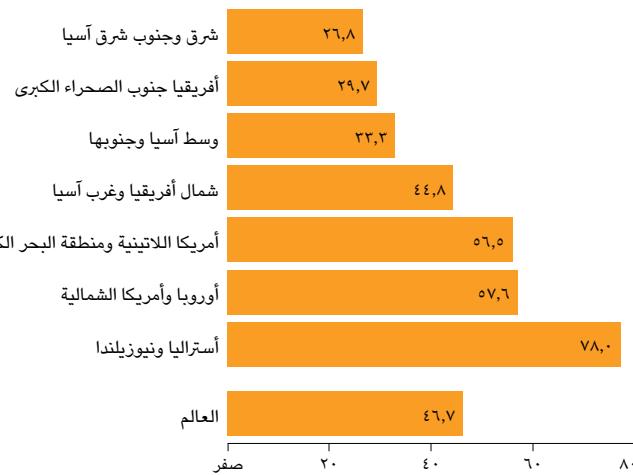


تتحدد إمكانات ازدهار المدن وسكانها على أساس طويل الأجل بالسبل التي تأخذ بها في التخطيط لمناطقنا الحضرية وتطويرها، وفي بناء البنية التحتية والخدمات، والتحفيض من المخاطر، والاستجابة لاحتياجات السكان المتزايدن. وخلال الفترة بين عامي ١٩٩٠ و٢٠١٥، سجلت معظم المناطق الحضرية زيادة عامة في معدل المساحة المبنية للفرد الواحد - أي أن التوسيع المادي للمدن كان أسرع من معدلات النمو السكاني، وذلك وفقاً لبيانات عام ٢٠١٩ المستندة من عينة تمثيلية عالمية مأخوذة من ٧٥٥ مدينة في ٩٥ بلداً. وفي بعض المدن، يعكس هذا التوسيع السريع زحفاً حضرياً غير مخطط له، مما يزيد من تكاليف تقديم الخدمات ويقلل من كفاءتها. وفي المتوسط، سجلت جميع المناطق، باستثناء أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وشرق وجنوب شرق آسيا، زيادة متعددة في معدل المساحة المبنية للفرد الواحد.

وقد أوضحت الجائحة بكل جلاء أن للتخطيط الحضري أهمية حاسمة بالنسبة لتحسين الصحة العامة وتخفيف تعرض الناس لأنظار أخرى، من قبيل الكوارث الطبيعية. وحتى أيام مايو ٢٠٢٠، كان لدى ٤١٥ بلد، شكلاً من أشكال الخطة الحضرية الوطنية. ويعمل كثير من الحكومات الوطنية والحكومات البلدية الآن على إعادة النظر في هذه الخطط للتتمكن من المساعدة على منع وقوع الجائحة التالية.

تعزز الصحة والإنتاجية بوجود الأماكن العامة المفتوحة في المدن على مستوى العالم، ولكن الوصول إلى هذه الأماكن غالباً ما يكون محدوداً

نسبة السكان الذي يعيشون ضمن مسافة ٤٠٠ متر سيراً على الأقدام من الأماكن العامة المفتوحة، ٢٠١٩ (نسبة مؤدية)



مع إغلاق المدن، يتزايد الطلب على الأماكن العامة المفتوحة. وكما هو الحال فيما يتعلق بوسائل النقل العام، يساهم الوصول العادل إلى الأماكن المفتوحة وال العامة في تحسين الإنتاجية والصحة. وعلى وجه الخصوص، تعتبر الأماكن المفتوحة كمساحات للتجارة أمراً بالغ الأهمية للاقتصاد غير الرسمي، والذي يعتمد عليه كثير من الناس في سبيل عيشهم.

وقد بلغ متوسط مساحة الأرضي المخصصة للشارع والأماكن المفتوحة حوالي ١٦ في المائة فقط على مستوى العالم، وفقاً لبيانات عام ٢٠١٩ من ٦١٠ مدن في ٩٥ بلداً. ومن أصل حصة الشارع والأماكن المفتوحة هذه، تشكل الشارع حوالي ثلاثة أضعاف الأرضي الحضرية المخصصة للأماكن العامة المفتوحة، مثل الحدائق والواجهات الهرية. ومن حيث إمكانية الوصول، بلغ متوسط نسبة السكان الذين يمكنهم الوصول إلى الأماكن العامة المفتوحة (على مسافة ٤٠٠ متر سيراً على الأقدام على طول شبكة الشارع) ٤٦,٧ في المائة. وللحظ تفاوت كبير في إمكانية الوصول بين المناطق، يتراوح بين ٢٦,٨ في المائة في شرق وجنوب شرق آسيا و ٧٨ في المائة في أستراليا ونيوزيلندا. وداخل البلدان، تسجل المدن الصغيرة باستمرار مستويات وصول أعلى من المستويات المقابلة في المدن الكبيرة.

تعطي السماء الأكثر جلاء فوق بعض المدن الأشد تلوثاً في العالم لمحنة عما يمكن أن يكون

في عام ٢٠١٦، كان ٩ من كل ١٠ أشخاص يعيشون في المناطق الحضرية في جميع أنحاء العالم يتنفسون هواءً لا يفي بنسبة الجسيمات الدقيقة (PM_{25}) المحددة بموجب المبادئ التوجيهية لجودة الهواء الصادرة عن منظمة الصحة العالمية. وفي نفس العام، كان أكثر من نصف سكان العالم معرضين لمستويات لتلوث الهواء أعلى ٢,٥ مرة على الأقل من تلك النسبة. كما شهد نصف سكان العالم زيادة في الجسيمات الدقيقة وتهوراً في جودة الهواء بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٦.

وعلى الصعيد العالمي، يُقدر أن تلوث الهواء المحيط تسبب في ٤,٢ ملايين حالة وفاة مبكرة في عام ٢٠١٦. وفي بعض المدن، أدت عمليات الإغلاق بسبب جائحة كوفيد-١٩ إلى

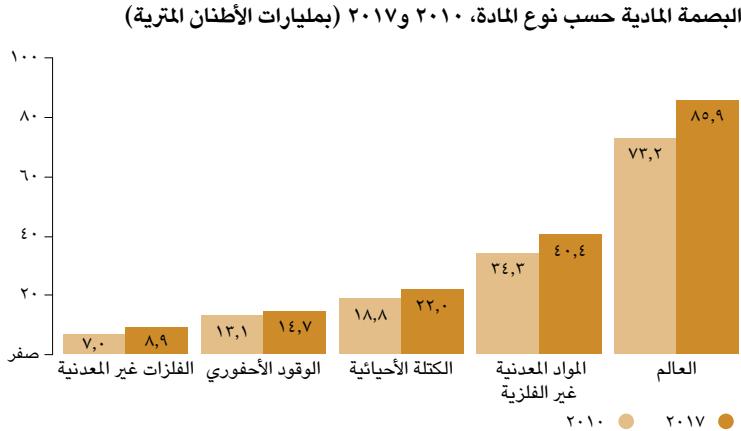


ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة

يدفع الاستهلاك والإنتاج عجلة الاقتصاد العالمي، ولكنهما يعصفان أيضاً بصحة الكوكب من خلال الاستخدام غير المستدام للموارد الطبيعية. وتزايد البصمة المادية العالمية بسرعة تتجاوز سرعة النمو السكاني والتابع الاقتصادي. وينتicipال التحسينات في كفاءة الموارد في بعض البلدان ارتفاعً في كثافة استخدام المواد في بلدان أخرى. ولا تزال إعانات الدعم المقدمة للوقود الأحفوري تشير إلى تلوّن القلق. ويجرى فقدان الأغذية بنسبة عالية غير مقبولة على طول سلسلة التوريد. وتتضاعف النفايات، بما في ذلك النفايات الطبية الإضافية الناجمة عن الجائحة. وتتيح الجائحة فرصة لوضع خطط للإنعاش من شأنها أن تعكس الاتجاهات الحالية وأن تنتقل

يواصل العالم استخدام الموارد الطبيعية بصورة غير مستدامة

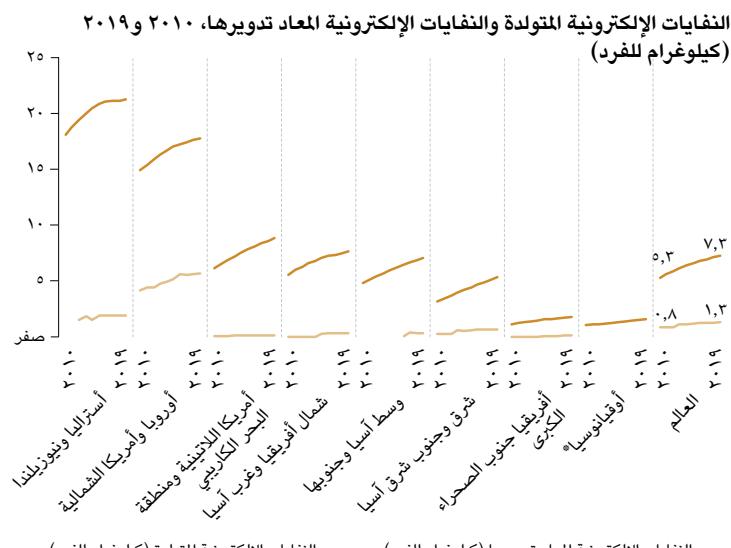
استمر خلال العقود الماضيين تسامع اعتماد العالم على الموارد الطبيعية. ويتمثل أحد مقاييس هذا الاعتماد في البصمة المادية: أي كمية المواد الأولية المطلوبة لتلبية الاحتياجات الأساسية للأغذية والملابس والمياه والماوى والبنية التحتية وغير ذلك من جوانب الحياة. وهي مؤشر لما يفرض من ضغط على البيئة لدعم النمو الاقتصادي وتلبية الاحتياجات المادية للناس. وقد تناولت البصمة المادية العالمية من ٢٣,٢ بليون طن متري في عام ٢٠١٠ إلى ٨٥,٩ بليون طن متري في عام ٢٠١٧، أي بزيادة نسبتها ١٧,٤ في المائة. كما اتسع نطاق البصمة في جميع أنواع المواد، ولكن بشكل خاص في المواد المعدنية غير الفلزية (التي تشكل ما يقارب نصف البصمة العالمية)، مما يشير إلى النمو في مجالات البنية التحتية والتشييد. وفي عام ٢٠١٥، كان نصيب الفرد من المواد في البلدان المرتفعة الدخل أعلى من ١٠ أضعاف ما هو عليه في البلدان المنخفضة الدخل. وهناك حاجة إلى إجراء عاجل لتقليل اعتمادنا على المواد الخام وزيادة هُجُّ إعادة التدوير وـ“اقتصاد التدوير” للتخفيف من الضغط والأثر الواقعين على البيئة.



النمو في توليد النفايات الإلكترونية يفوق بكثير معدل إعادة تدويرها

يولد التخلص من المعدات الإلكترونية والكهربائية تدفقاً للنفايات سريع النمو، يحركه تزايد الاستهلاك، وقصير دورة حياة المنتج، ومحدودية التصليح. وتحتوي هذه النفايات الإلكترونية على مواد قيمة ومواد خطيرة. وخلال الفترة بين عامي ٢٠١٩ و ٢٠١٠، تناهى حجم النفايات الإلكترونية المتولدة على مستوى العالم من ٥,٣ كيلوغرام إلى ٧,٣ كيلوغرام للفرد سنوياً. وفي الوقت نفسه، كانت وتيرة الزيادة في إعادة تدوير النفايات الإلكترونية بصورة سليمة ببطءاً بكميات - من ٨,٠ كيلوغرام إلى ١,٣ كيلوغرام للفرد سنوياً.

وتوفر لدى المناطق المرتفعة الدخل بنية تحتية لإدارة النفايات الإلكترونية. ومع ذلك، فإن معدلات جمع هذه النفايات، في المتوسط، أقل بكثير من ٥٠٪ في المائة. وغالباً ما تصنف مواد النفايات الإلكترونية على أنها سلع قابلة لإعادة الاستخدام ويمكن أيضاً تصديرها إلى البلدان المتوسطة الدخل والمنخفضة الدخل. ولكن البنية التحتية في كثير من هذه البلدان غير متطورة بعد، أو غير كافية، لإدارة النفايات الإلكترونية المنتجة محلياً والمستوردة بشكل غير قانوني. وفي الغالب يعالج القطاع غير الرسمي النفايات من خلال الحرق المفتوح أو الحمامات الحمضية، وكلاهما يلوث البيئة و يؤدي إلى فقدان الموارد القيمة والنادرية في النفايات. علاوة على ذلك، يتعرض العمال وأطفالهم، الذين يعيشون ويعملون وباعمدون في مثل هذه المواقع، لأنماط صحية شديدة.

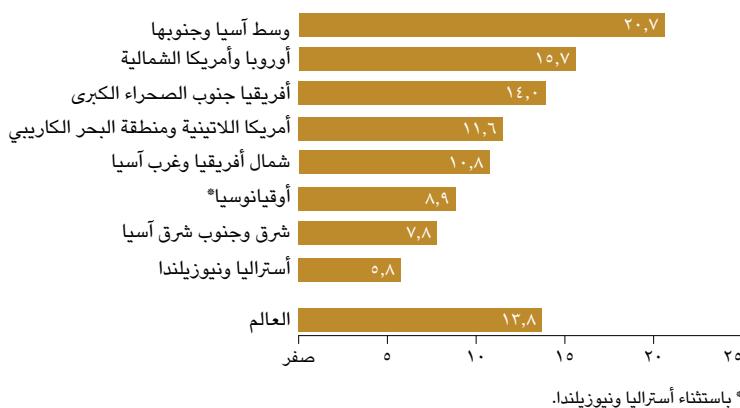


* باستثناء أستراليا ونيوزيلندا.

يُفقد جانبٌ كبيرٌ من الغذاء على طول سلسلة التوريد قبل وصوله إلى المستهلك

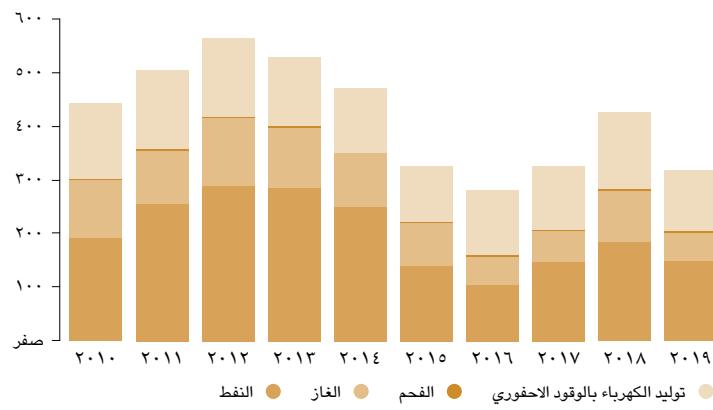
يمكن أن يساهم التخفيض من فقد الغذاء وهدره في الاستدامة البيئية من خلال خفض تكاليف الإنتاج وزيادة كفاءة النظم الغذائية. كما يمكن، في الوقت نفسه، أن يحسن من الأمان الغذائي والتغذية. وفي حين أنه لا يمكن حتى الآن تقدير النسبة المئوية لفقدان الغذاء في مرحلة البيع بالتجزئة والاستهلاك، فإن النسبة المئوية للأغذية المفقودة بعد الحصاد وأثناء النقل والتخزين والمعالجة تبلغ ١٣,٨ في المائة على مستوى العالم، وتزيد قيمتها على ٤٠٠ مليون دولار سنوياً. وتشير التقديرات الإقليمية إلى أن أعلى مستوى لفقدان الغذاء يوجد في منطقة وسط وجنوب آسيا (بنسبة ٢٠,٧ في المائة)، تليها أوروبا وأمريكا الشمالية (بنسبة ١٥,٧ في المائة). وقد سجلت أستراليا ونيوزيلندا أدنى نسبة في الأغذية المفقودة، بلغت ٥,٨ في المائة. وتحتاج البلدان إلى تنفيذ التدابعات الاستهدافية في المراحل الخرجية من سلسلة القيمة للحد مما لا ضرورة له من فقد الغذاء وهدره.

نسبة الأغذية المفقودة، ٢٠١٦ (نسبة مئوية)



على الرغم مما تتصف به أزمة المناخ من أهمية ملحة متزايدة، فإن الحكومات لا تزال تقدم إعانت دعم لصناعة الوقود الأحفوري

إعانت دعم الوقود الأحفوري، بين عامي ٢٠١٠ و٢٠١٩ (ببليون دولارات ٢٠١٩ الثابتة)



تسبب إعانت دعم الوقود الأحفوري ضرراً لا يمكن إصلاحه، فهي تحفز أنشطة تولد كميات كبيرة من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري. وتشمل الآثار السلبية تلوث الهواء والاحتضار العالمي. ويمكن لإعانت دعم الوقود الأحفوري أن تensem أيضاً في رفع معدلات الوفيات الناجمة عنجائحة كوفيد-١٩، نظراً لما يوجد من علاقة بين تلوث الهواء وأمراض الجهاز التنفسى وشدة إصابات الجائحة. وقد ارتفعت إعانت دعم الوقود الأحفوري عالمياً إلى أكثر من ٤٠٠ بليون دولار في عام ٢٠١٨، وقاربت مستويات عام ٢٠١٤، لكنها انخفضت بـ٢٧% في المائة في عام ٢٠١٩، مما يرجع في الغالب إلى انخفاض أسعار الوقود. ومن المحمّل أن تنخفض إعانت دعم النفط والغاز وتوليد الكهرباء باستخدام بالوقود الأحفوري في عام ٢٠٢٠ بسبب ضعف الطلب. غير أن استمرار انتشار هذه الإعانت يؤدي إلى نتائج عكسية بالنسبة للهدف العالمي المتمثل في الوصول مبكراً إلى ذروة يتوقف عندها ارتفاع انبعاثات غازات الاحتباس الحراري. وفي هذا الوقت الذي تستند فيه الحاجة لدى كثير من الحكومات إلى موارد لتمويل تدابير واسعة النطاق تحقق الإغاثة والتغافل من جائحة كوفيد-١٩، يمكن أن يمثل إصلاح إعانت دعم الوقود الأحفوري أداة قيمة في مجموعة الأدوات السياسية لإعادة تخصيص الموارد العامة النادرة.

لا بدّ لمؤسسات الأعمال من معالجة الفجوات في جودة التقارير المتعلقة بالاستدامة

يستخدم عدد متزايد من الشركات التقارير المتعلقة بالاستدامة للتدليل على التزامها بخططة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وقد أطلق عدد من المبادرات لإنشاء مجموعة مؤشرات متوافقة عليها من أجل تقديم التقارير المتعلقة بالاستدامة بصورة متسقة قابلة للمقارنة. ومنذ عام ٢٠١٧، تحسنت الجودة العامة لتقارير الاستدامة في جميع أنحاء العالم. وتضاعفت تقريباً حصة التقارير المتعلقة بالأبعاد البيئية والاجتماعية والمؤسسية والحكومة، والتي تتماشى مع الحد الأدنى من المتطلبات الواردة في المؤشر ١٦-١٢ التابع لهذا المدى (عدد الشركات التي تنشر التقارير المتعلقة بالاستدامة). غير أنه في كثير من تقارير الشركات يكاد لا يرد أي ذكر لبعض الجوانب الحاسمة في المجالات البيئية والاجتماعية وفي الحكومة. وتشمل هذه المجالات استخدام المياه، والنفايات، والانبعاثات، والمساواة بين الجنسين، والتدريب الخاص بمسائل مكافحة الفساد، والإتفاق على صحة الموظفين وسلامتهم. كما لوحظ تفاوت كبير بين مختلف البلدان والمناطق. ففي شرق آسيا، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وأوروبا وأمريكا الشمالية، ارتفع لدى مؤسسات الأعمال مستوى الإبلاغ عن البيانات الأساسية التي تستوفي الحد الأدنى من المتطلبات. وتظهر ثغرات كبيرة في تقديم التقارير في المناطق الأخرى، وخاصة في أفريقيا وآسيا الوسطى وأوقیانوسيا.

تحتاج البلدان الآن إلى تفعيل مبادئ النمو الاقتصادي المستدام

تحفز النجاحات في استدامة الاستهلاك والإنتاج التقدم في جميع أهداف التنمية المستدامة. وخلال الفترة بين عامي ٢٠١٧ و٢٠١٩، أبلغ ٧٩ بلداً والاتحاد الأوروبي عن توفر أداة سياسات وطنية واحدة على الأقل تساهم في تنفيذ إطار العشر سنوات لبرامج الاستهلاك والإنتاج المستدامين. ويعتبر أن ٧٠ في المائة من الأدوات السياساتية المبلغ عنها تتصل بأهداف التنمية المستدامة ذات الأهداف الاقتصادية القوية (مثل المدفدين ٨ و٩). ومن المفارقات أن الأدوات الاقتصادية والمالية لا تمثل سوى ١٠ في المائة من جميع السياسات المبلغ عنها في عام ٢٠١٩، مما يعكس تفعيلاً محدوداً للرؤيا المعروضة في إطار العشر سنوات. وبهدف ٤٠ في المائة من جميع السياسات التي لديها غایيات محددة كمية، إلى الحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري.

وهناك التزام واضح لدى البلدان بتوحيد القوى لإقامة اقتصاد يتصف بالاستدامة وبالكفاءة من حيث الموارد - وهو يشمل التزاماً بالتعاون المتعدد الأطراف لتسريع تغيير السلوك في جميع التدفقات التجارية وسلالس القيمة، والموافقة بين السياسات الوطنية الطموحة، وتوليد الفوائد للجميع في نهاية المطاف. وتكتنسي الأدلة القائمة على العلم بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين والبيانات المتعلقة بآثار السياسات أهمية حاسمة لضمان اتخاذ إجراءات فعالة.



اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتأثير المناخ وأثاره



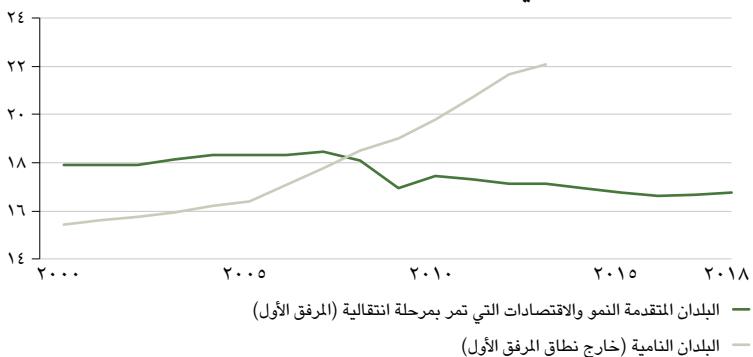
وإذا لم يتحرك العالم الآن، وبقاؤه، فإن الآثار الكارثية لتغير المناخ ستكون أكبر بكثير من آثار الجائحة الحالية. ويتعين على الحكومات وقطاع الأعمال استخدام الدروس المستفادة من هذه الأزمة والفرص الناشئة عنها لتسريع التحولات الالزامية لتحقيق اتفاقية باريس وإطار سينيادي للحد من خاطر الكوارث للفترة ٢٠٣٠-٢٠١٥، ولإعادة تحديد علاقتنا مع البيئة، وإدخال تغييرات نظمية وتحويلية لتصبح الاقتصادات والمجتمعات اقتصادات ومجتمعات تنخفض فيها انبعاثات غازات الاحتباس الحراري وتتمتع بالقدرة على الصمود أمام المناخ.

تعصف أزمة المناخ بالمجتمع العالمي بلا هوادة وتدفعه بعيداً عن الالتزام الكامل المطلوب لعكس مسارها. وقد سجل عام ٢٠١٩ ثالث أعلى درجات الحرارة على الإطلاق منهاً بذلك العقد الأعلى حرارة (٢٠١٩-٢٠١٠). وتحمل الأزمة معها حرائق الغابات والأعاصير وحالات الجفاف والفيضانات والكوارث المناخية الأخرى في جميع القارات. وتمضي درجات الحرارة العالمية في طريقها لارتفاع حتى ٣,٢ درجة مئوية بحلول نهاية القرن. ولتحقيق الغاية القصوى البالغة ١,٥ درجة مئوية - أو حتى ٢ درجة مئوية - المقصوص عليها في اتفاقية باريس، يجب أن تبدأ انبعاثات غازات الاحتباس الحراري في الانخفاض بنسبة ٦٧,٦ في المائة سنوياً بدءاً من عام ٢٠٢٠. ومع ذلك، وعلى الرغم من الانخفاض الكبير في النشاط البشري بسبب أزمة جائحة كوفيد-١٩، فإن ما يتوقع أن ينبع في عام ٢٠٢٠ من انخفاض نسبته ٦٧ في المائة في الانبعاثات لا يرقى إلى تلك الغاية، ومن المتوقع أن ترتفع الانبعاثات مع رفع القيود.

العالم بعيد كل البعد عن مسار تحقيق الغاية التي حددتها اتفاقية باريس، مما يشير إلى تغييرات كارثية مقبلة

المحددة وطنياً أو أن تبلغ عن مساهمات جديدة، بهدف إحداث زيادة كبيرة في طموحات الإجراءات المناحية المقترنة. وتحتاج جائحة كوفيد-١٩، التي أضعفت النشاط الاقتصادي وعرقلت العمل كالمعتاد في جميع أنحاء العالم، فرصة أمم البلدان لإعادة تقييم الأولويات وإعادة بناء اقتصاداتها بحيث تكون أكثر اخضراراً وأشدّ قدرة على التكيف مع تغير المناخ.

إجمالي انبعاثات غازات الاحتباس الحراري في البلدان المتقدمة والبلدان النامية (غيغا طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون)



للتخفيف من خطر تغير المناخ الجامح، تدعو اتفاقية باريس للحد من الاحتباـس العالمي إلى ١,٥ درجة مئوية. وهذا يتطلب أن تتوقف الانبعاثات العالمية في أقرب وقت ممكن عند الحد الأقصى الذي بلغته، وأن تنخفض بسرعة بنسبة ٤٥ في المائة عن مستويات عام ٢٠١٠ بحلول عام ٢٠٣٠، ثم أن تواصل التراجع الحاد حتى تتمكن نسبة الانبعاثات من بلوغ الصفر بحلول عام ٢٠٥٠. على أن العالم بعيد تماماً عن مسار تحقيق هذه الغاية بالمستوى الحالي للمساهمات المحددة وطنياً. وقد انخفضت انبعاثات الاحتباـس الحراري العالمية للبلدان المتقدمة والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية بنسبة ٦,٥ في المائة خلال الفترة ٢٠١٨-٢٠٠٠. وفي الوقت نفسه، ارتفعت انبعاثات البلدان النامية بنسبة ٤٣,٢ في المائة في الفترة بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٣. وإلى حد كبير، يعزى هذا الارتفاع إلى زيادة التصنيع وتعزيز الناتج الاقتصادي المقياس بالناتج المحلي الإجمالي.

وحتى ٣١ آذار / مارس ٢٠٢٠، كان ١٨٩ طرفاً من أطراف اتفاقية باريس قد صدق عليها، وكان ١٨٦ من الأطراف (١٨٥ دولة بالإضافة إلى الاتحاد الأوروبي) قد قدمت التقارير عن أول مساهماتها المحددة وطنياً إلى أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. كما أن ثلاثة أطراف قدمت تقارير عن مساهماتها الثانية المحددة وطنياً. بالإضافة إلى ذلك، قدمت الأطراف ١٧ استراتيجية طويلة الأجل و ١٨ خطة تكيف وطنية ورسالتين عن التكيف. ومع عام ٢٠٢٠، من المتوقع أن تقوم الأطراف بتحديث المساهمات الحالية

شهد تمويل العمل المناخي زيادة كبيرة، لكن الاستثمار في الوقود الأحفوري لا يزال يتجاوزه

وقد ارتفع التمويل المتعلق بالمناخ الذي قدمته البلدان المتقدمة النمو إلى البلدان النامية بنسبة ١٤ في المائة في عام ٢٠١٦، ليصل إلى ما يقرب من ٣٨ بليون دولار. وظل التركيز ينصب بشكل مهيمن على التخفيف من آثار تغير المناخ إذ بلغ تمويل هذا المجال ٢٤,٣ بليون دولار، يليه التكيف مع تغير المناخ (٦,٦ بلايين من الدولارات) والمسائل الشاملة (١,٥ بلايين من الدولارات).

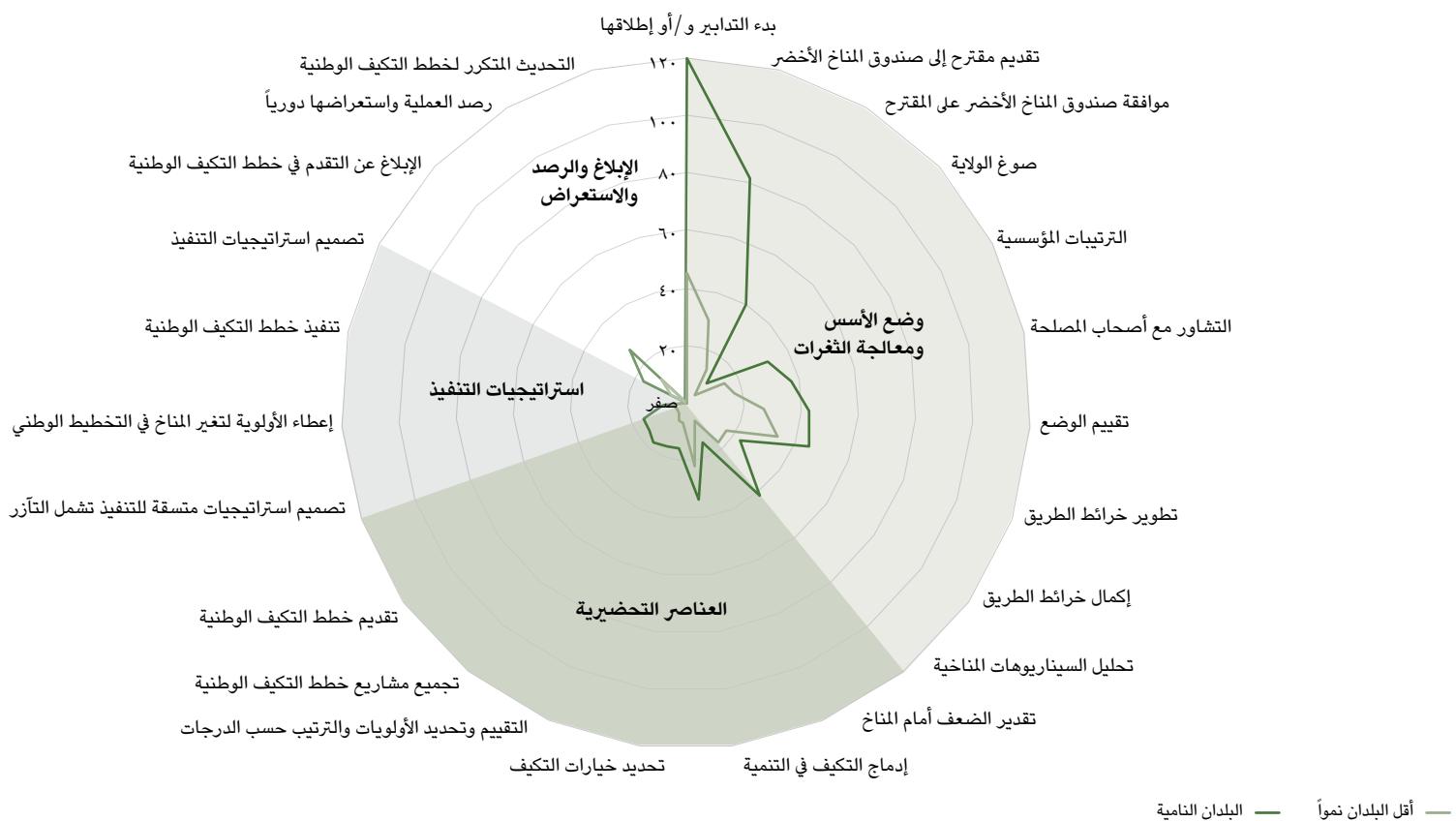
شهدت التدفقات المالية العالمية المتعلقة بالمناخ ارتفاعاً بنسبة ١٧ في المائة بين الفترتين ٢٠١٣-٢٠١٤ و ٢٠١٤-٢٠١٥ و ٢٠١٦-٢٠١٥، من ٥٨٤ بليون دولار إلى ٦٨١ بليون دولار. وإلى حد كبير ترجع زيادة النمو إلى ارتفاع مستويات استثمارات القطاع الخاص الجديدة في الطاقة المتجدددة، والتي تمثل الجزء الأكبر من إجمالي التدفقات المتعلقة بالمناخ. على أن الاستثمارات في الأنشطة المناخية عبر القطاعات لا تزال تقل عن الاستثمارات المتعلقة بالوقود الأحفوري في قطاع الطاقة، والتي بلغ مجموعها ٧٨١ بليون دولار في عام ٢٠١٦. ولتحقيق الانتقال إلى وضع ينخفض فيه الكربون ويمكن من الصمود أمام المناخ، هناك حاجة إلى زيادة أكبر بكثير في الاستثمارات السنوية.

بدأت معظم البلدان النامية في صوغ خطط لتعزيز الصمود والتكيف مع تغير المناخ

ويأتي التمويل لصوغ خطط التكيف الوطنية من صندوق المناخ الأخضر، من خلال برنامجه للاستعداد ودعم الأنشطة التحضيرية، ومن صندوق أقل البلدان نمواً. حتى كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٩، قدم ٨١ بلدًا مقترنات بلغ عددها ٨٣، وبلغت قيمتها الإجمالية ٢٠٣,٨ ملايين من الدولارات، للحصول على الدعم من صندوق المناخ الأخضر. ومن أصل هذه البلدان كان ٢٩ بلدًا (٣٥ في المائة) من أقل البلدان نمواً. وتمت الموافقة على ما مجموعه ٤٠ مقترنًا، ١٤ منها (٣٥ في المائة) من أقل البلدان نمواً. على أن عدد المقترنات المقدمة (١٢ مقترنًا حتى ٣ تشرين الأول / أكتوبر) كان أقل في عام ٢٠١٩ منه في السنوات السابقة (٢٢ مقترنًا في عام ٢٠١٨ و٤٢ مقترنًا في عام ٢٠١٧). كما تمت الموافقة في إطار صندوق أقل البلدان نمواً على تسع مقترنات لمشاريع تدعم صوغ خطط التكيف الوطنية وتنفيذها.

تساعد خطط التكيف الوطنية البلدان على تحقيق المفهد العالمي المتعلق بالتكيف بموجب اتفاقية باريس - وهو تعزيز القدرة على التكيف وتنمية القدرة على الصمود وتقليل الضعف أمام تغير المناخ. وفي عام ٢٠١٩، اضطلع ما لا يقل عن ١٢٠ بلدًا من بين ١٥٣ بلدًا ناميًا بأنشطة لصوغ خطط التكيف الوطنية وتنفيذها، بزيادة قدرها ٢٩ بلدًا مقارنة بالعام السابق. وقد أكمل ثانية عشر بلدًا، بينها خمسة من أقل البلدان نمواً وأربع من الدول الجزرية الصغيرة النامية، خطط تكيفها الوطنية وقدمتها إلى أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وهناك أيضًا بلدان أخرى كثيرة في مراحل مختلفة من العملية.

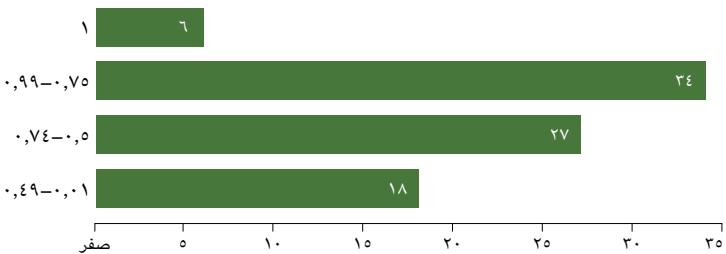
التدابير التي اتخذتها البلدان النامية الأطراف في عملية صوغ خطط التكيف الوطنية وتنفيذها، حتى كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٩ (عدد البلدان)



على الرغم من الأهمية البارزة لغاية عام ٢٠٢٠ للحد من مخاطر الكوارث، إلا أن التقدم في تحقيقها كان بطئاً

كوفيد-١٩، وذلك بدمج إدارة مخاطر الأخطار البيولوجية في استراتيجيات الحد من مخاطر الكوارث على المستويين الوطني والمحلي.

مواءمة الاستراتيجيات الوطنية للحد من مخاطر الكوارث في ٨٥ من البلدان التي قدمت تقارير إطار سيندياً، ٢٠١٩-٢٠١٥، حسب درجة المواءمة (مقاسة بدرجات بين صفر و١) (عدد البلدان)



يستمر تغير المناخ في زيادة تفاقم وتائر الكوارث الطبيعية وشدتها، وهي كوارث أثرت على أكثر من ٣٩ مليون شخص في عام ٢٠١٨، مما أدى إلى وفيات وتعطيل لسبل العيش وخصوصاً اقتصادية. ويهدف إطار سيندياً للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠٣٠-٢٠١٥ إلى الحد من مخاطر الكوارث الحالية ومنع وقوع كوارث جديدة، وذلك من خلال الأخذ بغايات واضحة وأولويات للعمل، وفقاً لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وقد حدد موعد نهائي هو عام ٢٠٢٠ للغاية (هـ) في إطار سيندياً، وهي غاية تركز على إنشاء استراتيجيات وطنية ومحلى للحد من مخاطر الكوارث. وحتى نيسان / أبريل ٢٠٢٠، أبلغ ٨٥ بلدًا - أكثر بقليل من ٤٠ في المائة - أن لديها استراتيجيات وطنية للحد من مخاطر الكوارث تتماشى، إلى حد ما، مع إطار سيندياً، وأبلغ ستة بلدان عن استراتيجيات وطنية متوازنة تماماً مع الإطار. وفي عام ٢٠١٨، أفاد ٥٥ بلدًا أن لدى بعض حكوماتها المحلية على الأقل استراتيجيات محلية للحد من مخاطر الكوارث تتماشى إلى حد ما مع الاستراتيجيات الوطنية. وتبذل البلدان جهوداً حثيثة للتصدي لمخاطر الجواح من قبيل

^١ <https://www4.unfccc.int/sites/NAPC/Pages/NAPProgress2019.aspx>

حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة

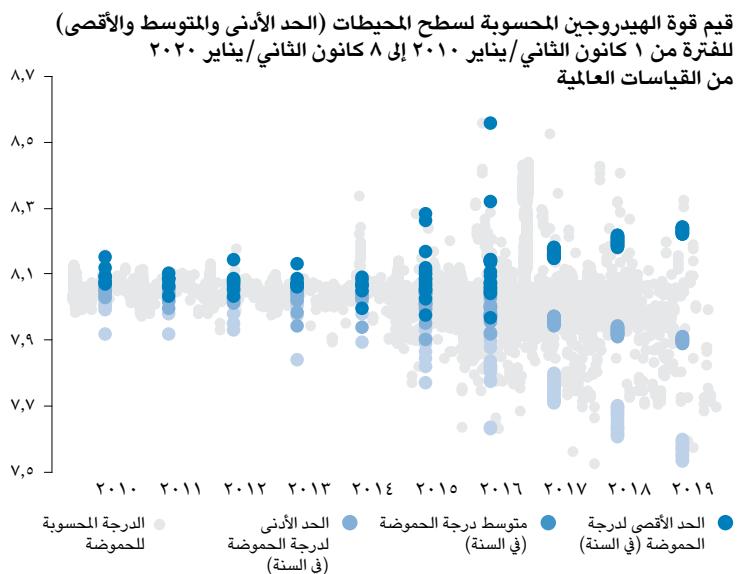


النشاط البشري الناجم عن أزمة جائحة كوفيد-١٩، رغم جذوره المأسوية، فرصة لتعافي المحيطات. كما يتبع فرصة لرسم مسار الانتعاش المستدام الذي سيضمن سبل العيش في تناغم مع البيئة الطبيعية لعقود قادمة.

المحيطات هي النظام الداعم للحياة على كوكبنا وهي التي تحكم نظام المناخ العالمي. وهي أكبر نظام بيئي في العالم، وتضم ما يقرب من المليون من الأنواع المعروفة وتحتوي على إمكانات هائلة غير مستغلة للأكتشاف العلمي. وتواصل المحيطات ومصائد الأسماك دعم الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لسكان العالم. وعلى الرغم من الأهمية الحاسمة لاحفاظ على المحيطات، فقد أدت عقود من الاستغلال غير المسؤول إلى مستوى من التدهور ينذر بالخطر. على أن الجهد الحالي الموجه لحماية البيئات البحرية الرئيسية والمصائد الصغيرة للأسماك، وللاستثمار في علوم المحيطات، لا تلبى حق الآن الحاجة الملحة لحماية هذا المورد المتصف في وقت واحد بالضخامة وبالشاشة. ويتيح الانخفاض الكبير في

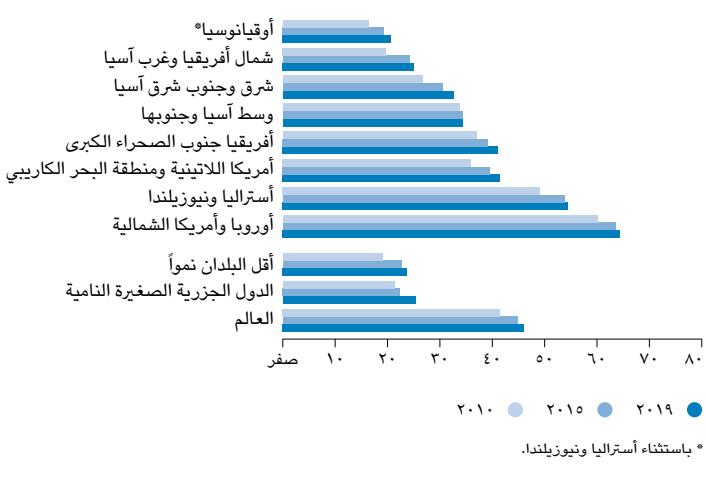
يهدد استمرار تحمض المحيطات البيئية وخدمات النظام الإيكولوجي

المحيط هو أكبر بالوعة للكربون على كوكب الأرض، فهو يمتص حوالي 23% في المائة من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون السنوية الناتجة عن النشاط البشري، ويساعد في التخفيف من آثار تغير المناخ. على أن ثاني أكسيد الكربون المتتصس يتسبب في زيادة حموضة مياه البحر، الأمر الذي يدل عليه انخفاض في مستويات قوة الميدروجين (pH) بنسبة 26% في المائة منذ العصور قبل الصناعية. وبفعل تحمض المحيطات، تتعرض للخطر الشعاب المرجانية والأنواع الرئيسية الأخرى التي تعتبر قاعدة لسلسلة الغذاء البحري، كما يؤثر التحمس سلباً على خدمات النظم الإيكولوجية البحرية، بما في ذلك مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية وحماية السواحل والنقل والسياحة. وكلما زادت حموضة المحيطات، تتحفظ قدرها على امتصاص ثاني أكسيد الكربون من الغلاف الجوي وعلى التخفيف من تغير المناخ. وتُظهر المعلومات المستمدّة من بوابة جديدة لبيانات تحمس المحيطات زيادة في تقلب قوة الميدروجين (ارتفاع إلى 30-40% في المائة خلال السنوات الخمس الماضية) وفي حموضة المحيطات. وبحلول نهاية هذا القرن، من المتوقع أن ترتفع الحموضة بنسبة 100-150% في المائة، مما يؤثر على نصف الحياة البحرية جميعها.



بينما يتسع نطاق حماية البيئات البحرية، يكتسي أهمية حاسمة مدّ نطاق التغطية ليشمل مناطق التنوع البيولوجي الرئيسية

النسبة المتوسطة لكل منطقة من مناطق التنوع البيولوجي البحري الرئيسية التي تغطيها مناطق محمية، حسب المنطقة الجغرافية، ٢٠١٥ و٢٠١٩ و٢٠١٥ (نسبة مؤدية)

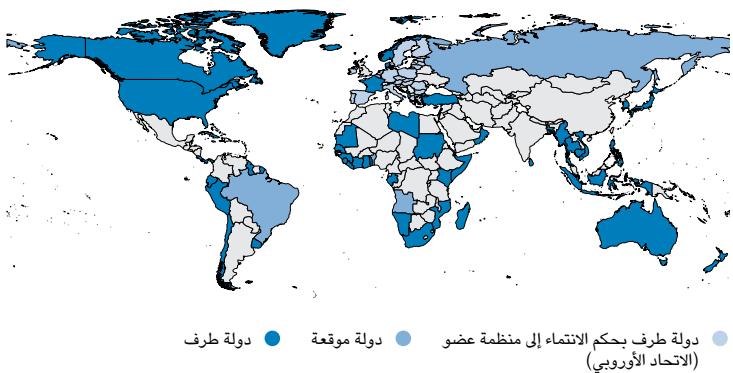


للم辯اط البحرية الحميمية أهمية حيوية للتنمية المستدامة للمحيطات. فهي تحمي الأنواع والأنظمة البيئية الضعيفة، وتحافظ على التنوع البيولوجي، وتقع المنازعات المحتملة بين المستخدمين، وذلك من خلال ترسيم الحدود لأنشطة معينة مسموح بها. وحتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩، غطت المناطق الحميمية أكثر من ١٧% في المائة (أو ٢٤ مليون كيلومتر مربع) من المياه الخاضعة للولاية الوطنية (الممتدة من صفر إلى ٢٠٠ ميل بحري من الشاطئ). ومنذ عام ٢٠١٠ زادت التغطية بشكل ملحوظ على مر السنين، لتترتفع فوق ضعفي ما كانت عليه.

ويجب أن تستمر شبكات المناطق الحميمية في التوسيع لزيادة تغطيتها لمناطق التنوع البيولوجي الرئيسية. وقد ارتفع متوسط النسبة المئوية العالمية لكل من مناطق التنوع المغطاة بمناطق حميمية من ٣٠,٥% في المائة في عام ٢٠٠٠ إلى ٤٤,٨% في المائة في عام ٢٠١٥ ثم إلى ٤٦,٠% في المائة في عام ٢٠١٩. وبينما يمثل هذا تقدماً كبيراً، فإن العديد من مناطق التنوع البيولوجي الرئيسية لا تتضمن إلا تغطية جزئية بمناطق الحميمية أو لا تتضمن أي تغطية لها على الإطلاق. ولا تزال أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية متخلفة عن الاتجاه الرئيسي بنسبة ٢٥,٤% في المائة و ٢٣,٧% في المائة على التوالي.

تعمل البلدان على كبح الصيد غير المشروع بموجب اتفاق دولي ملزم، ولكن هناك حاجة إلى مزيد من العمل المتضاد

الدول الأعضاء الأطراف في اتفاق تدابير دولة الميناء (حتى شباط/فبراير ٢٠٢٠)



يهدد الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم الاستدامة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية لمصائد الأسماك العالمية؛ كما أنه يعيق قدرة البلدان على إدارة مصادرها للأسماك بشكل فعال. ويعتبر اعتماد وتنفيذ الصكوك الدولية ذات الصلة مفتاحاً لکبح هذه الممارسة المدمرة، حتى ١٤ شباط/فبراير ٢٠٢٠، ارتفع عدد الأطراف في الاتفاق بشأن تدابير دولة الميناء - وهو أول اتفاق دولي ملزم يستهدف هذا النوع من الصيد تحديداً - إلى ٦٦ طرفاً (بما في ذلك الاتحاد الأوروبي)، بالمقارنة بعدد الأطراف البالغ ٥٨ طرفاً في العام السابق. واستناداً إلى تقاريرها الخاصة، أحرزت البلدان تقدماً جيداً بشكل عام في تنفيذ التدابير الموصى بها لمكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم. وفي عام ٢٠٢٠، حصل ما يقرب من ٧٥ في المائة من البلدان على درجة عالية فيما يتعلق بتنفيذها للصكوك الدولية ذات الصلة، مقارنة بما نسبته ٧٠ في المائة في عام ٢٠١٨. ولكن في حين أنه أحرز تقدماً مشهوداً، يتعين اتخاذ مزيد من الإجراءات العالمية المتضادرة لضمان أن الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم لم يعد يمثل تحدياً لاستدامة مصادر الأسماك في جميع أنحاء العالم.

لا يزال صغار الصيادين، الذين يساهمون بشكل كبير في اقتصادات البلدان النامية، مهمشين

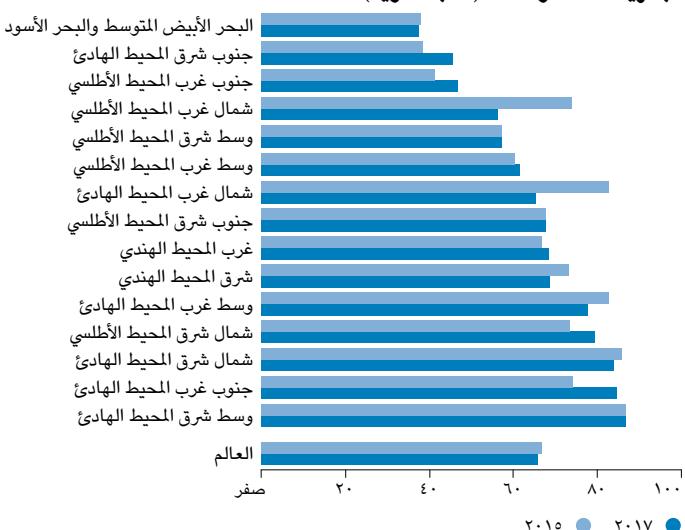
لا يزال صغار الصيادين بين أكثر منتجي الأغذية ت Kamiشاً، مع أكثر من نصف مجموع إنتاج مصادر الأسماك في البلدان النامية. علاوة على ذلك، تشير الدلائل إلى أن أزمةجائحة كوفيد-١٩ تؤثر بشكل سلبي بالفعل على سبل عيشهم، حيث أن الطلب العالمي على المأكولات البحرية يتضاءل وأن القيود على النقل تمنع الوصول إلى الأسواق. وفي الوقت نفسه، يؤدي صغار المتجدين دوراً حاسماً في توفير الغذاء للمجتمعات المحلية. ومن المهم أكثر من أي وقت مضى أن تدعم البلدان صغار صيادي الأسماك باعتبارهم مساهمين رئيسيين في توفير النظم الغذائية المستدامة. ويمكن تحقيق ذلك بتبني مبادرات محددة لتنفيذ الخطوط التوجيهية الطوعية المنفق عليها دولياً لضمان استدامة المصادر الصغيرة للأسماك في سياق الأمن الغذائي والقضاء على الفقر.

مصادف الأسماك المستدامة أهمية حيوية بالنسبة لسبل عيش المجتمعات المحلية في البلدان الأكثر حرماناً

لإدارة الأرصدة السمكية على نحو مستدام أهمية حاسمة لتسخير فوائد مصادر الأسماك وتربية الأحياء المائية للتخفيف من الفقر والجوع وسوء التغذية ولتوسيع النمو الاقتصادي. وفي السنوات الأخيرة، بقيت مساهمة المصادر المستدامة في الناتج المحلي الإجمالي العالمي عند حوالي ١٠,١ في المائة سنوياً، مما يعكس التفاعل بين اتجاهين متعارضين: القيمة المضافة المتزايدة باستمرار لقطاع مصادر الأسماك وتربية الأحياء المائية، والانخفاض المستمر في استدامة الأرصدة السمكية العالمية. وكانت مساهمة المصادر المستدامة في الناتج المحلي الإجمالي أعلى بشكل ملحوظ في الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة أوقيونوسيا وفي أقل البلدان نمواً، حيث تعتبر أنشطة الصيد حيوية بالنسبة للمجتمعات المحلية والشعوب الأصلية. ويبلغ متوسط نسبة مصادر الأسماك المستدامة في الناتج المحلي الإجمالي لمجموعي البلدان هاتين ١,٥٥ في المائة و ١,١١ في المائة، على التوالي، خلال الفترة ٢٠١٧-٢٠١١.

يمكن لا يكون وقف الهجمة على الأرصدة السمكية العالمية كافياً لتجنب انهيار بعض المصادر

نسبة الأرصدة السمكية الباقية ضمن المستويات المستدامة بيولوجياً، حسب المنطقة البحرية، ٢٠١٥ و ٢٠١٧ (نسبة مئوية)



انخفست نسبة الأرصدة السمكية ضمن المستويات المستدامة بيولوجياً من ٩٠,٠ في المائة عام ١٩٧٤ إلى ٦٦,٧ في المائة عام ٢٠١٥ وإلى ٦٥,٨ في المائة عام ٢٠١٧. وعلى الرغم من هذا التدهور المستمر، تباطأ معدل الانخفاض في السنوات الأخيرة. وفي حين أن ذلك يعتبر أمراً مشجعاً، إلا أنه لن يكون كافياً لمنع حدوث أخبار متوسط الأجل لبعض مصادر الأسماك العالمية ما لم يؤخذ على نطاق أوسع بتدابير لإعادة الأرصدة إلى مستويات مستدامة بيولوجياً.

وفي عام ٢٠١٧، استمر البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود على أدنى نسبة من الأرصدة التي يجري صيدها بمستويات مستدامة (٣٧,٥ في المائة)، وتلي ذلك منطقة جنوب شرق المحيط الهادئ (٤٥,٥ في المائة) وجنوب غرب المحيط الأطلسي (٤٦,٧ في المائة). وفي المقابل، سجلت مناطق شرق وسط المحيط الهادئ وجنوب غرب المحيط الهادئ وشمال شرق المحيط الهادئ أعلى نسبة (فوق ٨٣ في المائة). وفي حين أن جنوب غرب المحيط الهادئ شهد تحسناً بنسبة ١٠,٥ نقاط مئوية بالمقارنة بمستويات عام ٢٠١٥، فإن منطقتا شمال غرب المحيط الهادئ وشمال غرب المحيط الأطلسي شهدتا انخفاضاً كبيراً، بلغت نسبة ١٧,٣ و ١٧,٧ نقطة مئوية، على التوالي.



حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره،

وقف فقدان التنوع البيولوجي



العدبة والجبال. وتحرز البلدان تقدماً في تنفيذ المبادئ البرناجية والتشريعية والمحاسبية لحماية التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية. وللتمكن من إعادة البناء بشكل أفضل في أعقاب الجائحة العالمية، لا بدّ من تدعيم هذه المكاسب وتعزيزها. وتتصف بقدر مماثل من الأهمية الحاجة إلى تعزيز الوعي بالترابط بين الناس والعالم الطبيعي لضمان تعايش أكثر توازناً.

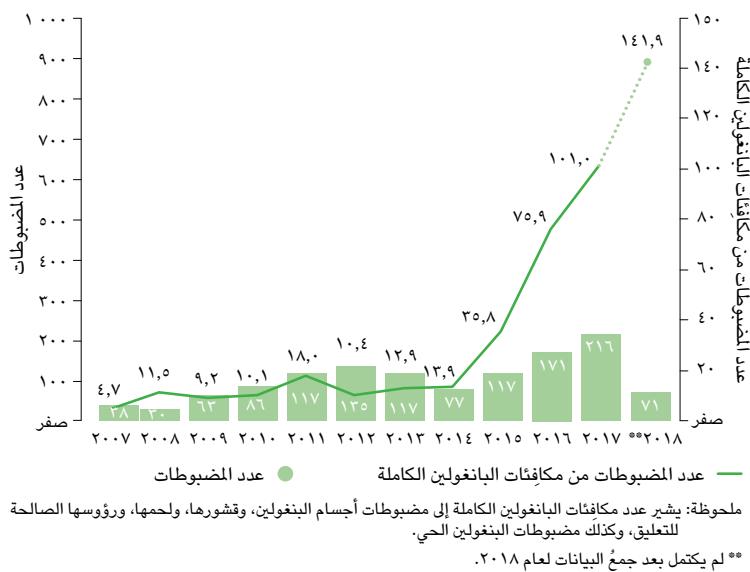
لا يسير حفظ النظم الإيكولوجية البرية باتجاه الاستدامة. ويستمر تراجع مناطق الغابات بمعدل ينذر بالخطر، ولا تتركز المناطق الحرجية في موقع معروفة بتتنوعها البيولوجي، ولا تزال أنواع مهددة بالانقراض. علاوة على ذلك، يعتبر ارتفاع معدل الجريمة ضد الحياة البرية، والتغيرات في استخدام الأراضي من قبل إزالة الغابات، والتعدي على الموارد، مسارات رئيسية لانتقال الأمراض المعدية الناشئة، بما في ذلك كوفيد-١٩، مما يهدد الصحة العامة والاقتصاد العالمي.

وبذل جهود شجاعة لعكس مسار هذه الأوضاع. وتشمل هذه الجهود التوسيع في الإداره المستدامة للغابات وتحقيق مكاسب في تغطية المناطق الحرجية للمناطق البرية ومناطق المياه

تعرّض الجريمة المركبة ضد الحياة البرية للخطر كلاً من أنواع الحيوان وصحة الإنسان، بما في ذلك من خلال تعريضهما للأمراض فتاكه جديدة

أن تعطل صحة الإنسان والتنمية الاقتصادية والأمن في مختلف أنحاء العالم، وهو ما نشهده الآن بشكل مباشر.

عدد المضبوطات من مكاففات البانغولين الكاملة (بالآلاف)، وعدد المضبوطات سنويًا، ٢٠١٨-٢٠٠٧



ملحوظة: يشير عدد مكاففات البانغولين الكاملة إلى مضبوطات أجسام البنغولين، وقوسها، ولحمها، ورؤوسها الصالحة للتعليق، وكذلك مضبوطات البنغولين الحي.

** لم يكتمل بعد جمع البيانات لعام ٢٠١٨.

خمسة وسبعين في المائة من الأمراض المعدية الناشئة، مثل أنفلونزا الطيور والإيبولا، هي أمراض حيوانية المصدر – أي أنها تنتقل من الحياة البرية إلى البشر. وبطأً هذا الانتقال من خلال الاتصال البشري بالحيوانات البرية المصابة وهو يميل إلى الحدوث عندما يتعدى السكان على الموارد الطبيعية ويمارسون أنشطة تعطل النظم الإيكولوجية، مثل الاتجار بأشكال الحياة البرية.

ويعتبر أكل النمل القشرى "البانغولين" الموجود في أفريقيا وأسيا – أكثر الثدييات البرية إنجاراً بما إطلاقاً على وجه الأرض. وهو من الحيوانات الوسيطة الرئيسية المشتبه بأنها نقلت الفيروس التاجي من الخنافيش البرية إلى الناس. وبيع لحم أكل النمل القشرى في الأسواق الرطبة التي تم تحديدها كموقع محتملة لقفز الفيروس التاجي إلى الإنسان.

ومنذ عام ٢٠١٤، تضاعف عشر مرات عدد المضبوطات من مكاففات البانغولين الكاملة المستخدمة في الاتجار على الصعيد العالمي. ولا يمثل هذا العدد إلا جزءاً صغيراً من الحيوانات التي تم قتلها. وخلال الفترة بين عامي ٢٠١٤ و٢٠١٨، تم ضبط ٣٧٠٠٠ من مكاففات البانغولين على مستوى العالم، مما يشير إلى الاتجار بالملاريين منها وقتلها، على الرغم من الحظر المفروض في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ على التجارة القانونية في جميع أنواع الشماشية. ويرد حالياً البانغولين المضبوط في المقام الأول من غرب ووسط أفريقيا وهو يوجه للأسواق الآسيوية.

ولا تكتفي الجرائم المركبة ضد الحياة البرية، مثل الصيد غير المشروع والاتجار بالبانغولين والحيوانات الأخرى، بتهديد صحة النظام الإيكولوجي والتنوع البيولوجي وحدهما، إذ يمكنها

يؤثر تدهور الأرض على بلدين الناس، ويدفع بالأنواع إلى الانقراض، ويكتف من تغيير المناخ

استخدام الأرضي الحركي الرئيسي لتدهورها، وهو أيضاً أحد المسارات الرئيسية لانتقال الأمراض المعدية الناشئة.

وبحلول أوائل عام ٢٠٢٠، كان ١٢٣ من البلدان قد التزمت بوضع غايات طوعية لتحقيق "حياد تدهور الأرضي" ، مما يمثل غاية عالمية تبنته خطة عام ٢٠٣٠. كما أقرَّ ٦٠ من البلدان هذه الغايات رسمياً. ومن شأن عكس الاتجاه الحالي في تدهور الأرضي ألا يؤدي إلى مجرد تحسين التنوع البيولوجي ورفاهية بلدين الناس فحسب، بل سيشهد أيضاً بصورة إيجابية في أزمة المناخ من خلال تدابير استصلاح الأرضي وحفظها وغير ذلك من تدابير إدارتها.

على الصعيد العالمي، تدهور خمس مساحة الأرض اليابسة (أكثر من ٢ بليون هكتار)، وهي مساحة تقارب حجم الهند والاتحاد الروسي مجتمعين. وبقوض تدهور الأرضي رفاه حوالي ٣,٢ بلايين من الناس، ويدفع بالأنواع إلى الانقراض، ويكتف من تغيير المناخ. وخلال الفترة بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٥، تُظهر الاتجاهات العالمية للغطاء الأرضي أن هناك خسارة صافية في فئات الأرضي الطبيعية وشيه الطبيعية. وقد نتجت هذه الخسائر عن عوامل مباشرة وغير مباشرة، تشمل فيما تشمل إزالة الغابات، والممارسات الزراعية غير المستدامة، والتلوّث الحضري، فضلاً عن حيازة الأرضي والفقر. ويعتبر التغير في نط

يَقِصرُ الْعَالَمُ عَنْ بَلوغِ غَایَاتِهِ عَامَ ٢٠٢٠ المُتَمَثَّلَةِ فِي وَقْفِ فَقْدَانِ التَّنوُّعِ الْبَيُولُوْجِيِّ، عَلَى الرَّغْمِ مِنْ تَحْقِيقِ بَعْضِ التَّقدِيمِ

محمية، ولا تغطي المناطق المحمية ٣١ في المائة منها إلا جزئياً. وعلاوة على ذلك، منذ عام ٢٠١٠، تباطأ بشكل كبير تزايد تغطية مناطق التنوع البيولوجي الرئيسية بالمناطق المحمية، مقارنة بالعقد السابق.

التنوع البيولوجي آخذ في التراجع بمعدلات تذر بالخطر

يمثل انفراط الأنواع أثراً لا رجعة فيه للنشاط البشري على البيئة، وهو يزعزع التوازن في الطبيعة ويزيد من هشاشة النظم الإيكولوجية ويضعف مقاومتها للمعطلات. وعلى الصعيد العالمي، ارتفعت مخاطر انفراط الأنواع بنسبة ١٠ في المائة تقريباً على مدى العقود الثلاثة الماضية، وشهد مؤشر القائمة الحمراء تراجعاً من ٨٢ في عام ١٩٩٠ إلى ٧٥ في عام ٢٠١٥ وإلى ٧٣ في عام ٢٠٢٠ (تشير القيمة ١ في القائمة الحمراء إلى عدم وجود أنواع معرضة لخطر الانفراط في المستقبل القريب، بينما تشير القيمة صفر إلى أن جميع الأنواع قد انقرضت). ويترجم ذلك إلى أكثر من ٣١٠٠ نوع مهدد بالانفراط، مما يعزى في المقام الأول إلى فقدان الموارد بسبب الزراعة غير المستدامة، وإزالة الغابات، والمحاصد والتجارة غير المستدامة، والأنواع الدخيلة المغيرة. وإذا استمرت الاتجاهات الحالية، فإن مؤشر القائمة الحمراء سينخفض إلى ٧٠، أو حتى إلى أقل من ذلك، بحلول عام ٢٠٣٠. وسيطلب تحذير هذه العتبة الخطيرة تنفيذ استجابة طارئة مخصصة لحماية الأنواع المهددة بشدة بالانفراط وتقليل مخاطر الانفراط التي تحرّكها الزراعة والصناعة والتجارة والقطاعات الأخرى. وبهدف إطار التنوع البيولوجي لما بعد عام ٢٠٢٠ إلى المبوط بمعنى فقدان التنوع البيولوجي، بحيث يمكن إيقاف مخاطر الانفراط أو عكس اتجاهها بحلول عام ٢٠٣٠. ووضع التنوع البيولوجي على مسار يحقق التعافي بحلول عام ٢٠٥٠.

مؤشر القائمة الحمراء لبقاء الأنواع، ١٩٩٣-٢٠٢٠، وتوقعات الفترة ٢٠٢١-٢٠٣٠ (على أساس استقراء المؤشر العالمي ضمن سيناريو استمرار الوضع المعتمد)



يصادف عام ٢٠٢٠ الموعد النهائي المحدد لخمس من الغايات المتصلة بالتنوع البيولوجي بموجب المدفوع ١٥. غير أن من المرجح، استناداً إلى التقدم الحالي، لا يتم تحقيق معظم هذه الغايات بحلول ذلك الموعد. وقد التزمت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، في المنتدى السياسي الربيعي المستوى في عام ٢٠١٩، بأن "... تحافظ على سلامه خطوة ٢٠٣٠، بما في ذلك بضمان اتخاذ تدابير طموحة ومتواصلة لبلوغ غايات أهداف التنمية المستدامة التي تصل مع عام ٢٠٢٠ إلى موعدها النهائي".

لا تزال خسائر الغابات مرتفعة، على الرغم من الجهود المتزايدة لإدارتها بشكل مستدام

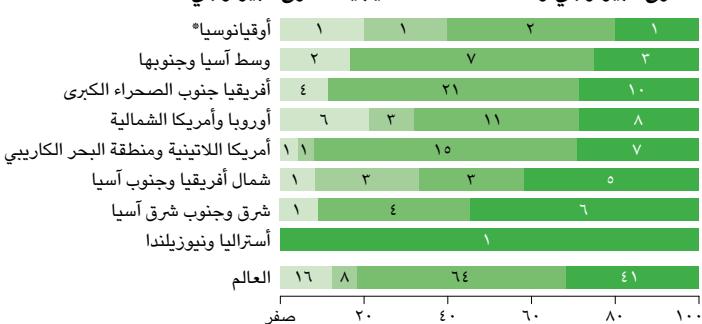
تستمر مساحة الغابات في العالم في التقلص، وإن بوتيرة أبطأ بعض الشيء من وتيرتها في العقود السابقة. وخلال الفترة بين عامي ٢٠١٥ و٢٠٢٠، قدر المعدل السنوي لإزالة الغابات بنحو ١٠ ملايين هكتار، مما يمثل انخفاضاً من معدلها الذي كان قد بلغ ١٢ مليون هكتار في الفترة بين عامي ٢٠١٠ و٢٠١٥. وترجع نسبية الغابات على الصعيد العالمي من ٣١,٩ في المائة في عام ٢٠٠٠ إلى ٣١,٢ في المائة في عام ٢٠٢٠. ويمثل ذلك خسارة صافية تکاد تبلغ ١٠٠ مليون هكتار، مما يرجع في المقام الأول إلى التوسيع الزراعي. وتعني خسارة هذه الغابات اختفاء سبل العيش في المجتمعات الريفية، وزيادة انبعاثات الكربون، وانخفاض التنوع البيولوجي، وتدهور الأرضي. وفي حين أن خسائر الغابات لا تزال مرتفعة، فإن بيانات عام ٢٠٢٠ تشير إلى أن نسبة الغابات في المناطق المحمية والخاضعة لخطط الإدارة الطويلة الأجل، وكذلك مناطق الغابات المعتمدة، زادت أو ظلت مستقرة، سواء في العالم ككل أو في معظم مناطق العالم. واليوم، من أصل ٤٠,٦ بلايين هكتارات الغابات، يخضع أكثر من النصف لخطط الإدارة. بالإضافة إلى ذلك، فإن حصة الغابات المخصصة في المقام الأول لحماية التربة والمياه آخذة في الازدياد، إذ أنها ارتفعت خصوصاً خلال العقد الماضي.

يخضع أقل من نصف مناطق التنوع البيولوجي الرئيسية للحماية، بينما تباطأ التقدم إلى حد كبير في هذا المجال

في عام ٢٠٢٠، لم تشمل المناطق المحمية، في المتوسط، سوى ٤٤ في المائة من كل منطقة رئيسية للتنوع البيولوجي من الأرض اليابسة ٤١ في المائة من كل منطقة رئيسية للتنوع البيولوجي من المياه العذبة، أي بزيادة حوالي ١٢ إلى ١٣ نقطة مئوية منذ عام ٢٠٠٠. على أن غالبية مناطق التنوع البيولوجي الرئيسية، سواء من الأرض اليابسة أو من المياه العذبة كانت تغطيتها بالمناطق المحمية إما منقوصة أو معدومة. وعلى سبيل المثال، وفقاً لبيانات عام ٢٠١٨، تم تحديد مناطق التنوع البيولوجي الرئيسية في نقاط التنوع البيولوجي الساخنة لـ ٢١ في المائة من جميع الأنواع المهددة عالمياً المدرجة على القائمة الحمراء لدى الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة. غير أن ١٣ في المائة فقط من هذه المواقع تقع بالكامل ضمن مناطق

لا يقع إلا ثلث البلدان على المسار الصحيح لتحقيق غاياتها الوطنية المتعلقة بالتنوع البيولوجي

التقدم المحرز نحو تحقيق الغايات الوطنية المحددة وفقاً للهدف ٢ من أهداف آيتishi للتنوع البيولوجي وفقاً للخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي ٢٠٢٠-٢٠١١



- تحقق تقدم نحو تحقيق الغايات، ولكن ليس بالقدر الكافي
- على المسار الصحيح لبلوغ الغاية الوطنية أو تجاوزها
- لم يحرز أي تقدم، أو هناك ابتعاد عن تحقيق الغاية الوطنية

إدراكاً لأهمية التنوع البيولوجي في دعم الاقتصادات، وإنتاج الأغذية، وصحة الإنسان، فإن كثيراً من خطط التنمية الوطنية والداخلية ونظم المحاسبة والإبلاغ الوطنية أدرجت القيم التي تعكسها المعاهدات والخطط الاستراتيجية الدولية بشأن التنوع البيولوجي. وحتى كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠، قدم ١٢٩ من الأطراف (بما في ذلك الاتحاد الأوروبي) تقاريرها الوطنية السادسة بموجب اتفاقية التنوع البيولوجي، وأجرى ١١٣ من الأطراف تقييماً للتقدم المحرز نحو الغايات الوطنية المحددة وفقاً للهدف ٢ من أهداف آيتishi للتنوع البيولوجي. ويسير نحو ٢٢ في المائة من الأطراف على المسار الصحيح لبلوغ غايتها الوطنية أو تجاوزها؛ وقد أحرز ٥٠ في المائة منها تقدماً، ولكن ليس بالقدر الكافي لبلوغ الغايات بحلول عام ٢٠٢٠؛ كما أفاد ٧ في المائة من الأطراف إما أنها لا تحرز أي تقدم، أو أنها تبتعد عن تحقيق غايتها.

* باستثناء أستراليا ونيوزيلندا.



و شاملة للجميع على جميع المستويات

لا تزال التنمية المستدامة مهددة بالنزاع وانعدام الأمن وضعف المؤسسات ومحدودية الوصول إلى العدالة. وفي عام ٢٠١٩، تجاوز عدد الأشخاص المهاجرين من الحرب والاضطهاد والنزاع ٧٩,٥ مليون شخص، وهو أعلى مستوى تم تسجيله منذ بدء جمع هذه الإحصاءات بشكل منهجي. ولا يزال طفل واحد من بين كل أربعةأطفال محروماً من الهوية القانونية بسبب عدم تسجيل ولادته، مما يحد غالباً من قدرته على ممارسة الحقوق في مجالات أخرى. وتحددجائحة كوفيد-١٩ بضمخيم أوجه المهاشة واستغلالها في جميع أنحاء العالم. وفي آذار/مارس ٢٠٢٠، أطلق الأمين العام نداء من أجل وقف عالمي فوري لإطلاق النار

في كل يوم، تقتل النزاعات المسلحة ١٠٠ مدني - بينهم نساء وأطفال

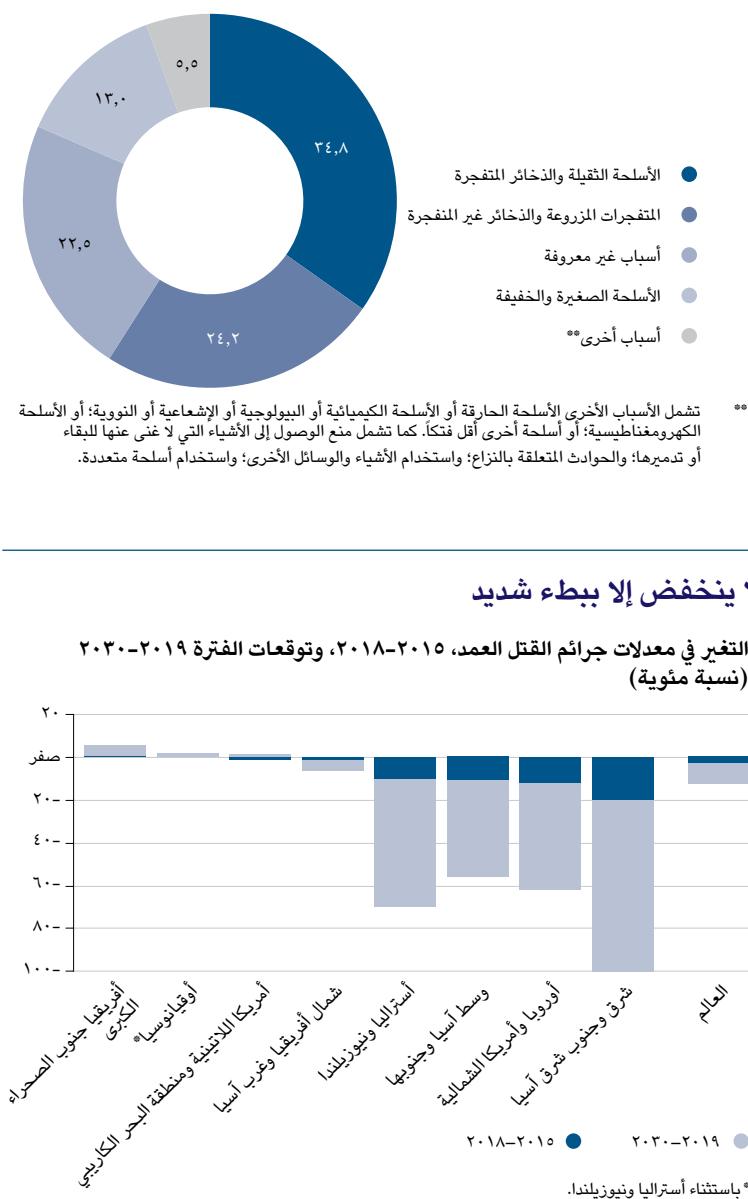
يموجب القانون الدولي، يجب حماية المدنيين في النزاعات المسلحة. ومع ذلك، سجلت الأمم المتحدة ما لا يقل عن ١٠٦٨٠٦ من القتلى المدنيين في ١٢ من أكثر النزاعات المسلحة دموية في العالم بين عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٧. وهذا يعني مقتل ١١٩ من أصل كل ١٠٠٠ مدني من السكان كل عام؛ ومن بين القتلى، تبلغ نسبة النساء والأطفال ١ من كل ٨. وقد تنتج معظم حالات سقوط المدنيين عن استخدام الأسلحة الثقيلة والذخائر المتفجرة، تليها المتفجرات المزروعة والذخائر غير المنفجرة. وفي عام ٢٠١٩، قتل أو جرح أكثر من ٢٠٠٠ مدني في ١٠ نزاعات، ولا يمثل هذا الرقم إلا جزءاً بسيطاً من المجموع الفعلي.

ويترافق خطر كوفيد-١٩ في حالات النزاع المسلح، حيث يدمّر القتال النظم الصحية، ويشرد النازحين ويجبرهم على العيش في أحوال مكتظة لا يحصلون فيها على الخدمات الأساسية إلا بشكل هامشي، إن حصلوا عليها أصلاً. ويمكن إلى حد كبير تقليل معاناة المدنيين الرهيبة إذا احترمت أطراف النزاع القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان. ويتعين فعل المزيد لمنع النزاعات الجارية والحدّ منها وحلّها.

هناك حاجة إلى جهود أقوى للحد من المعدل العالمي لجرائم القتل، فهو لا ينخفض إلا ببطء شديد

انخفاض المعدل العالمي لجرائم القتل العمد بيضاء - من ٦,٨ لكل ١٠٠٠٠ من السكان في عام ٢٠١٨ إلى ٥,٩ في عام ٢٠١٥ و ٥,٨ في عام ٢٠١٤ . وهذا يعني سقوط ما يقرب من ٤٤٪ من ضحايا جرائم القتل في جميع أنحاء العالم كل عام (٨١) في المائة من المذكور في المائة من الإناث . ويتنمي ثالثاً ضحايا جرائم القتل لمنطقة أفريقيا جنوب الصحراء (٩٦٪ في المائة) وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (٣٣٪ في المائة) . وإحداث الكبري (٣٦٪ في المائة) . خفض كبير في جميع أشكال العنف، هناك حاجة إلى جهود أكبر لخفض المعدل العالمي لجرائم القتل . أما إذا استمرت اتجاهات الفترة ٢٠١٨-٢٠١٥ على حالها، فإن المعدل لكل ١٠٠ من السكان في عام ٢٠٣٠ سيكون حوالي ٥,٢ في عام ٢٠٣٠، أي بالانخفاض إجمالي بحوالي ١٢٪ في المائة.

وقد كان للسياسات التي اعتمدتها الحكومات بسبب جائحة كوفيد-١٩ تأثيرات متباينة على انتشار جرائم القتل في مختلف البلدان. وتشير الاتجاهات إلى أن إجراءات الإغلاق تكاد لا يؤثر على معدلات العنف في بلدان أمريكا اللاتينية التي لديها مستويات مرتفعة من جرائم القتل، غير أن إجراءات الإغلاق المشددة في البلدان الأوروبية التي لديها مستويات منخفضة من جرائم القتل أحدثت، على ما يليه، انخفاضاً كبيراً في معدلات العنف.



يُتعرض الأطفال بانتظام لأشكال متعددة من العنف، وكثير منها غير معترف بها وغير مبلغ عنها

العنف الجنسي، وهو واحد من أكثر انتهاكات حقوق الطفل إثارة للجحود، وعلى نطاق واسع، لا يبلغ عن هذا العنف. كما أن الأفقار إلى بيانات قابلة للمقارنة يجد من فهم الحجم الكامل لهذه المشكلة. وفي أكثر بقليل من بلد واحد من كل ٤ بلدان لديها بيانات قابلة للمقارنة، أبلغ ٥ في المائة على الأقل من النساء بين ١٨ و٢٩ سنة من العمر عن تعرضهن للعنف الجنسي في مرحلة الطفولة.

إن أثر جائحة كوفيد-١٩ على مخاطر تعرض الأطفال للعنف والاستغلال بسبب عمليات الإغلاق وما يرتبط بها من غلق المدارس، والتي أثرت على غالبية الأطفال في العالم كله، لا يزال غير معروف إلى حد كبير. وقد شهد بعض البلدان ارتفاعاً في التقارير حول ارتكاب عنف ضد الأطفال في المنزل. بالإضافة إلى ذلك، قد يؤدي استخدام الإنترنت للتعلم عن بعد إلى زيادة تعرض الأطفال للتسلط عليهم من خلال الإنترت، وإلى السلوك المخفي بالمخاطر على الإنترت، والجرائم عبر الإنترت.

ويمكن أن تترتب على جميع أشكال العنف هذه آثار مدمرة تستمر طوال الحياة وتقع على ملايين الأطفال في جميع أنحاء العالم. وهناك حاجة إلى إجراءات عاجلة للتزويع لحلول فعالة لحماية الطفل والاستثمار فيها.

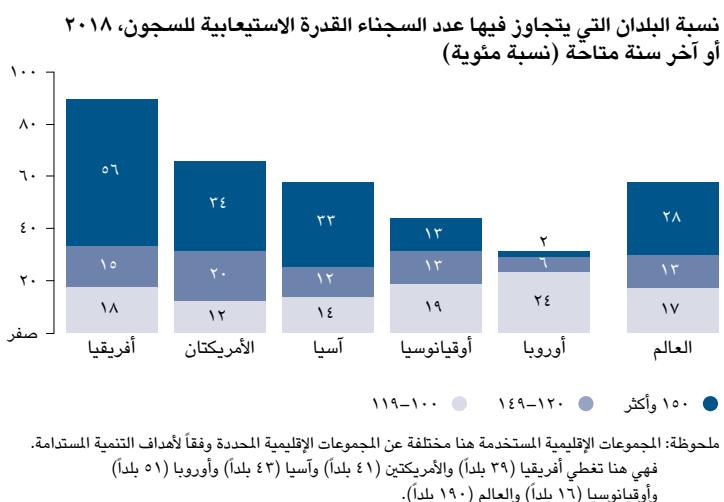
يتعرض الأطفال لأشكال مختلفة من العنف - منها العقاب البدني والاعتداء النفسي والاتجار والعنف الجنسي.



تنتشر أشكال التأديب العنيفة على نطاق واسع، وذلك على الرغم من أنها الضار، وهو أمر يستمر طويلاً. وقد تعرض ما يقرب من ٨ من أصل كل ١٠أطفال بين السنة الواحدة و ٤ سنة من العمر لشكل ما من أشكال الاعتداء النفسي وأو العقاب البدني في المنزل في الشهر السابق في ٦٩ بلد (معظمها من البلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل) لديها بيانات متاحة للفترة بين عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٩.

يعتبر **الاتجار بالأطفال** مشكلة عالمية ترتبط في الغالب بالاستغلال الجنسي ولكن أيضاً بالعمل القسري. وفي عام ٢٠١٦، كان الأطفال يمثلون ما يقارب ثلث ضحايا الاتجار المكتشفين في جميع أنحاء العالم (٢٢ في المائة كانوا من الفتيات و ٧ في المائة من الفتيان). ويستمر وجود مجالات واسعة للإفلات من العقاب على هذه الجريمة، مع أن لدى معظم البلدان تشريعات شاملة ضد الاتجار بالأشخاص. على أن عدد الإدانات بدأ يرتفع في الآونة الأخيرة استجابة لزيادة الكشف عن هذه الجريمة.

يعتبر التعرض لعدوى كوفيد-١٩ واحداً من كثير من الأحوال الإنسانية التي يواجهها المسجونون، الذين يقبعون في السجون غالباً دون صدور أحكام ضدهم



ينبغي أن يضمن مبدأ وصول الجميع إلى العدالة إجراء محاكمة عادلة في غضون فترة زمنية قصيرة بشكل معقول. على أن ٣١ في المائة من السجناء في جميع أنحاء العالم محتجزون دون أن يصدر أي حكم عليهم بارتكاب جريمة - وهذه النسبة لم تتحسن منذ عام ٢٠٠٥. وعلى مدى السنوات الثلاث الماضية، سجلت زيادات كبيرة في جميع مناطق آسيا وفي أوقانيا.

ولا يزال اكتظاظ السجون يمثل مشكلة خطيرة في كثير من البلدان، وهو يؤدي غالباً إلى أحوال لإنسانية، وانتهاك لحقوق الإنسان، وإلى العنف بين السجناء، وانخفاض فرص إعادة التأهيل. كما يتسبب الاكتظاظ بتسريع انتشار جائحة كوفيد-١٩ في مراكز الاعتقال والسجون في جميع أنحاء العالم بسبب ضيق الأماكن، والنقص المتكرر في معدات الحماية، وعدم الحصول على الرعاية الصحية الكافية. ومن أصل ١٩٠ بلداً لديها بيانات متاحة في جميع أنحاء العالم، كان عدد نزلاء السجون يتجاوز قدرة السجون الاستيعابية لدى ما يقارب ٦٠ في المائة منها؛ وفي ١٣ في المائة من البلدان كان عدد نزلاء السجون يتجاوز قدرة السجون الاستيعابية بنسبة تتراوح بين ١٢٠ في المائة و ١٤٩ في المائة، وفي ٢٨ في المائة منها كان عدد النزلاء يتجاوز القدرة الاستيعابية بنسبة ١٥٠ في المائة أو أكثر.

أصبح لدى المزيد من البلدان الآن قوانين تتعلق بحرية المعلومات، على أن الممكن تعزيز تنفيذها

يعتبر الحق في المعلومات التي تحافظ بها السلطات العامة جزءاً أساسياً من حرية التعبير ويعمل كآلية لدعم انفتاح الحكومات ومساءلتها بالإضافة إلى تعزيز التمكين والمساواة بين جميع الفئات الاجتماعية. ويجري إثراز تقدم في ضمان هذا الحق من خلال سياسات وقوانين ملزمة. وقد اعتمد ١٢٧ بلداً هذه القوانين حتى الآن، كما اعتمد ما لا يقل عن ٢٧ بلداً ضمانات لهذا الحق منذ عام ٢٠١٤. ومع ذلك، ومن أصل ٧٣ من السلطات العامة التي شملها الاستقصاء، لم يقدم إلا ٥٨ في المائة منها تدريباً متخصصاً على الحق في المعلومات للعاملين في حقل المعلومات لديها. كما قامت نسبة مماثلة من البلدان بنشر مبادئ توجيهية خاصة بالطلبات المقدمة من الجمهور العام. وتشير نتائج الاستقصاء إلى أن هيئات الرقابة والاستئناف (وليس المبيعات المتعددة الأغراض) يجب أن تشكل العناصر الأساسية في إنفاذ قانون الوصول إلى المعلومات، وفي الكيانات المتخصصة في هذا الميدان.

كثيراً ما يكون المدافعون عن حقوق الإنسان والصحفيون والنقابيون مستهدفين بالهجمات العنيفة

في جميع المناطق، يُستهدف الأشخاص الذين يدافعون عن حقوق الإنسان وحربيات الآخرين الأساسية بالهجمات العنيفة. وخلال الفترة بين عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٩، سجلت الأمم المتحدة ما لا يقل عن ١٩٤ حالة قتل و ١٠٦ حالات اختفاء قسري لمدافعين عن حقوق الإنسان وصحفيين ونقابيين في ٨١ بلداً، وقد وقع أكثر من نصف حالات القتل في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وفي عام ٢٠١٩، تم الإبلاغ عن ٣٥٧ حالة قتل و ٣٠ حالة اختفاء قسري في ٤٧ بلداً. وفي حين أن حصيلة عام ٢٠١٩ تشكل أقل عدد من حالات قتل الصحفيين سنوياً منذ أكثر من عقد، فإن الصحفيين يتعرضون بشكل متزايد لاعتداءات كلامية وحسدية في سياق عملهم، بما في ذلك اعتداءات عبر الإنترت. ويتعرض الصحفيين بشكل خاص للمضايقة عبر الإنترت. ويتشدد هذا الاتجاه بفعل الارتفاع الملحوظ في الخطاب العدائي الواسع الانتشار الموجه ضد وسائل الإعلام والصحفيين.

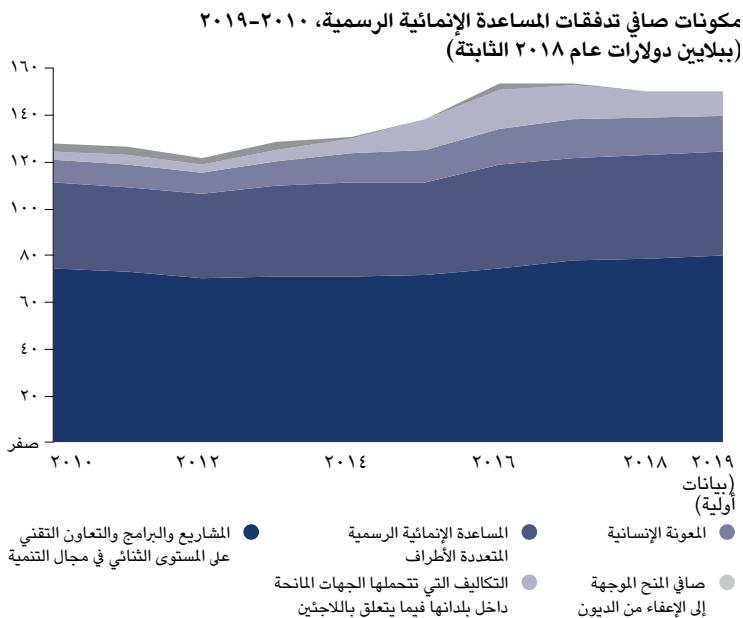
تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة



كوفيد-١٩ مشاركة جميع الحكومات والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والمواطنين العاديين في مختلف أنحاء العالم. ويكتسي تعزيز العمل المتعدد الأطراف والشراكة العالمية الآن أهمية أكبر من أي وقت مضى.

اتسم الدعم المقدم لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة بالثبات ولكنه عان من المهاشة وأكنته تحديات كبيرة متواصلة. ولا تزال الموارد المالية شحيحة، وتترابط التوترات في ميدان التجارة، كما يُفتقر إلى بيانات حاسمة الأهمية. وتحدد جائحة كوفيد-١٩ الآن ما تحقق في الماضي من إنجازات، حيث من المتوقع أن تنخفض التجارة، والاستثمار الأجنبي المباشر، والتحويلات العالمية. ويدو أن الجائحة تسعي الاتجاهات الحالية نحو تفكيك سلاسل القيمة العالمية. على أن إحدى النقاط المضيئة القليلة في هذا الوقت تمثل في تزايد استخدام التكنولوجيا مع اندفاع الناس إلى الإنترنت للعمل والتسوق والتواصل مع الآخرين، ولكن حتى هذا يلفت الانتباه إلى الثغرة الرقمية التي لا تزال هائلة. ويطلب احتواء جائحة

يقول المانحون الرئيسيون إنهم سيعملون جادين على حماية ميزانيات المساعدة الإنمائية الرسمية، حتى في الوقت الذي يقلب فيه الفيروس التاجي الاقتصاد العالمي عاليه سالفه



بلغ صافي تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية التي تقدمها البلدان الأعضاء في جنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ٤١٤,٧ بليون دولار في عام ٢٠١٩، مما يعني أن المساعدة بقيت تقريباً بنفس المستوى الذي كانت عليه في عام ٢٠١٨، ولكن مع زيادة في حصة البلدان الأكثر حرماناً. وقد ارتفع صافي المساعدة الشنائية المقدمة لأفريقيا وأقل البلدان نمواً بنسبة ١,٣ في المائة (٣٧ بليون دولار) و٢,٦ في المائة (٣٣ بليون دولار)، على التوالي، بالقيمة الحقيقة بالمقارنة بعام ٢٠١٨.

وبلغ متوسط التمويل الميسر المقدم لقطاع الصحة من جميع الجهات المالحة ٢٦ بليون دولار سنوياً بالقيمة الحقيقة بين عامي ٢٠١٦ و٢٠١٨. وفي عام ٢٠١٨، قدمت الولايات المتحدة والصندوق العالمي ومؤسسة بيل وميليندا غيتيس أكثر من نصف هذا المجموع، إذ كانت حصة كل من هذه الجهات بلغت ٨,٦ بليون ٢٠١٨ و٣,٣ بليون ٢٠١٧ دولار من الدولارات، على التوالي. وبلغ إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية الموجهة للأمراض المعدية ٦ بليون دولار.

ولطالما كانت المساعدة الإنمائية الرسمية مصدرًا للتمويل يخفف من الآثار المباشرة للأزمات، ويع垦 أن تكون جزءاً هاماً من الاستجابة العالمية لهذه الجائحة. ومع ذلك، يمكن أن يؤدي حجم الأزمة المائل إلى الضغط على ميزانيات المساعدة من الجهات المالحة، على الرغم من إصدار جنة المساعدة الإنمائية بياناً في ٩ نيسان/أبريل ٢٠٢٠ يفيد بأن الأعضاء "سيعملون جادين على حماية ميزانيات المساعدة الإنمائية الرسمية".

بعد بلوغ التحويلات قمة جديدة، من المتوقع أن تشهد انخفاضاً مذهلاً في عام ٢٠٢٠

تشير التقديرات إلى أن تدفقات التحويلات إلى البلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل بلغت ٥٥ بليون دولار في عام ٢٠١٩. وقد تجاوزت التحويلات المساعدة الرسمية بمقدار ثلاثة أضعاف منذ منتصف التسعينيات. وفي عام ٢٠١٩، تجاوزت التحويلات حتى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل. على أن نمو التحويلات تباطأ لتصل نسبته إلى ٤,٧ في المائة في ٢٠١٩ مقارنة بنسبة قوية بلغت ٨,٦ في المائة في العام السابق.

ومن المتوقع أن تنخفض التحويلات العالمية بنحو ٢٠ في المائة في عام ٢٠٢٠ بسبب جائحة كوفيد-١٩ والإغلاق الذي تسببت به، وهو انخفاض يغير أكبر ما سجله التاريخ الأحدث. ويرجع ذلك في المقام الأول إلى انخفاض أجور العمال المهاجرين ومستويات عملائهم، إذ أنهم أكثر ميلاً إلى التعرض للخطر من غير المهاجرين عندما تنزل الأزمات الاقتصادية بالبلدان المضيفة. ومن المتوقع أن تنخفض التحويلات إلى البلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل - مع أنها شريان الحياة الاقتصادية لكثير من الأسر الفقيرة - بنسبة ١٩,٧ في المائة في عام ٢٠٢٠، لتصل إلى ٤٤٥ بليون دولار.

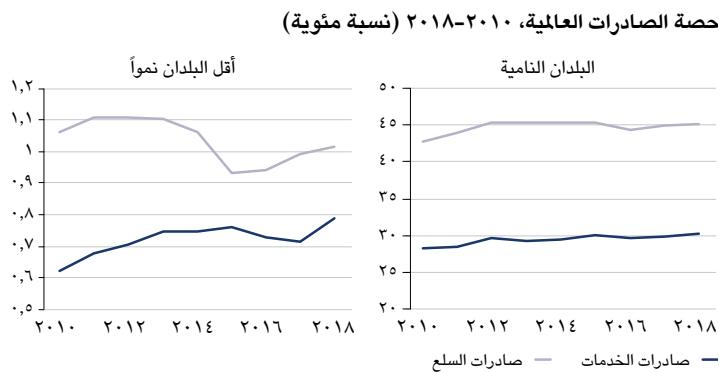
من المرجح أن تتأثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة وسلال القيمة العالمية بأزمة الفيروس التاجي

حافظ الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي في الاقتصادات النامية على مستوى في عام ٢٠١٨. وارتفع بنسبة ٢ في المائة ليصل إلى ٧٠٦ بليون من الدولارات، ولكن مع وجود تباين كبير بين المناطق. فقد سجلت البلدان النامية في آسيا، وهي بالفعل أكبر منطقة متقدمة للاستثمار الأجنبي المباشر، ارتفاعاً بنسبة ٤ في المائة ووصلت إلى ٥١٢ بليون دولار في عام ٢٠١٨، وحدث هذا النمو في جميع المناطق دون الإقليمية. كما زاد الاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا بنسبة ١١ في المائة ليصل إلى ٤٦ بليون دولار، ولكنه يبقى دون المتوسط السنوي للسنوات العشر الماضية (حوالى ٥٠ بليون دولار). وبلغ إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ١٤٧ بليون دولار في عام ٢٠١٨، مما يشكل انخفاضاً بنسبة ٦ في المائة بعد الزيادة التي طرأت في عام ٢٠١٧.

ومن المتوقع أن ينخفض الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة تصل إلى ٤٠ في المائة في عام ٢٠٢٠، نتيجة لتأخر في الاستثمار نجم عن الصدمة التي أصابت الطلب العالمي، ثم بنسبة أخرى تتراوح بين ٥ و١٠ في المائة في عام ٢٠٢١. ويمكن لهذه الجائحة أن تسرع الاتجاهات العالمية التي ظهرت تفكك سلاسل القيمة العالمية وإعادة العمليات التجارية من الخارج إلى بلدانها الأصلية، مدفوعة برغبة الشركات المتعددة الجنسيات في جعل سلاسل التوريد أكثر مرنة.

من المتوقع أن تنخفض التجارة العالمية في وقت تكافح فيه أقل البلدان نمواً لبناء حصتها من الصادرات

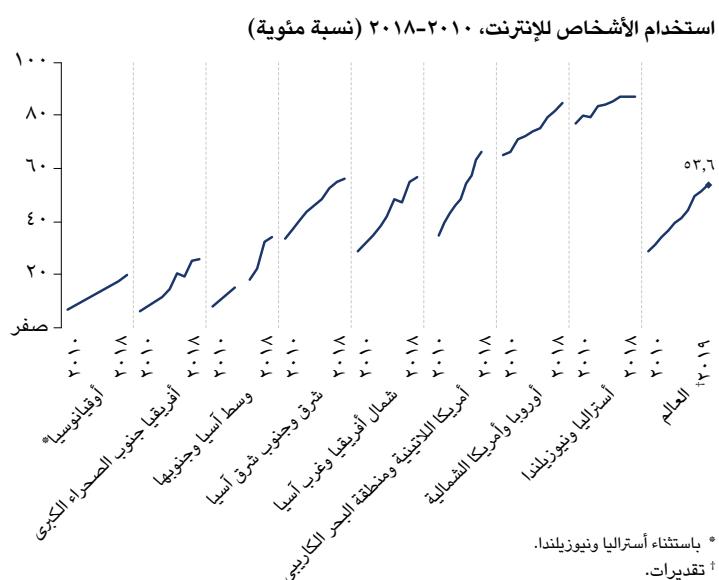
المائة في عام ٢٠١٨. على أن المشاركة لا تزال مرکزة في عدد قليل من الاقتصادات، لا سيما في البلدان الآسيوية، حيث يكافح معظم أقل البلدان نمواً الأخرى لتصدير الخدمات دولياً.



من المتوقع أن تنخفض التجارة العالمية للبضائع بنسبة ١٣ إلى ٣٢ في المائة في عام ٢٠٢٠ نتيجة لجائحة كوفيد-١٩. وقد انخفضت الرسوم الجمركية المرجحة بالتجارة من ٢,٢ في المائة في عام ٢٠١٧ إلى ما متوسطه ٢,١ في المائة في جميع أنحاء العالم في عام ٢٠١٨. وبلغت الرسوم الجمركية التفضيلية التي قدمتها أعضاء منظمة التجارة العالمية والتي وفرت أمثلات الأفضليات من جانب واحد مستوى متخصصاً متوسطه ١,١ في المائة، سواء للبلدان النامية أو لأقل البلدان نمواً. ويمكن أن تؤدي صعوبات الامثال لشروط المعاملة التفضيلية – وتزايد عدد الاتفاques التجارية بين البلدان المتقدمة النمو – إلى تضييق نافذة الفرص التي تتيحها هذه المعدلات لمصادر البلدان النامية.

وكانت حصة صادرات أقل البلدان نمواً في التجارة العالمية للبضائع أعلى بالكاد من ١ في المائة في عام ٢٠١٨، أي بزيادة طفيفة عن عام ٢٠١٧. ويعني ذلك أنها بقيت على نفس المستوى تقريباً منذ ١٠ سنوات، وهو مستوى يظل بعيداً عن الغاية المحددة بالمساعدة بحلول عام ٢٠٢٠. أما حصة الصادرات العالمية في خدمات أقل البلدان نمواً فقد بلغت ٠,٨ في

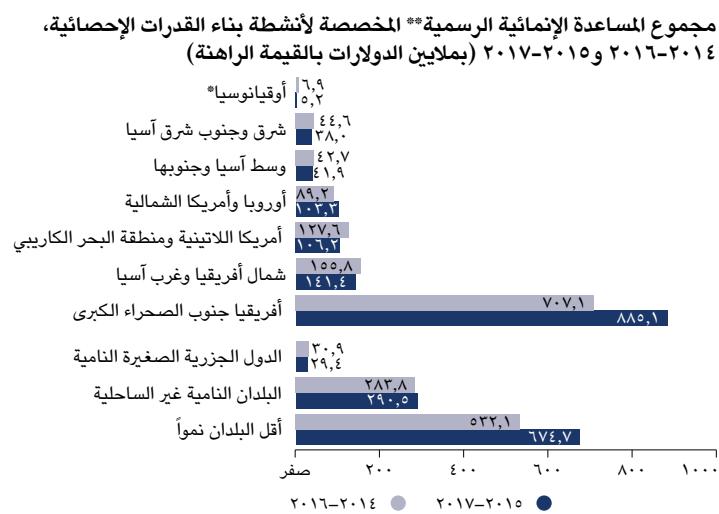
أصبحت الإنترن特 ضرورية الآن لمارسة كثير من الأنشطة اليومية، ولكن نصف سكان العالم لا يزالون غير متصلين بالشبكة العالمية



أثناء الإغلاقات الناجمة عن جائحة الفيروس التاجي، يضطر كثير من الناس إلى الاعتماد على الإنترنط في أنشطتهم اليومية، بما في ذلك العمل من المنزل، وتلقي الدروس عبر الإنترنط، والتسوق، والتواصل الاجتماعي. ومع ذلك، فإن ما يقارب نصف سكان العالم خاصة في البلدان الفقيرة، ليسوا متصلين بالشبكة العالمية. وحتى نهاية عام ٢٠١٩، كان ٥٣,٦ في المائة من الناس (٤,٤ بلايين شخص) يستخدمون الإنترنط، مع وجود تفاوت واسع بين المناطق. وفي عام ٢٠١٨، كان ٢٠ في المائة فقط من سكان أوقيانيا (باستثناء أستراليا ونيوزيلندا) و ٢٦ في المائة فقط من سكان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى يستخدمون الإنترنط، وذلك مقابل ٨٤ في المائة من سكان أوروبا وأميركا الشمالية و ٨٧ في المائة من سكان أستراليا ونيوزيلندا.

وقد تضاعفت تقريباً اشتراكات النطاق العريض الثابت خلال العقد الماضي – من ٧,٦ لكل ١٠٠ شخص في عام ٢٠١٠ إلى ١٤,٩ في عام ٢٠١٩. وفي ذلك العام، فاق عدد خطوط النطاق العريض الثابت (١,١ بلايون) عدد خطوط الهاتف الثابت (٩٣١ مليون). وكان لدى البلدان المتقدمة النمو ٦٣,٦ اشتراكاً لكل ١٠٠ شخص في عام ٢٠١٩، بينما كان لدى البلدان النامية ثلث تلك الاشتراكات إذ بلغ عددها ١١,٢ لكل ١٠٠ شخص. ولم يكن لدى أقل البلدان نمواً تقريباً أي خطوط للنطاق العريض الثابت نظراً لارتفاع تكلفتها وعدم توفر البنية التحتية لها.

بينما يستمر تصاعد الحاجة إلى بيانات سليمة، تفتقر البلدان الفقيرة إلى الموارد اللازمة لإنجادها



في عام ٢٠١٩، أفادت معظم البلدان بأنها تنفذ خطة إحصائية وطنية (١٤١ بلداً، بالمقارنة بـ ١٢٩ بلداً في عام ٢٠١٨). على أن كثيراً من هذه البلدان قالت أيضاً إنها تفتقر إلى التمويل الكافي للتنفيذ الكامل. ولم يتحقق التمويل الكامل إلا لما نسبته ٢٥ في المائة من الخطط في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (٩ بلداً من أصل ٣٦ بلداً)، مقارنة بـ ٩٥ في المائة (٣٦ بلداً من أصل ٣٨ بلداً) في أوروبا وأميركا الشمالية.

وخلال فترة عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧، ارتفعت المساعدة الإنمائية الرسمية الموجهة للبيانات والإحصاءات بنسبة ١١ في المائة، أي من ٦٢٣ مليون دولار إلى ٦٩٠ مليون دولار، ولكن هذا الرقم لا يشكل إلا ٠,٣٤ في المائة من إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية. وبلغ التمويل الدولي الموجه للبيانات والإحصاءات نحو نصف المستوى الذي يجب أن يكون عليه. وخلال السنوات الثلاث الماضية، استفادت بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى أكثر من غيرها، حيث تلقت ٨٨٥ مليون دولار، مما يمثل زيادة كبيرة في التمويل. وهناك حاجة إلى الدعم التقني والمالي المستمر والمتسارع لضمان تجهيز بلدان المناطق النامية بشكل أفضل لرصد التقدم المحرز في تنفيذ خططها الإنمائية الوطنية.

ملخص التقدم المحرز نحو تحقيق غايات أهداف التنمية المستدامة التي يحلّ موعدها النهائي في عام ٢٠٢٠

بحلول نهاية عام ٢٠٢٠، سيكون الموعد النهائي قد حان لـ ٢١ غاية من الغايات الـ ١٦٩ المحددة لأهداف التنمية المستدامة. ويستعرض هذا الملخص التقدم المحرز نحو تحقيق تلك الغايات على المستوى العالمي استناداً إلى البيانات المتاحة حتى حزيران/يونيه ٢٠٢٠. وهو يقيّم مدى ما حققه العالم للوفاء بهذه الالتزامات حتى منتصف عام ٢٠٢٠، ويستخدم في التقييم دوائر أضواء إشارة المرور. ومن أصل الغايات الـ ٢١ هذه، هناك ٢ غاية متصلة بأهداف آيتishi للتنوع البيولوجي وفقاً لاتفاقية الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي. ويعرض الملخص الغايات المتصلة بالتنوع البيولوجي بشكل منفصل عن الغايات الأخرى التي يحلّ موعدها النهائي في عام ٢٠٢٠.

الغایات وأهداف التنمية المستدامة المتصلة بالتنوع البيولوجي والتي يحلّ موعدها النهائي في عام ٢٠٢٠	التقدم	الخطوات والبيانات والأدلة
٥-٢ الحفاظ على التنوع الجيني للبنور والنباتات والحيوانات لأغراض الأغذية والزراعة	كان التقدم ضئيلاً في الحفاظ على التنوع الجيني النباتي والحيوي لأغراض الأغذية والزراعة. وقد ارتفع عدد سلالات الماشي المحلية (السلالات الموجودة في بلد واحد فقط) التي توفر لها مواد كافية مخزنة تمكن من إعادة تكوينها في حال انقراضها، إلى ١٠١ من السلالات في عام ٢٠١٩، وهي نسبة ضئيلة من حوالي ٧٦ سلالة تم الإبلاغ عنها عالمياً. وحسب التقارير القطرية، فإن ٧٣ في المائة من السلالات الخاضعة للتقييم معرضة لخطر الانقراض. وفي نهاية عام ٢٠١٩، بلغ إجمالي الحيارات العالمية من المواد الجينية النباتية المحفوظة في بنوك الجينات ٤٥ مليون عينة، بزيادة ١,٣٪ في المائة عن عام ٢٠١٨.	
٦-٦ حماية وتريم النظم الإيكولوجية المتصلة بالمياه	في عام ٢٠١٨، غطت مسطحات المياه العذبة أكثر بقليل من ٢,١٪ في المائة من مساحة الأرض في العالم. وحافظت النظم الإيكولوجية المحصلة بالمياه والتي سجلتها هذه البيانات (البحيرات والأنهار الكبيرة) على مساحة مكابنة متسقة منذ عام ٢٠٠٠، وهو خط الأساس المرجعي (يشار إلى التقدم باللون الأصفر). أما بالنسبة للنظم الإيكولوجية الأخرى المتصلة بالمياه، بما في ذلك الأرضي الرطبة والمياه المخوفة والمسطحات المائية المفتوحة، فإن البيانات على المستوى العالمي ليست متاحة حالياً (يشار إلى التقدم باللون الوردي).	
٤-١٢ تحقيق الإدارة المسؤولة للمواد الكيميائية والنفايات	تستمر الأطراف في الوفاء بالتزاماتها على النحو المطلوب بموجب الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف المتعلقة بمجموعة المواد الكيميائية والنفايات، ولا سيما اتفاقيات بازل وروتردام وستوكهولم (يشار إلى التقدم باللون الأصفر). ومع ذلك، بين عامي ٢٠١٩ و٢٠١٠، ارتفع ما يطرحه العالم من النفايات الإلكترونية - المعدات الإلكترونية والكهربائية المرمية - من ٥,٣ إلى ٧,٣ كيلوغرام للفرد، في حين أن زيادة إعادة التدوير السليم بطيئاً لهذا النفايات جرت بوتيرة أبطأ بكثير - من ٠,٨ إلى ١,٣ كيلوغرام للفرد (يشار إلى التقدم باللون الأحمر).	
٢-١٤ حماية النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية وإعادتها إلى ما كانت عليه	يبدو أن المؤشر العالمي لصحة الحبيبات يقي ثابتاً على مدى السنوات الثماني الماضية. على أن الدرجات التي أحزرتها بعض المناطق فيما يتعلق بصحة الحبيبات كانت منخفضة، ومن المرجح أنها آخذة في التراجع.	
٤-١٤ إعادة الأرصدة السمكية إلى المستويات المستدامة التي كانت عليها	يستمر التراجع في استدامة الموارد السمكية في العالم، وإن كان بمعدل مخفض. وقد بلغت حصة الأرصدة السمكية الواقعة ضمن المستويات المستدامة بيولوجيًّا ما نسبته ٦٥,٨٪ في المائة في عام ٢٠١٧، اخفاضاً من ٩٠٪ في المائة في عام ١٩٧٤، وهي أقل بـ ٠,٨٪ نقطة مئوية من مستويات عام ٢٠١٥.	
٥-١٤ حفظ ١٠٪ في المائة على الأقل من المناطق الساحلية والبحرية	حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩، كانت المناطق الحممية تغطي أكثر من ١٧٪ في المائة (أو ٢٤ مليون كيلومتر مربع) من المياه الخاضعة للولاية الوطنية (من صفر إلى ٢٠٠٪ ميل بحري من الشاطئ)، أي أكثر من ضعف المساحة التي كانت مغطاة في عام ٢٠١٠. وقد ارتفع المتوسط العالمي لنسبة ما تغطيه المناطق الحممية من كل من مناطق التنوع البيولوجي البحرية الرئيسية من ٣٠,٥٪ في المائة في عام ٢٠٠٠ إلى ٤٦,٠٪ في المائة في عام ٢٠١٩، ولكن تغطية غالبية هذه المواقع بالمناطق الحممية لا تزال إما غير كاملة أو غير موجودة.	
٦-١٤ إنجام الإنعاشات التي تساهم في صيد الأسماك المفرط وفي الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم	حتى شباط/فبراير ٢٠٢٠، ارتفع عدد الأطراف في اتفاق تدابير دولة الميناء - وهو أول اتفاق دولي ملزم يستهدف على وجه التحديد الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم - إلى ٦٦ طرفاً (ما يشمل الاتحاد الأوروبي) بعد أن كان ٥٨ طرفاً في العام السابق. وأبلغ ما يقرب من ٧٠٪ في المائة من البلدان عن ارتفاع درجات تنفيذها للاتفاق.	
١-١٥ حفظ وتريم النظم الإيكولوجية البرية والنظام الإيكولوجي للمياه العذبة	في عام ٢٠٢٠، في المتوسط، كان ما نسبته ٤٪ في المائة من كل من مناطق التنوع البيولوجي البرية الرئيسية و ٤٪ في المائة من كل من مناطق التنوع البيولوجي الرئيسية للمياه العذبة وللجبال يقع ضمن مناطق محمية، بزيادة قدرها ١٢٪ إلى ١٣٪ نقطة مئوية منذ عام ٢٠٠٠. غير أن غالبية تعطية مناطق التنوع البيولوجي الرئيسية بالمناطق الحممية إما لا تزال غير كاملة أو غير موجودة.علاوة على ذلك، ومنذ عام ٢٠١٠، طرأ تباطؤ كبير في زيادة التغطية مقارنة بالعقد السابق.	
٢-١٥ تعزيز الإدارة المستدامة للغابات ووقف إزالة الغابات وتريم الغابات المتدهورة	تسمرة مساحة الغابات في العالم في التقلص، وإن بوتيرة أبطأ بعض الشيء مما كانت عليه في العقود السابقة. وقدر المعدل السنوي لإزالة الغابات في الفترة بين عامي ٢٠١٥ و ٢٠٢٠ بحوالي ١٠ ملايين هكتار (يشار إلى التقدم باللون الأصفر). وفي حين أن معدل فقدان الغابات لا يزال مرتفعاً، فإن بيانات عام ٢٠٢٠ تظهر أن نسبة الغابات في المناطق الحممية والخاضعة لخطط لإدارة الطويلة الأجل، وكذلك مناطق الغابات المعتمدة، زادت أو ظلت مستقرة على المستوى العالمي وفي معظم مناطق العالم (يشار إلى التقدم باللون الأخضر).	

القدم	تحليل التقدم	غايات أهداف التنمية المستدامة المتصلة بالتتنوع البيولوجي والتي يجلّ موعدها النهائي في عام ٢٠٢٠
٥-١٥	على الصعيد العالمي، زادت مخاطر انقراض الأنواع بنحو ١٠ في المائة على مدى العقود الثلاثة الماضية، وتراجع مؤشر القائمة الحمراء من ٨٢ في عام ١٩٩٠ إلى ٧٥ في عام ٢٠١٥، ثم إلى ٧٣ في عام ٢٠٢٠ (تشير القيمة ١ إلى عدم وجود خطر على الانقراض وتشير القيمة صفر إلى انقراض جميع الأنواع).	حماية الأنواع المهددة بالانقراض ومنع انقراضها
٨-١٥	لا يبيدي المعدل العام للأنواع البيولوجية الغازية أي إشارة تدل على التباطؤ، فقد نمت أعداد الأنواع الغازية واتسع انتشارها بسبب زيادة التجارة والنقل (يشار إلى التقدم باللون الأحمر). على أن النتائج الأولية لاستقصاء أجراه الفريق المتخصص المعنى بالأنواع الغازية، والتابع للاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة، تُظهر التزاماً متزايداً من جانب الحكومات الوطنية بمنع وإدارة انتشار هذه الأنواع (يشار إلى التقدم باللون الأخضر).	منع إدخال الأنواع الغريبة الغازية إلى النظم الإيكولوجية البرية والمائية
٩-١٥	حتى كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠، كان ١١٣ طرفاً قد قيموا التقدم المحرز نحو تحقيق الغايات الوطنية المتعلقة بالهدف ٢ من أهداف ايتشي للتتنوع البيولوجي. وقد أحرز حوالي نصف الأطراف تقدماً نحو غايتهن، ولكن ليس بمعدل يسمح بتحقيق أهدافهم بنهاء عام ٢٠٢٠. وفي عام ٢٠١٧، كان لدى ٦٩ بلداً بذراً برنامج حول نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية، بزيادة نسبتها ٢٨ في المائة بالمقارنة بعام ٢٠١٤.	دمج قيم النظام الإيكولوجي والتنوع البيولوجي في عمليات التحطيط الحكومي والحسابات
٦-٣	شهد معدل الوفيات الناجمة عن إصابات حوادث المور اخفاءاً طفيفاً - من ١٨,٠٠٠ لكل ١٠٠,٠٠٠ من السكان في عام ٢٠١٠ إلى ٢٠١٦ - ولكن عدد الوفيات الناجمة عن حوادث المور استمر في الارتفاع، حيث وصل إلى ١٣٥ مليون في عام ٢٠١٦. وفي ذلك العام، كانت إصابات حوادث المور هي السبب الرئيسي للوفيات بين الأطفال والشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ٥ سنوات و٢٩ سنة. واستناداً إلى هذا الاتجاه، من غير المرجح أن يتحقق العالم هذه الغاية بنهاء عام ٢٠٢٠.	خفض عدد الوفيات والإصابات الناجمة عن حوادث المور على الصعيد العالمي إلى النصف
٤-باء	بلغ المساعدة الإنمائية الرسمية الموجهة للمنحة الدراسية ١,٦ بليون دولار في عام ٢٠١٨، ارتفاعاً من ١,٣ بليون دولار في عام ٢٠١٧. وشكلت أستراليا ومؤسسات الاتحاد الأوروبي وفرنسا واليابان وتركيا ما يقرب من ثلثي هذا المجموع. وكانت أكبر المناطق المتلقية هي آسيا وأفريقيا، وأكبر البلدان المستفيدة هي الفلبين وإندونيسيا وجمهورية مولدوفا وفييت نام.	زيادة عدد المنح الدراسية المتاحة للبلدان النامية، وبخاصة لأقل البلدان نماؤاً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الأفريقية
٦-٨	في عام ٢٠١٩، لم يكن ٢٢ في المائة من الشباب في العالم متتحقين بالعملة أو مشاركين في التعليم أو التدريب، وهي نسبة لم تشهد كثيراً من التغير منذ عام ٢٠٠٥.	الحد من نسبة الشباب غير الملتحقين بالعملة أو التعليم أو التدريب
٨-باء	وفقاً لبيانات عام ٢٠١٩ المستقة من ١٠٢ من البلدان، كان لدى ٩٨ في المائة من البلدان استراتيجية لتشغيل الشباب أو خطوة لوضع استراتيجية لذلك في المستقبل القريب. علاوة على ذلك، قام ما يقرب من ثلث هذه البلدان بصياغة الاستراتيجية العالمية لتشغيل الشباب وبنفعها.	وضع وتفعيل استراتيجية عالمية لتشغيل الشباب وضع وتفعيل استراتيجية عالمية لتشغيل الشباب
٩-جيم	أصبحت تغطية شبكات الهاتف المحمول شبه عالمية الآن. ففي عام ٢٠١٩، مثلت التغطية بشبكة 2G، على الأقل، ما يقدر بنحو ٩٦,٥ في المائة من سكان العالم، وكانت التغطية بشبكة للتطور البعيد الأجل، على الأقل، متوفرة لما نسبته ٨١,٨ في المائة من البلدان.	تحقيق زيادة في فرص الحصول على تكنولوجي المعلومات والاتصالات
١١-باء	حتى نيسان/أبريل ٢٠٢٠، أبلغ ٨٥ بلداً - أي أكثر بقليل من ٤٠ في المائة من البلدان - عن وجود استراتيجيات وطنية للحد من مخاطر الكوارث تتماشى إلى حد ما مع إطار سنديادي، وقد أبلغ ٦ من البلدان عن استراتيجيات وطنية متوازنة تماماً. وفي عام ٢٠١٨، أفاد ٥٥ بلداً أن لدى بعض حوكمة المخاطر، على الأقل، استراتيجيات محلية للحد من مخاطر الكوارث متماشية مع الاستراتيجيات الوطنية.	تنفيذ سياسات وخطط متكاملة من شأن شمول الجميع، وتحقيق الكفاءة في استخدام الموارد، والتحفيض من تغير المناخ والتكيف معه، وتعزيز الإدارة الشاملة لمخاطر الكوارث
١٣-ألف	لا يزال تبّع التقدم نحو هدف الـ ١٠٠ بليون دولار قيد التفاوض في إطار عملية اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وتتضمن تقارير فترة السنتين للاتفاقية معلومات إضافية عن التدفقات من أموال الاتفاقية، ومصارف التنمية المتعددة الأطراف، والقنوات الثنائية، والقنوات الأخرى، فيما يتعلق بالمبالغ المخصصة للتمويل المناخي، وكذلك تقديرات للمبالغ التي ستجرى تعبيتها من القطاع الخاص.	التبعة المشتركة لمبلغ قدره ١٠٠ بليون دولار سنويًّا للبلدان النامية للحفيض من تغير المناخ
١١-١٧	في عام ٢٠١٨، كانت حصة صادرات أقل البلدان نماؤاً في التجارة العالمية للبضائع أعلى بقليل من ١ في المائة. وهذا تقريباً هو نفس المستوى الذي كانت عليه قبل ١٠ سنوات، وهو بعيد عن الغاية المتمثلة بمضاعفة هذه الحصة بحلول عام ٢٠٢٠. وقد تراجعت حصة البلدان النامية في الصادرات العالمية للسلع والخدمات خلال السنوات القليلة الماضية.	زيادة صادرات البلدان النامية ومضاعفة حصة أقل البلدان نماؤاً من الصادرات العالمية
١٨-١٧	في عام ٢٠١٩، أبلغ ١٣٢ بلداً وإقليماً عن وجود تشريعات إحصائية وطنية تمثل لمبادئ الأمم المتحدة الأساسية للإحصاءات الرسمية، ارتفاعاً من ١١١ بلداً وإقليماً في عام ٢٠١٨. بالإضافة إلى ذلك، أفادت معظم البلدان أنها كانت تنفذ خطة إحصائية وطنية (١٤١ بلداً وإقليماً في عام ٢٠١٩، ارتفاعاً من ١٢٩ بلداً وإقليماً في ٢٠١٨). ومع ذلك، أفادت بلدان كثيرة أنها تفتقر إلى ما يكفي من التمويل للتنفيذ الكامل. ولم يمول إلا ٢٥ في المائة من الخطط بالكامل في أفريقيا جنوب الصحراوة الكبرى، مقابل ٩٥ في المائة في أوروبا وأمريكا الشمالية.	تعزيز تقديم الدعم لبناء قدرات البلدان النامية بغية زيادة توافر بيانات عالية الجودة ومناسبة التوقيت ومصنفة

● تم إنجاز تقدم، ولكنه غير كافٍ لتحقيق الغاية

● لا توجد بيانات لتقييم التقدم أو أن البيانات الموجودة غير كافية

ملحوظة: تغطي بعض الغايات جوانب متعددة من المسألة الإنمائية ذات الصلة. ولذا فإن تقييماتاً تجري بشكل منفصل وتنعكس في دائرة ضوء ذي لونين.

● تم تحقيق الغاية أو هي على المسار السليم لتحقيقها

● لم يحرز أي تقدم أو هناك ابعاد عن بلوغ الغاية

إطار المؤشرات العالمية لمتابعة أهداف التنمية المستدامة واستعراضها

المحرز على المستوى العالمي. ولا يمثل اختيار المؤشرات لهذا التقرير تحديداً لأولويات الأهداف، فجميع الأهداف والغايات تتمتع بنفس القدر من الأهمية. ويستند تكوين المناطق والمناطق الفرعية في هذا التقرير إلى التقسيمات المغравافية التي تأخذ بها الأمم المتحدة، مع إدخال بعض التعديلات الالزامية للتمكن، قدر المستطاع، من إنشاء جموعات من البلدان بشكل يمكن من إجراء تحليل مفيد.

تستند المعلومات المقدمة في هذا التقرير إلى أحدث البيانات المتاحة (حتى أيار/مايو ٢٠٢٠) عن مؤشرات مختارة في إطار المؤشرات العالمية^١ لمتابعة أهداف التنمية المستدامة واستعراضها، وهو إطار وضعه فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعنية بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة واعتمدته الجمعية العامة في ٦ تموز/يوليه ٢٠١٧ (انظر القرار ٣١٣/٧١، المرفق). ويُستخدم إطار المؤشرات العالمية لاستعراض التقدم

مصادر البيانات والأسس الذي يستند إليه هذا التحليل

ولتتعاون بين النظم الإحصائية الوطنية والمنظمات الإقليمية والدولية أهمية أساسية للتتحقق الفعال للبيانات القابلة للمقارنة دولياً. ويمكن تحسين هذه الآليات بتعزيز وظيفة التنسيق بين المكاتب الإحصائية الوطنية في النظم الإحصائية الوطنية.

وتحتفظ شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة بقاعدة بيانات تتضمن البيانات والبيانات الوصفية العالمية والإقليمية والقطبية المتاحة لأغراض مؤشرات أهداف التنمية المستدامة المصاحبة لهذا التقرير، وهي متاحة على الموقع <https://unstats.un.org/sdgs>. ونظراً لظهور بيانات جديدة ومنهجيات متقدمة، فإن سلسلة البيانات المعروضة في هذا التقرير قد لا تكون صالحة لمقارنتها بسلسلة البيانات السابقة.

وفي حين أن الأرقام التجميعية الواردة في هذا التقرير تعبر وسيلة ملائمة لتبني التقدم المحرز، فإن حالة كل بلد على حدة داخل منطقة معينة، وعبر الجموعات السكانية والمناطق الجغرافية داخل البلد المعنى، قد تختلف اختلافاً كبيراً عن المتوسطات الإقليمية. كما أن تقدير أرقام تجميعية للمناطق يحب واقعاً آخر يتمثل في الافتقار إلى بيانات كافية في كثير من أنحاء العالم لتقدير الاتجاهات الوطنية وإرشاد عملية رصد السياسات الإنمائية.

تمثل قيم معظم المؤشرات الواردة في هذا التقرير أرقاماً تجميعية إقليمية وأو دون إقليمية. وبصورة عامة، فإن الأرقام هي المتوسطات الموجهة للبيانات القطرية، باستخدام عدد السكان كعامل للترجيح، وهي تجسس من البيانات الوطنية التي تجمعها الوكالات الدولية، وفقاً لولاياتها وخبراتها المتخصصة، من النظم الإحصائية الوطنية. وكثيراً ما يتم تعديل البيانات الوطنية التي تجمعها الوكالات الدولية، وذلك تيسيراً للمقارنة بينها، كما يتم وضع تقديرات لها في حال عدم توفرها. ووفقاً لما قررته اللجنة الإحصائية استناداً إلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٦/٢٠٠٦، يتعين إعداد التقديرات المستخدمة في تجميع المؤشرات العالمية بالتشاور الكامل مع السلطات الإحصائية الوطنية. ويرد عرض معايير وآليات التحقق من جانب السلطات الإحصائية الوطنية في تقرير فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعنية بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة^٢، وقد أقرت اللجنة الإحصائية هذه المعايير والآليات في دورتها الخامسة^٣.

الاستثمار في البيانات لإعادة البناء بصورة أفضل ولتسريع تنفيذ أهداف التنمية المستدامة

الموارد الدولية والمحليّة الإضافية إذا كان لنا أن نعيد البناء بصورة أفضل للخروج من الأزمة ولتسريع تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

ويتوخى إعلان دي، الذي كان قد أطلق في المنتدى العالمي للبيانات لعام ٢٠١٨، إنشاء آلية للتمويل تتحرك بفعل الطلب وتعمل تحت إشراف أعضاء الأمم المتحدة ويمكنها أن تستجيب بسرعة وكفاءة لأولويات النظم الإحصائية الوطنية. وسيتعين استكشاف مصادر البيانات والتكنولوجيات الجديدة لجمع البيانات ولدمج مصادرها المختلفة، وذلك من خلال أمور منها إقامة شراكات مع المجتمع المدني والقطاع الخاص والأوساط الأكademie. وفي هذا الصدد، يكتسي تكامل المعلومات الجغرافية المكانية والبيانات الإحصائية أهمية خاصة.

تعتبر البيانات العالمية الجودة والمفتوحة والمصنفة بالتفصيل والمتحدة في الوقت المناسب أمراً حيوياً لتمكين الحكومات والشركاء الإنمائيين والمنظمات الدولية والمجتمع المدني والقطاع الخاص والجمهور عموماً من اتخاذ قرارات مستديرة. وتوضح أزمة كوفيد-١٩ بجلاء كيف يمكن للبيانات البالغة الأهمية أن ترشد عملية صنع القرار بشكل فعال في كل خطوة من خطوات الاستجابة للجائحة. وفي الوقت نفسه، تلفت الأزمة الانتباه أيضاً إلى واقع الافتقار في كثير من الأحيان حتى إلى أساسيات البيانات الصحية والاجتماعية والاقتصادية. بالإضافة إلى ذلك، فإن السكان الأكثر ضعفاً والأشد حاجة إلى المساعدة هم الذين يبقون خارج الصورة. ويواجه كثير من النظم الإحصائية الوطنية في جميع أنحاء العالم تحديات خطيرة في تبني التقدم المحرز في أهداف التنمية المستدامة، الأمر الذي يتطلب توفر قدر غير مسبوق من البيانات والإحصاءات على جميع المستويات.

وعلى ضوء أزمة كوفيد-١٩، هناك حاجة إلى الدعم المالي والتقني لنظم البيانات والإحصاءات على الأجل القصير لضمان استمرار العمليات الإحصائية، ورصد جهود الاستجابة للطوارئ، وإعداد استراتيجيات التخفيف والانتعاش. أما على الأجلين المتوسط والبعيد، فإن من الضروري زيادة الاستثمارات في البيانات الوطنية والنظم الإحصائية وتعزيز

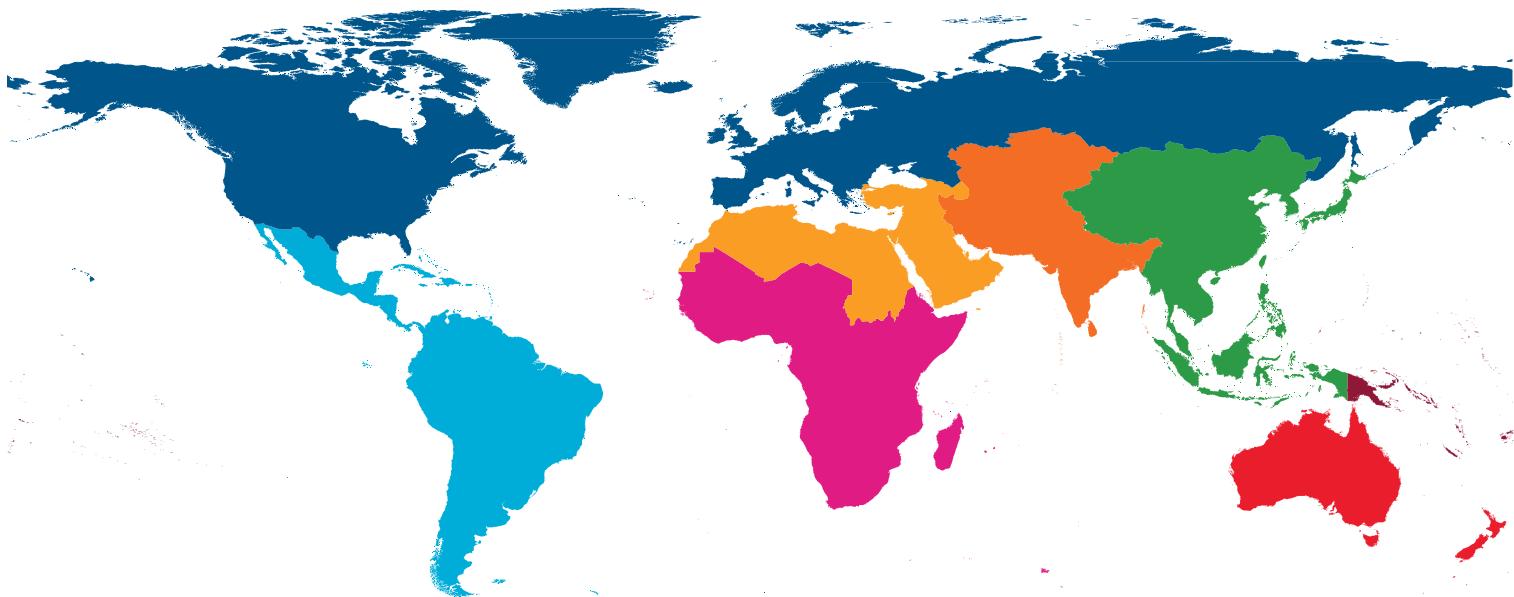
^١ توفر قائمة كاملة بـالمؤشرات في <https://unstats.un.org/sdgs/indicators-indicators-list>

^٢ ترد تركيبة تلك المناطق الفرعية في القسم المعنون "المجموعات الإقليمية".

^٣ انظر تقرير فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعنية بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة (E/CN.3/2019/2)، المرفق الأول.

^٤ انظر تقرير اللجنة الإحصائية عن دورتها الخامسة (E/CN.3/2019/34).

المجموعات الإقليمية



- أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
- أستراليا ونيوزيلندا
- شمال أفريقيا وغرب الصحراء الكبرى
- إفريقيا جنوب آسيا
- وسط آسيا وجنوبها
- آسيا وأوقيانوسيا*
- أوروبا وأمريكا الشمالية
- شرق وجنوب شرق آسيا

ملاحظة: • أوقيانوسيا* تشير إلى أوقيانوسيا باستثناء أستراليا ونيوزيلندا في المنشور بكامله.
• إن الحدود والأسماء المبينة في الخريطة أعلاه والعلامات المستخدمة لا تعني أن الأمم المتحدة تقرّها أو تقبلها رسمياً.

إضافة إلى ذلك، يقدم النص والأشكال، قدر الإمكان، بيانات عن أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، وهي مجموعات بلدان تتطلب اهتماماً خاصاً.

ويمكن الاطلاع على قائمة كاملة بالبلدان المدرجة في كل منطقة ومنطقة فرعية وفي كل مجموعة بلدان على الرابط التالي: <https://unstats.un.org/sdgs/indicators/> .[regional-groups](#)

إن التسميات المستخدمة وطريقة عرض المواد الواردة في هذا المنشور لا تعني التعبير عن أي رأي من جانب الأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن الوضع القانوني لأي بلد أوإقليم أو مدينة أو منطقة أو لسلطات أي منها أو بشأن تعين حدودها أو تخومها.

يقدم هذا التقرير بيانات عن التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة للعالم بأسره وللمجموعات المختلفة. وتستند مجموعات البلدان إلى المناطق الجغرافية المحددة بموجب رموز البلدان أو المناطق القياسية للاستخدام الإحصائي (المعروف باسم M49)° مما يشكل تصنيفاً موحداً وضعته شعبة الإحصاءات التابعة للأمم المتحدة. وتظهر المناطق الجغرافية على الخريطة أعلاه. ولأغراض العرض، تم الجمع بين بعض مناطق التصنيف الموحد M49. ويمثل استخدام المناطق الجغرافية كأساس لمجموعات البلدان تغييراً رئيسياً عن التصنيف المتبع في تقرير أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠١٦ والتقارير المرحلية عن الأهداف الإنمائية للألفية. ففي السابق، كانت بيانات البلدان تعرض على أساس تصنيف المناطق إلى مناطق "متقدمة" ومناطق "نامية"، ومن ثم تقسيمها إلى مناطق فرعية جغرافية أخرى. ومع أنه لا وجود لاتفاقية ثابتة لتعيين البلدان أو المناطق "المتقدمة" و "النامية" في منظومة الأمم المتحدة، فإن البيانات المتعلقة ببعض المؤشرات الواردة في هذا التقرير لا تزال تقدم عن المناطق المتقدمة النمو والمناطق النامية لأغراض التحليل الإحصائي فقط، مما يستند إلى الممارسة التي تستخدمها الوكالات الدولية التي قدمت البيانات.^a

^a يمكن الاطلاع على التفاصيل الكاملة للمعيار M49 في موقع شعبة الإحصاءات التابعة للأمم المتحدة على الرابط التالي: <https://unstats.un.org/unsd/methodology/m49>

ترد تفاصيل هذا التغيير في مذكرة مناقشة بعنوان "تحديث المجموعات الإقليمية لأغراض تقرير أهداف التنمية المستدامة وقاعدة البيانات المتصلة بذلك"، مؤرخة ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦.

والمذكرة هذه متاحة على الرابط التالي: <https://unstats.un.org/sdgs/indicators/regional-groups>

الصور:

- الغلاف © البنك الدولي / هنيتسوا رافاليا
- الصفحة ٥ © سيلفيو كوستن إيانكو
- الصفحة ٢٤ © باتريك ج. نيجيل
- الصفحة ٢٦ © البنك الدولي / جيمي مارتن
- الصفحة ٢٨ © البنك الدولي / دومينيك شافيز
- الصفحة ٣٢ © برنامج الأمم المتحدة الإنمائي / جاريد كاتز
- الصفحة ٣٤ © البنك الدولي / لاكمشن ناداراجا
- الصفحة ٣٦ © مكتب اليونيسيف في لاو
- الصفحة ٣٨ © منظمة الأغذية والزراعة / الصندوق الدولي للتنمية الزراعية / برنامج الأغذية العالمي / بيتيريك ويجرز
- الصفحة ٤٠ © البنك الدولي / دومينيك شافيز
- الصفحة ٤٢ © البنك الدولي / روب بيتشي
- الصفحة ٤٤ © البنك الدولي / تنوير مراد تبو
- الصفحة ٤٦ © البنك الدولي / كورت كارنمارك
- الصفحة ٤٨ © هرميس ريفيرا
- الصفحة ٥٠ © البنك الدولي / سكوت والاس
- الصفحة ٥٢ © سرغى توكماكوف
- الصفحة ٥٤ © البنك الدولي / فلور دي برينوف
- الصفحة ٥٦ © البنك الدولي / ناتاليا سيسليك
- صفحة ٥٨ © هانا بوسينج

مراجع الخرائط: الخرائط في الصفحات ٣٨ و ٤٣ و ٤٤ و ٥٣ مأخوذة من شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة.
بيانات الخرائط مقدمة من قبل قسم المعلومات الجغرافية المكانية في الأمم المتحدة.

تصميم الرسوم البيانية للمرة العامة في الصفحتين ٢٣-٦ و ”والشعار الخاص بالغاية ٢-١٦“ في الصفحة ٥٧: وحدة التصميم البياني / إدارة التواصل العالمي
مرجع إشارات المعلومات المصورة وتصميم الاستعراض العام: وحدة التصميم البياني
تصاميم التقرير الإضافية، وتصميم الرسومات، والتنضيد وتحرير النسخة: وحدة خدمات المحتوى / إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات
المحرر: لويس جنسن

حقوق الطبع والنشر © ٢٠٢٠ الأمم المتحدة
جميع الحقوق محفوظة في كافة أنحاء العالم

توجه طلبات إعادة نشر المقتطفات أو النسخ التصويري إلى مركز موافقات حقوق النشر على الموقع التالي: <http://www.copyright.com>
وتجه جميع الاستفسارات الأخرى المتعلقة بالحقوق والتراث، بما في ذلك الحقوق الفرعية، إلى العنوان التالي:
.United Nations Publications, 300 East 42nd Street, New York, NY, 10017, United States of America

البريد الإلكتروني: <https://www.un.org/development/desa/publications/publication>; الموقع الإلكتروني: publications@un.org
منشور صادر عن الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية

e-ISBN: 978-92-1-004960-3